الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : تجارة دولية

تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و وضعية الموازنة العامة
دراسة حالة الجزائر (2001-2015)

تحت إشراف الأستاذ :

عبد الكامل بالحبيب

إعداد الطلبة :

- **ابراهيم لعريبي**
- **فاروق مكاوي**
- **بشير مدلل**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد حليم الأسود	أستاذ مساعد قسم (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
بالحبيب عبد الكامل	أستاذ مساعد قسم (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
هشام غربي	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2016

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليـم العالـي والبحث العلمـي
جـامعة الشهيد حمه لخضر بالـــــوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة : علوم تجارية

تخصص : تجارة دولية

تحليل العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و وضعية الموازنة العامة
دراسة حالة الجزائر (2001-2015)

تحت إشراف الأستاذ :

عبد الكامل بالحبيب

إعداد الطلبة :

- **ابراهيم لعريبي**
- **فاروق مكاوي**
- **بشير مدلل**

لجنة المناقشة

الاسم و اللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
عبد حليم الأسود	أستاذ مساعد قسم (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيسا
بالحبيب عبد الكامل	أستاذ مساعد قسم (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
هشام غربي	أستاذ محاضر قسم (أ)	جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية:2017/2016

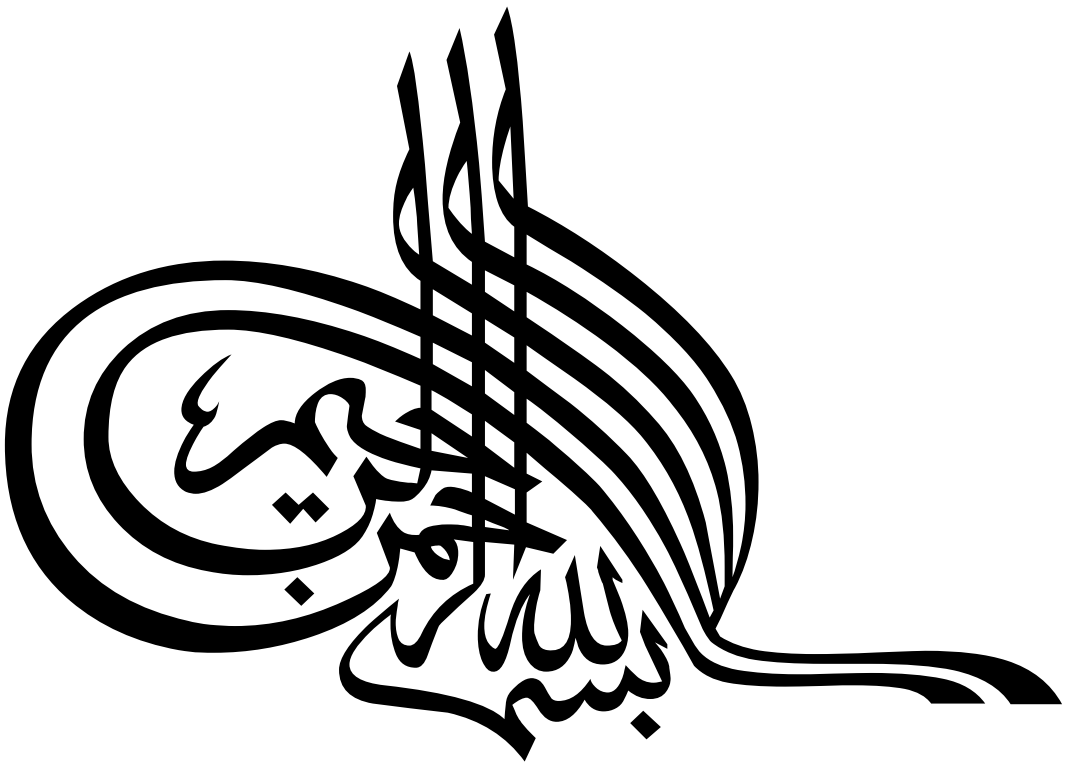
بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــــــــــداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي من نعم لا تحصى ....منها توفيقك إيانا لانجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي إلى :

روح أمي الطاهرة : المرأة التي تفانت في تربيتي وكانت وراء كل نجاحاتي ، فأنت نبراس حياتي ومصدر قوتي ، وقلعتي التي أتحصن بها

إلى قيمة التضحية والوفاء إلى التي تحملت الشقاء يسرا من اجل تعليمي ، إلى التي كانت شمعة صامتة تحترق من أجل أن تنير لي دربي والتي ترقبت نجاحي بنفسية ممزوجة بين الحزن والفرح إليك أمي رحمكي الله

أبي : من كان سندا لي وتاجا ارفع بيه رأسي إلى من اكتوى بلسعات الدهور وذاق مرارة الحياة ليحيي أولاده ، إلى من ثابر ليلا ونهارا وحرا وبردا من أجل تربتي ، إليك يا أبي حفظك الله

إلى زوجتي الكريمة التي تعتبر سندا لي في الحياة ، وقرة عيني

حفظهم الله عز وجل

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمهم

والى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

فاروق مكاوي

الإهـــــــــــداء

ربنا لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك ومجدك على ما أنعمت علي من نعم لا تحصى ....منها توفيقك إيانا لانجاز هذا العمل

أهدب ثمرة جهدي إلى :

أمي : المرأة التي تفانت في تربيتي وكانت وراء كل نجاحاتي ، فأنت نبراس حياتي ومصدر قوتي ، وقلعتي التي أتحصن بها

إلى قيمة التضحية والوفاء إلى التي تحملت الشقاء يسرا من اجل تعليمي ، إلى التي كانت شمعة صامتة تحترق من أجل أن تنير لي دربي والتي ترقبت نجاحي بنفسية ممزوجة بين الحزن والفرح إليك أمي حفظك الله

أبي : من كان سندا لي وتاجا ارفع بيه رأسي إلى من اكتوى بلسعات الدهور وذاق مرارة الحياة ليحيي أولاده ، إلى من ثابر ليلا ونهارا وحرا وبردا من أجل تربتي ، إليك يا أبي حفظك الله

إلى زوجتي الكريمة التي تعتبر سندا لي في الحياة ، وقرة عيني

حفظهم الله عز وجل

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمهم

والى كل من تسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي

البشير مدلل

الإهـــــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين العزيزين اللذان لن انسي فضلهما علي ما حييت ، كيف لا وهما اللذان سهرا وتعبا من اجلي إلى ان وصلت إلى هذه المرحلة والحمد لله ، دون ان انسي الفضل الكبير لجميع أخوتي الذين ساعدوني في هذا العمل وأخواتي كذلك والى كل زملائي وكل من يعرفني دون استثناء ، والى كل أساتذتي الكرام الذين أوجه لهم تحية إجلال وتقدير وخاصة الأستاذ المشرف الذي لم يبخل علينا بشيء.

قال رسول الله ﷺ:

>> إذا مات بن آدم انقطع عمله ،إلا من ثلاث : صدقة جارية ،علم ينتفع به ،وولد صالح يدعو له <<

إبراهيم لعريبي

التشكرات

بسم الله الرحمن الرحيم

"قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم"

نشكر الله عز و جل على منَه و كرمه ، إذ وفَقنا في مسيرة البحث لإتمام هذه المذكرة التي نرجو أن تكون عونا
و مرجعا يعتمد عليه من يأتي بعدنا

و نتقدم بالتشكرات الخالصة إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد ،

و نخص بالذكر كل من :

الأستاذ بلحبيب عبد الكامل الذي شرفنا بإشرافه على مذكرتنا ولم يبخل علينا بتوجيهاته القيمة طيلة فترة إنجازها .
والى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة حمه لخضر الوادي

والى كل من ساهم معنا من قريب أو بعيد في إخراج هذا العمل

ونسأل الله أن نكون قد وفقنا في إنجاز هذا العمل المتواضع .

إبراهيم – فاروق – البشير

ملخص

الملخص

من خلال هذه الدراسة حاولنا إبراز العلاقة بين رصيد الميزان التجاري و وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2001-2015) وذلك من خلال التطرق لتحليل التركيبة السلعية لهيكل الصادرات وتركيبة الواردات ،هذا من أجل معرفة مكونات الميزان التجاري الجزائري وتوضيح أهم الصادرات التي تعتمد عليها الجزائر وطبيعة الواردات ومضمونها حيث قمنا بتحليل رصيد الميزان التجاري من أجل معرفة مدى قوة هذا الميزان ،لأنه يعبر عن حجم التجارة الخارجية للجزائر ومدى مساهمته في الاقتصاد الوطني من خلال الموازنة العامة للدولة التي قمنا بتحليل لمختلف النفقات من تسيير وتجهيز وإيرادات من الجباية العادية والجباية البترولية وفي الأخير حاولنا تفسير الرابط بين الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة من خلال الأول الصادرات من الطاقة والمحروقات والثاني من عائد الجباية البترولية وقوة تأثر الميزان التجاري في الموازنة العامة للدولة .

كلمات المفتاح : رصيد الميزان التجاري ، وضعية الموازنة العامة للدولة ،تركيبة الصادرات و الواردات ،نفقات تسيير وتجهيز ،إيرادات الجباية العادية والجباية البترولية

Abstract

In this study, we tried to highlight the relationship between the balance of trade balance and the status of the general budget of the state during the period (2001-2015) by addressing the analysis of the commodity structure of the structure of exports and the composition of imports in order to know the components of the Algerian trade balance and to clarify the most important exports on which Algeria depends And the nature of imports and their contents, where we analyzed the balance of trade balance in order to know the strength of this balance, because it reflects the size of foreign trade of Algeria and the extent of its contribution to the national economy through the state budget, And revenues from the regular collection and collection of petroleum. Finally we tried to explain the link between the balance of trade and the general budget of the state through the first exports of energy and fuel and the second of the revenues of the collection of petroleum and .the impact of the balance of trade in the state budget

Keywords: **The balance of trade balance; Status of the State Budget; Export import composition ;Operating and processing expenses ; Revenue from regular collection and collection of petroleum**

فهرس الجداول

رقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	جدول رقم **01** تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (**2001–2015**)	48
02	جدول رقم (**02**):تطور التركيبة السلعية للواردات(**2001–2015**)	52
03	جدول رقم (**03**)تطور النفقات العامة في الجزائر من **2001** إلى **2015**	56
04	جدول رقم (**04**) تطور الإيرادات العامة الجزائرية من **2001** إلى **2015**	62
05	جدول رقم(**05**): رصيد الميزان التجاري للفترة (**2001–2015**).	66
06	جدول رقم (**06**)رصيد الموازنة العامة في الجزائر من **2001–2015**	69
07	جدول رقم (**07**)رصيد الخزينة العامة في الجزائر خلال الفترة من **2001–2015**	71
08	جدول رقم (**08**) مقارنة رصيد الميزان التجاري مع وضعية الموازنة العامة في الجزائر من **2001–2015**	74

فهرس الأشكال

رقم	عنوان	الصفحة
01	شكل رقم(01): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة(2001–2015)	49
02	شكل رقم (02):تطور الواردات الجزائرية لفترة (2001–2015)	53
03	شكل رقم (03):تطور الواردات الجزائرية خلال سنة2015	53
04	شكل رقم (04)تطور النفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى 2015	57
05	شكل رقم (05)نمو النفقات العامة بنسبة المئوية في الجزائر من 2001 إلى 2015	61
06	شكل رقم (06) نسبة المئوية من نفقات التسيير وتجهيز بالنسبة الى النفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى 2015	63
07	شكل رقم (07) تطور الإيرادات العامة الجزائرية من 2001 إلى 2015	67
08	شكل رقم (08): تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2001–2015)	70
09	شكل رقم (09)رصيد الموازنة العامة في الجزائر من 2001–2015	72
10	شكل رقم (10)رصيد الخزينة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2001–2015	74
11	منحنى رقم (01) مقارنة رصيد الميزان التجاري مع وضعية الموازنة العامة ورصيد صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من 2001–2015	

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان
01	الجريدة الرسمية اعتمادات الموزعة حسب الوزارات لسنة 2015 من ميزانية التسيير
02	الجريدة الرسمية اعتمادات الموزعة حسب القطاعات لسنة 2015 من ميزانية التجهيز
03	الجريدة الرسمية الإيرادات المتوقعة لسنة 2015

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
الشكر	
الملخص بالعربية	
الملخص بالإنجليزية	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
قائمة الملاحق	
فهرس المحتويات	VI-V
مقدمه عامة	أ – د
الفصـل الأول :أدبيات حول الموازنـة العـامة للدولة والميزان التجاري	5
تمهيد	5
المبحث الأول :الإطار النظري الموازنة العامة للدولة	6
المطلب الأول: ماهية الموازنة العامة للدولة	6
المطلب الثاني: الإيرادات و النفقات العامة للدولة	9
المطلب الثالث: مفهوم عجز الموازنة العامة	15
المطلب الرابع: طرق تمويل عجز الموازنة العامة	23
المبحث الثاني : مدخل مفاهيمي لميزان المدفوعات والميزان التجاري	32
المطلب الأول :ماهية و عناصر ميزان المدفوعات	32
المطلب الثاني : مفهوم الميزان التجاري وأقسامه	35
المطلب الثالث: الاختلال والتوازن في الميزان التجاري وطرق معالجة اختلالاته	38
المطلب الرابع: تحليل العلاقة بين التوازنات الداخلية والخارجية	41
خلاصة الفصل الأول	44

فهرس المحتويات

الفصل الثاني:تحليل الموازنة العامة للدولة ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2015/2001	45
تمهيد	46
المبحث الأول : تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري وتحليل حجم النفقات العامة والإرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	47
المطلب الأول:تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)	47
المطلب الثاني : تحليل تطور حجم النفقات العامة و الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2015/2001	56
المبحث الثاني : دراسة تحليل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة لدولة خلال الفترة(2001 – 2015)	66
المطلب الأول: تحليل رصيد الميزان التجاري(2001-2015).	66
المطلب الثاني :تحليل وضعية الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2001_2015	69
المطلب الثالث :تحليل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر في الفترة 2001_2015	74
خلاصة الفصل الثاني	80
خاتمة	83-82
قائمة المراجع	
الملاحق	

المقدمة العامة

لقد ازدادت أهمية الموازنة العامة بازدياد الدور الذي أصبحت الدولة تلعبه في الوقت الحاضر في إدارة الحياة الاقتصادية في جميع النظم ، فالتطور الذي حدث في طبيعة الدولة انعكس على وظيفتها المالية وعلى أهدافها الاقتصادية و بما أن للدولة عدة وظائف و مهام يتحتم عليها القيام بها فهي تحتاج إلى إيرادات و موارد لتغطية النفقات الواجبة لإشباع تلك الوظائف على الوجه المطلوب و للموازنة العامة للدولة أهمية كبرى لأنها تعبّر عن برنامج العمل السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للحكومة خلال الفترة المالية وبعبارة أخرى، فإن الموازنة العامة للدولة لها دلالة سياسية واقتصادية واجتماعية، إذ يمكن الكشف عن مختلف أغراض الدولة عن طريق تحليل أرقام الإيرادات العامة، والنفقات العامة، التي تجمعهما وثيقة واحدة، هي الميزانية العامة للدولة ،وفي اختصار يمكن القول إن الموازنة العامة للدولة ليست مجرد بيان يتضمن الإيرادات العامة والنفقات العامة وإنما هي كذلك وثيقة الصلة بالاقتصاد القومي والأداة الرئيسية التي يمكن عن طريقها تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.وكذالك لسياسة المالية للدولة، دور في تحقيق التوازن الاقتصادي (الداخلي والخارجي) وهذا لا يتم إلا بإعطاء دور فاعل للسياسة المالية، وذلك من خلال الميزانية العامة للدولة، فلقد توسع إطار التوازن ولم يبق توازنا للنفقات والإيرادات في ميزانية الدولة، إذ أن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق التوازن الداخلي والتوازن الخارجي، والواقع أن اعتبارات تحقيق التوازن الداخلي قد تتعارض مع اعتبارات تحقيق التوازن الخارجي، ويفترض هذا التعارض ضرورة الاختيار بين أدوات السياسة الاقتصادية المناسبة لإعداد المزيج الملائم من هذه الأدوات، بما يكفل تحقيق أهداف التوازن الداخلي، وأهداف التوازن الخارجي بأقل قدر من التكاليف التي يتحملها المجتمع وهو في سبيله لتحقيق هذه الأهداف، والتوازنات الخارجي المتمثلة في التجارة الخارجية حيث أن لها دورا أساسيا وفعالا في اقتصاديات الدول ، فهي تشكل جزءا هاما في اقتصادياتها و هي في حاجة ماسة الى الأسواق الخارجية كما أنها بحاجة إلى التجارة الخارجية، حيث من خلالها تستطيع الحصول على ما تحتاجه من الموارد الاقتصادية من الدول الأخرى، من أجل ضمان الاستمرار في العملية الانتاجية والمحافظة على معدلات تطورها الاقتصادي والاجتماعي ،كما نلاحظ أيضا أن العديد من الدول تعتمد على ما تصدره من مواد خام إلى الأسواق الخارجية. تتصف اقتصاديات كافة الدول بأنها مفتوحة فهي تستورد وتصدر سلع وخدمات، فيترتب على هذه التحركات التزامات وحقوق لكل دولة اتجاه الدول الأخرى، ويجري التعبير عن هذه الالتزامات والحقوق بالقيم النقدية، وخلال مدة محددة في حسابات ميزان المدفوعات المتمثل خاصة في الميزان التجاري الذي يوضح المركز المالي لدولة ما اتجاه الدول الأخرى، ويعد هذا الميزان من أبرز الأدوات التحليلية التي ترتكز عليها العلاقات النقدية الدولية. حيث تعمل كل دولة على المحافظة على توازن ميزانها التجاري لتحقيق التوازن الخارجي و كمؤشر القوة الاقتصادية للدولة، وتحقيق الرفاهية والكفاءة الاقتصادية.

ومن خلال هذه تتضح معالم الإشكالية التالية :

1 طرح الإشكالية

كيف يتم تفسير العلاقة الترابطية بين رصيد الميزان التجاري و وضعية الموازنة العامة للدولة في الجزائر خلال الفترة (2001–2015) ؟

الاسئلة الفرعية :

س1: ما المقصود بالميزانية العامة للدولة وكيف يتم اعدادها و تعديل اختلالا لتها ؟

س2: ما المقصود بميزان المدفوعات وما هي اقسامه ؟

س3: ما هي تركيبة الميزان التجاري وكيف يتم تعديل اختلالا لته ؟

س 4: ماهية العلاقة بين الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري في الجزائر؟

س 5: ماهو الرابط الأساسي والفعال بين الميزان التجاري الجزائري والموازنة العامة ؟

2 فرضيات البحث :

1 أحد أسباب تحقيق الموازنة العامة للدولة عجز هو النمو المستمر للنفقات والتراجع الايرادات

2 الزيادة في حجم الواردات وتراجع الصادرات بسبب تهاوى اسعار النفط هو سبب وقوع عجز في الميزان التجاري الجزائري

3 وجود علاقة قوي تربط بين رصيد الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة والمتمثلة بتحديد بصادرات من المواد الطاقوية و عائد الجباية البترولية

3 أهمية البحث :

ففي هذا الإطار، يمكن إبراز أهمية ومبررات اختيارنا لهذا الموضوع، كون أن الجزائر دولة تعاني من عدة مشاكل، من بينها عدم وجود قدر كافي من إيرادات لتغطية النفقات الكثيرة، والتنامي المستمر في الواردات مع تراجع الصادرات وتحقق العجز في الميزان التجاري منذ أكثر من 18 سنه

4 أهداف البحث :

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي :

معرفة الدور الذي تلعبه كل من الواردات والصادرات في تحديد وضعية الميزان التجاري

معرفة الدور الذي تلعبه كل من النفقات والإيرادات في تحديد رصيد الموازنة العامة للدولة

تحليل رصيد الميزان التجاري الجزائري.

تحليل وضعية الموازنة العامة للدولة

معرفة مدى تأثر وضعية الميزان التجاري الجزائري في الموازنة العامة للدولة

5 اسباب اختيار الموضوع :

تم اختيار الموضوع بناءا على مجموعة من الاعتبارات منها الذاتية والموضوعية

الأسباب الذاتية : بحكم الموضوع في ميدان التخصص أولا

الأسباب الموضوعية : ثم إلى الرغبة في تسليط الضوء على المالية العامة للدول وتفسير علاقتها بالتجارة الدولية والميزان التجاري بضبط

6 الدراسات السابقة:

بالإضافة إلى العديد من الدراسات الموثقة في المجلات العلمية والدوريات والكتب تم الإطلاع على العديد من الدراسات الجامعية التي تمت ضمن حقل سياسة التجارة الدولية منها :

– **بالحبيب عبد الكامل أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التجارة الدولية ، تخصص التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم العلوم التجارية ، المركز الجامعي بغرداية سنة 2011 ،بإشراف الدكتور عزاوي اعمر تدور إشكالية البحث حول أثار تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، تتطرق إلى دراسة واقع السياسة التجارة الدولية على أداء الميزان التجاري ودلك من خلال تقديم مجموعة من الإحصائيات لبيان أثر دالك و تقديم دراسة تحليلية لذلك

– **زكاري مُحَّد ،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970/ 2012**، عبارة عن رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصادية ، تخصص اقتصاد كمي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم الاقتصادية ،جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس سنة 2014 ، بإشراف الدكتور بلنوار علي نبيل تدور إشكالية البحث حول هل تؤثر النفقات العمومية على النمو الاقتصادي في الجزائر أو العكس ، تتطرق إلى دراسة تحليل نفقات التسيير والتجهيز ومدى مساهمة النفقات في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر ومدى تغطية الإيرادات للنفقات ودلك من خلال تقديم دراسة قياسية .

– **خالد منه** ،دراسة تحليلية ونقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات منذ سنة 1990 ، عبارة عن أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في العلوم الاقتصادية ، تخصص التحليل الاقتصادي ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 03 سنة 2015 ، بإشراف الدكتور مُحَّد ياسين فرفوره تدور إشكالية الرسالة حول كيفية أداء السياسة الميزانية و تأثيرها على متغييرات الاقتصاد الكلي قبل وخلال وبعد التصحيح الهيكلي وتعامل السلطة العمومية مع الأزمة المالية العالمية وهذا في سياق استعادة النمو الاقتصادي باستعمال أمثل للموارد المتاحة في ضل اقتصاد ريعي كالجزائر ، حيث تتطرق إلى دراسة تحليلية ونقدية الى سياسة الموازنة في الجزائر ودلك من خلال تقديم دراسة تحليلية و قياسية

7 الإطار الزماني والمكاني للبحث :

حددت دراسة الموضوع في إطار مكاني وزماني ففي الإطار المكاني رأينا أن نخص الدراسة بالاقتصاد الجزائري نظرا للأسباب المذكورة سابقا ، أما الإطار الزماني فقد حددت الفترة من 2001 إلى 2015 ويعود سبب اختيار الفترة تجنبا لتكرار بعض الدراسات التي جرت من قبل ، حيث تم التركيز في هذه الدراسة على معرفة أثر رصيد الميزان التجاري وتأثيرها على ضبط موازنة الدولة ، بداية من فترة 2001-2015

8 منهج البحث:

اعتمدنا في دراستنا على استخدام المنهج الوصفي من اجل وصف الظاهرة، كما استخدمنا المنهج التحليلي عن طريق استعمال الأدوات الإحصائية من إحصائيات وبيانات لتحليل واستقرار المعطيات الخاصة بدراستنا

9 صعوبات البحث:

من الصعوبات التي واجهتنا عند إعدادنا للمذكرة التناقض في الإحصائيات عند عملية البحث ، ما أدى منا أخذ وقت طويل لإعادة التدقيق والتأكد من البيانات الإحصائية

10 محتوي البحث : قمنا بتقسيم محتوي البحث إلى فصليين كالآتي:

-الفصل الأول تحت عنوان : أدبيات في الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري

نحاول في هذا الفصل التعرف إلى الموازنة العامة للدولة والميزان التجاري من خلال تقسيمه الى مبحثين حيث حصصنا المبحث الاول الدراسة نظرية حول الموازنة العامة للدولة من تعاريف وطرق إعدادها وخصائصها ومكونتها من نفقات وأنواعها وكذا الإيرادات كما عرجنا كذلك على تعريف العجز في الموازنة العامة وكذا طرق تمويلها ،أما في المبحث الثاني فتطرقنا الى مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات وأقسامه وتعمقنا في الميزان التجاري وأقسامه الصادرات والواردات وطرق معالجة العجز لهذا الميزان

-الفصل الثاني تحت عنوان دارسة تحليلية: لوضعية الموازنة العامة للدولة و رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2015/2001

حاولنا في هذا الفصل تحليل لوضعية الموازنة العامة للدولة و رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015/2001 وقمنا بتقسيمه الى مبحثين و تطرقنا في المبحث الاول الى تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري من خلال عرض للبيانات الصادرات والواردات وذالك خلال الفترة المذكورة وتحليل حجم النفقات العامة والإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) و تطرقنا في المبحث الثاني الى دراسة تحليل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة لدولة (2001-2015) حيث قمنا بتحليل حول رصيد الميزان التجاري والأسباب التي أدت لحدوث العجز فيه وكذا قمنا بتحليل وضعية الموازنة العامة للدولة و أسباب تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة وفي الأخير قمنا بتركيب بينهما وتقديم بعث السياسات المنتهجة من الدولة لمعالجة عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري

الفصل الأول

أدبيات حول الموازنة العامة و الميزان التجاري

تمهيد

لقد أصبحت الموازنة العامة للدولة في العصر الحديث وسيلة فعالة لاتخاذ القرارات الحكومية التي تستند على مبدأ الأولويات وتأخذ في حسبانها العوامل المختلفة من اقتصادية وسياسية واجتماعية وبالتالي فإن الموازنة العامة ليست مجرد إجراءات وأساليب إدارية وفنية فقط وإنما هي وسيلة رئيسية من وسائل تنفيذ السياسة العامة للدولة، لذلك فقد أولي هذا التنظيم المالي أهمية كبيرة من طرف علماء المالية المعاصرين وتوالت الدراسات التي تحاول الإحاطة بمختلف جوانب الموازنة العامة القانونية أو المالية أو الاجتماعية...الخ.

غير أن هذا الاهتمام لم يكن وليد هذا العصر بل هو امتداد لدراسات قام بها عدة مفكرين كان لهم آراء متعددة حول الموازنة العامة للدولة وجوانبها المختلفة ، بما في ذلك حالتها المالية أي ما إذا كانت الموازنة في حالة توازن أو في حالة عجز أو فائض ومدى أهمية هذا الحالة على الاقتصاد الوطني.

من المعلوم أن لكل دولة معاملاتها الخارجية التي ينتج عنها استحقاقات يتعين تسويتها عاجلا أم آجلا و التزامات يجب الوفاء بها اتجاه الغير و في تاريخ معين و من هنا عليها إعداد بيانا كافيا و شاملا تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق و ما عليها من التزامات و هذا البيان هو ما يسمى ميزان المدفوعات ، هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة عن نقاط القوة و الضعف في الموقف الخارجي للاقتصاد الوطني و كذلك تأثير المعاملات الخارجية على الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول : الإطار النظري الموازنة العامة للدولة

تلعب الموازنة العامة للدولة بشقيها الإيرادات العامة والنفقات العامة أدوارا مهمة في جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وحتى الثقافية والأمنية.

وفي هذا المبحث سنتناول العناصر التالية:

- ماهية الموازنة العامة للدولة.
- الإيرادات و النفقات العامة للدولة
- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة و طرق تمويلها

المطلب الأول : ماهية الموازنة العامة للدولة

تناولت معظم الدراسات المتعلقة بالموازنة العامة للدولة وكافة جوانبها تعبير "الموازنة العامة " بدلا من التسمية الشائعة "الميزانية العامة " ولعل الهدف من وراء هذا التعديل هو التفريق بين الموازنة العامة للدولة والميزانية المعروفة في المشروعات التجارية لذلك فسنتناول لفظ " الموازنة العامة " بدلا من " الميزانية العامة " خلال هذه الدراسة وسنتناول العناصر التالية:

- مفهوم الموازنة العامة للدولة وخصائصها.
- قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة.

الفرع الأول : مفهوم الموازنة العامة للدولة وخصائصها.

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة للدولة تناولتها عدة دراسات في المالية العامة في العصر الحديث ومنها أنها:

- وثيقة تقرر نفقات الدولة وإيراداتها خلال سنة مدنية.[1]
- تلخيص لمختلف النفقات العامة لتنفيذ البرامج الحكومية والإيرادات العامة المتوقع تحصيلها خلال سنة محددة.[2]

[1] Jean Longatte, Paseal Vanhove, Chritophe Viprey, **Economie Générale**. 3 édition, Paris: DUNOD, 2002, p 90.

[2] Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, **Economie**. seizième édition, Paris: ECONOMICA, p 645.

– توقع وإجازة لنفقات وإيرادات الدولة العامة عن فترة زمنية مقبلة سنة في المعتاد تعبر عن أهدافها الاقتصادية والمالية.[1]

– وثيقة تشريعية سنوية تقرر الموارد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.[2]

– تقدير تفصيلي لنفقات الدولة وإيراداتها عن فترة زمنية مقبلة عادة سنة معتمد من السلطة التشريعية المختصة يمثل تعبيرا ماليا عن الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى المجتمع إلى تحقيقها.[3]

من خلال التعاريف السابقة للموازنة العامة للدولة يمكن أن نستخلص التعريف التالي:

" الموازنة العامة هي تقدير مفصل ومعتمد من السلطة التشريعية يقرر الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة لفترة زمنية مقبلة عادة ما تكون سنة بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للمجتمع ".

هذا التعريف يسمح لنا بتمييز أهم خصائص الموازنة العامة وهي:

1/– الموازنة العامة للدولة تحتوي على تقدير مفصل لجميع برامج الإنفاق العام ومختلف بنود الإيرادات العامة المتوقع تحصيلها.

2/– الأرقام الواردة في الموازنة هي أرقام تقديرية فقط وليست فعلية.

3/– الموازنة العامة للدولة لا يمكن تنفيذها إلا بعد اعتمادها من طرف السلطة التشريعية.

4/– الموازنة العامة للدولة تكون لمدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة فلا يمكن تقدير النفقات العامة و الإيرادات العامة لفترة زمنية غير محددة.

5/– الموازنة العامة للدولة تعكس أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وقد ازدادت هذه الأهمية للموازنة العامة بتطور دور الدولة وزيادة نشاطها الاقتصادي.

الفرع الثاني : قواعد إعداد الموازنة العامة للدولة

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام – مدخل لدراسة السياسات المالية العامة**. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة ، 2001 ، ص 235.

[2] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**. القاهرة : دار الفجر للنشر ، 2004 ، ص 34.

[3] سعيد عبد العزيز عتمان، **مقدمة في الاقتصاد العام(مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**. الإسكندرية : الدار الجامعية ، 2003 ، ص 555.

تخضع الموازنة العامة للدولة بصفة عامة إلى أربعة قواعد أساسية هي:

أولا : قاعدة السنوية:

يقصد بقاعدة السنوية أن مدة تنفيذ الإيرادات والنفقات العامة المفتوحة في الموازنة تحدد بسنة واحدة قد يختلف تاريخ بدئها وانتهائها من بلد لآخر.*

" أي أن الميزانيات العامة المتعاقبة مستقلة الواحدة عن الأخرى حيث تحدد سنويا تراخيص النفقات والإيرادات العامة التي تتضمنها هذه الموازنات من طرف السلطة التشريعية لإجازتها والعمل بها".[1]

غير أن هذه القاعدة لا تخلو من بعض الاستثناءات حيث يتم الخروج على مبدأ سنوية الموازنة في عدد من الحالات من بينها:[2]

- الموازنات الشهرية (الموازنات الإثني عشرية) .
- موازنة الدورة الاقتصادية.
- الاعتمادات الإضافية / الدائمة / المتنقلة.

ثانيا : قاعدة الشمولية "العمومية ":[3]

يقصد بها إظهار تقديرات كافة نفقات وإيرادات دولة دون إنقاص أي جزء منها وبدون أية مقاصة بين بنود الإيرادات والنفقات وهي تتضمن مبدئين أساسيين:

- ✓ مبدأ عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة.
- ✓ مبدأ تخصيص النفقات ونعني بها تخصيص مبالغ محددة لكل وجه من أوجه الإنفاق الحكومي.

و كغيرها من قواعد الموازنة العامة يصعب تطبيق هذه القاعدة في حالات خاصة من بينها:[4]

- موازنات الدول الاتحادية.

---

* في ا لجزائر وفرنسا وبلجيكا ولبنان وسويسرا تبدأ السنة المالية في 01/01 ؛ أما في اليابان والهند وكندا وانجلترا فتبدأ السنة المالية في 04/01 ؛ في الولايات المتحدة الأمريكية وإيطاليا والسويد تبدأ السنة المالية في 06/01.

[1] جمال لعمارة ، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر ، مرجع سابق ، ص 87.

[2] للإطلاع أكثر على هذه الحالات يمكن الرجوع إلى: سعيد عبد العزيز عتمان ، مرجع سابق ، ص 572 وما بعدها.

[3] Pierre Lalumiere, **Finances publiques**. Paris : Ed Armand colin, 1973, p 68.

[4] أنظر في ذلك إلى: سعيد عبد العزيز عتمان ، مرجع سابق ، ص (591- 592) .

- الموازنات الملحقة والموازنات المستقلة.

ثالثا :قاعدة وحدة الموازنة:[1]

يقصد بها أن يتضمن مشروع الموازنة العامة كافة نفقات وإيرادات الدولة المقدرة تفصيليا في وثيقة واحدة الأمر الذي يسهل أكثر التعرف على المركز المالي للدولة ويسمح للسلطة التشريعية بالقيام برقابة فعالة على الموازنة العامة للدولة وسياستها المالية.

غير أن حتمية مواكبة التغير الجوهري الذي تحقق في مهام ووظائف الدولة الحديثة والذي استلزم ضرورة الاعتماد على اللامركزية في إدارة العديد من الوحدات الحكومية والمؤسسات العامة جعل الخروج عن هذه القاعدة في بعض الحالات ضرورة الحتمية وأهم هذه الحالات هي:[2]

- الموازنات الملحقة.
- الموازنات المستقلة.
- الحسابات الخاصة على الخزانة.

رابعا : قاعدة توازن الموازنة:

يقصد بها أن تتعادل النفقات العامة للدولة مع إيراداتها خلال السنة المالية دون زيادة أو نقصان ولقد كانت هذه القاعدة في ظل الفكر التقليدي تعني التوازن الكمي أو الحسابي بمعنى أن تكون نفقات الدولة في حدود مواردها العادية ورفض حدوث أي عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة.

غير أن الفكر المالي الحديث ابتعد عن التوازن الحسابي للموازنة العامة واستبدله بالتوازن العام ، الذي يمكن أن يتحقق في ظل وجود عجز أو فائض في الموازنة العامة للدولة ، حسب الأوضاع الاقتصادية.

المطلب الثاني : الإيرادات والنفقات العامة للدولة

لقد صاحب تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي وزيادة نفقاتها العامة تطوير حجم وأنواع الإيرادات العامة للدولة وتعدد أغراضها وكذا زيادة الأهمية النسبية لبعض هذه الإيرادات.

[1] P. Lalumiere . p56.

[2] أنظر في ذلك إلى : سعيد عبد العزيز عتمان ، مرجع سابق ، ص 582 وما بعدها.

وقد أدى هذا التطور في حجم ونوع الإيرادات العامة إلى تعدد تقسيماتها ؛ تبعا لاختلاف المعيار المستند عليه ، فمنهم من قسمها إلى إيرادات محلية وإيرادات خارجية ومنهم من قسمها إلى إيرادات ضريبية وغير ضريبية كما قسمها البعض الآخر إلى إيرادات اقتصادية وإيرادات ائتمانية وأخرى سيادية....، إلى غير ذلك من التقسيمات.

وخلال هذا المطلب نتعرض إلى أهم المصادر الإيرادية التي تعتمد عليها الدولة المعاصرة دون الاستناد إلى أي نوع من التقسيمات السابقة من خلال التعرض على الضرائب وإيرادات أخرى.

أولا : الإرادات العامة للدولة

الفرع الأول : الضـرائب

تعتبر الضرائب أهم مصادر الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الحكومات المعاصرة في تغطية جانب كبير من نفقاتها العامة.

أولا : تعريفها:

لقد وضع كتاب المالية العامة عدة تعاريف للضرائب ، حاولت أن تلم بجميع جوانبها وتتوافق مع التطور السريع لدورها نتيجة التطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المعاصرة يمكن أن نستنتج منها التعريف التالي : " الضريبة هي التزام نقدي تفرضه الدولة على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وفقا لقدراتهم التكليفية بصفة نهائية وبدون مقابل قصد المساهمة في تغطية الأعباء العامة ".

ثانيا :أنواع الضرائب : تنقسم الضرائب إلى عدة أنواع نذكر بعضها في النقاط التالية:

1. الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال ويقصد بالضرائب على الأفراد ؛ تلك الضرائب التي تتخذ من الشخص نفسه وعاء للضريبة ؛ بغض النظر عما في حوزته من أموال ، أما الضرائب على الأموال فتفرض على رأس المال سواء كان عاملا من عوامل الإنتاج أو عائدا من عوائده ، عقارا أو منقولا ، سلعة استثمارية أو سلعة استهلاكية ، متخذا صورة دخل أو ثروة أو إنفاق.

2. الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية : يقصد بالضرائب التوزيعية ، الضرائب التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن يوزع على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة وقد تم العدول عنها لأنها لا يتفق ومبادئ العدالة الضريبية ، أما الضرائب القياسية فهي الضرائب التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي وهي الشائعة الاستعمال عند كل الدول. [1]

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية: تحليل جزئي وكلي**. القاهرة : مكتبة زهراء الشرق ، 1997 ، ص 263.

3. الضرائب العينية والضرائب الشخصية : يقصد بالضرائب العينية الضرائب التي تراعي مصدر الدخل وتصيب العنصر الخاضع للضريبة بأكمله(دخل أو ثروة) وتفرض بسعر موحد(ضرائب نسبية) وتكون على إجمالي الدخل أو رأس المال أما الضرائب الشخصية فهي الضرائب التي تأخذ مصدر الدخل بعين الاعتبار وتتعدد بتعدد مصادر الدخل وتفرض بأسعار متزايدة.

الضرائب المباشرة وغير المباشرة : يمكن التفريق بين هذين النوعين من الضرائب وفقا للطريقة التي يتم بها تحصيل الضريبة فالضرائب المباشرة يتم تحصيلها بناء على أوراق وقوائم إسمية ومن المستحيل نقل عبئها ودافعها هو الذي يتحملها (ضرائب الدخل)، وتفرض دوريا (سنويا) على المركز المالي للممول الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة ، أما الضرائب غير المباشرة فيمكن نقل عبئها ودافع الضريبة هو الذي يتحملها (الضرائب الجمركية ، ضريبة المبيعات) وتتوقف على درجة مرونة العرض والطلب على السلعة محل الضريبة ونوع العنصر الخاضع ومدى توافر أو انعدام المنافسة ويتم تحصيلها دون إصدار قوائم.

الفرع الثاني : إيرادات أخرى

بالإضافة للضرائب ، تستخدم الدولة لتغطية نفقاتها العامة ؛ إيرادات أخرى نذكر منها:

أولا : الرسوم والإتاوات:

يقصد بالرسم ذلك المبلغ المالي الذي يدفعه الفرد جبرا مقابل منفعة خاصة تقدمها له الدولة كرسوم التعليم ، الرسوم القضائية ، رسوم جواز السفر.....الخ.

أما الإتاوة فيقصد بها " ذلك المبلغ من المال الذي تحدده الدولة ويدفعه بعض أفراد طبقة ملاك العقارات نظير عمل عام قصد به المصلحة العامة ، فعاد عليهم علاوة على ذلك بمنفعة خاصة ؛ تتمثل في ارتفاع القيمة الرأسمالية لعقاراتهم ".[1]

ثانيا : إيرادات الدولة من ممتلكاتها (الدومين) :

يطلق لفظ الدومين على ممتلكات الدولة أيا كانت طبيعتها عقارية أو منقولة وأيا كانت نوع ملكية الدولة لها خاصة أو عامة وينقسم إلى قسمين:

[1] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الاقتصاد العام**. مركز الإسكندرية للكتاب ، 2001 ، ص 101.

- **دومين عام** : يشمل جميع الأموال التي تمتلكها الدولة (أو الأشخاص العامة الأخرى) والتي تخضع لأحكام القانون العام وتخصص للنفع العام مثل : الطرق والحدائق العامة...وعادة ما لا تتقاضى الدولة ثمنا مقابل استعمال الأفراد لهذه الأموال.
- **دومين خاص** : يراد به الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة والتي تخضع بوجه عام لقواعد القانون الخاص فيمكن التصرف فيه بالبيع وغيره والتي تدر على الدولة إيرادا.

ثالثا : القروض العامة:

يقصد بالقروض العامة المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة أو الهيئات العامة من الأفراد أو الهيئات الخاصة أو الهيئات العامة الوطنية أو الأجنبية أو المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القروض. [1]

تنقسم القروض العامة إلى عدة أنواع بحسب اختلاف المعيار الذي يستند إليه التقسيم وأهمها:

- **القروض الداخلية والقروض الخارجية (معيار التفرقة هو مصدر القروض)**
- **القروض الاختيارية والقروض الإجبارية (معيار التفرقة هو حرية الاكتتاب)**
- **القروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل (ومعيار التفرقة هو الزمن)**

رابعا : الإصدار النقدي الجديد:

يقصد بالإصدار النقدي الجديد كمية النقود الجديدة التي تقوم الدولة بإصدارها من أجل تمويل احتياجاتها التمويلية وهو أسلوب يتسبب عادة في انتشار موجات تضخمية إذا لم يصاحبه وجود عوامل إنتاج عاطلة ، وجهاز إنتاجي مرن ، لاستيعاب هذه الزيادة ، بالإضافة إلى هذه الموارد المالية ، تمتلك الدولة إيرادات أخرى تعتمد عليها في تمويل إنفاقها العام ، مثل عوائد الأثمان العامة المساعدات والهبات....الخ.

ثانيا : النفقات العامة

يمكن تعريف النفقات العامة بأنها : مجموع المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة.

[1] عطية عبد الحليم صقر، **مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي**. القاهرة : جامعة الأزهر، 1416/ 1996 ، ص (63-64).

وترجع أهمية النفقات العامة لكونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الدّور الذي تقوم به ، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وتبين برنامج الحكومة في شتى الميادين في صورة أرقام واعتمادات تخصص لكل جانب منها تلبية للحاجيات العامة.

الفرع الأول : تقسيمات النفقات العامة

تنقسم النفقات العامة إلى أنواع عديدة تختلف باختلاف معيار التقسيم وأهمها ما يلي:

أولا : النفقات الحقيقية والنفقات التحويلية : وهذا التقسيم يأتي من ناحية التأثير على الدخل القومي ويستند إلى ثلاثة معايير للتفرقة: [1]

- معيار المقابل : فالنفقة الحقيقية هي النفقة التي تتم مقابل تقديم خدمة مثل الخدمات الصحية ، والنفقات التحويلية هي النفقات التي لا يوجد لها مقابل كالإعانات.

- معيار الزيادة المباشرة في الإنتاج القومي : النفقة الحقيقية هي النفقة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج القومي أما التحويلية فهي لا تؤدي إلى هذه الزيادة .

- معيار من الذي سيقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية للمجتمع : حيث تعتبر النفقة الحقيقية إذا كانت الدولة هي التي تقوم بالاستهلاك المباشر للموارد الاقتصادية وتكون النفقات تحويلية إذا كان الأفراد هم الذي يقومون بالاستهلاك المباشر لها.

ثانيا : النفقات العادية والنفقات غير العادية : يرجع هذا التقسيم إلى الحاجة إلى تجديد الموارد بموارد غير عادية لتغطية النفقات العامة وهناك عدة معايير للتميز بين النفقة العادية والنفقة غير العادية:[2]

- إذا كانت النفقة تتم بنظام ودورية فهي نفقة عادية أما إذا لم تتم بانتظام فهي غير عادية.

- إذا كانت النفقة تستوعب بكاملها خلال الفترة المالية في نفقة عادية وإذا تعدت الفترة المالية فهي نفقة غير عادية.

ثالثا : التقسيم الوظيفي للنفقات العامة : يقسم الإنفاق العام وفق هذا التصنيف إلى مكونات أربعة : أولها الإنفاق على الخدمات العامة وتشمل الخدمات الإدارية والمالية للحكومة وحفظ العدالة وإدارة الشؤون الخارجية للدولة وثانيها الإنفاق على

[1] عطية عبد الحليم صقر ، **مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي**. القاهرة : جامعة الأزهر ، 1416/ 1996، ص (63-64).

[2] نعمت عبد اللطيف مشهور، **اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية**. القاهرة : مطبعة العمرانية ، 1988 ، ص 236 وما بعدها.

الدفاع والآمن وثالثها الخدمات الاجتماعية وتتضمن خدمات التعليم والصحة والقسم الرابع هو الإنفاق على الخدمات الاقتصادية والتي تشمل كل ما يتعلق بالتنمية الاقتصادية. [1]

رابعا : التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة : يوزع هذا التقسيم الإنفاق العام إلى مكوناته الرئيسية بحسب الوظيفة الاقتصادية مثل : الرواتب الأجور الإنفاق على السلع والخدمات ، الدعم والمدفوعات التحويلية ومدفوعات الديون المحلية والخارجية كما يشمل هذا التبويب أيضا تصنيف الإنفاق العام إلى إنفاق جاري وإنفاق استثماري حيث:

- **الإنفاق الجاري (نفقات التسيير)** : وأهم مكوناته : الرواتب والأجور التي تشكل عادة حصة مهمة من الإنفاق الحكومي في كل الدول الصناعية والنامية وكذلك الإنفاق على شراء السلع والخدمات و يشمل جميع السلع والخدمات التي تم شراؤها في السوق أو تم تسلمها من خلال قروض أو منح إضافة إلى ذلك يشمل الإنفاق الجاري أيضا مخصصات الدعم والمدفوعات التحويلية وكذا مدفوعات الديون الحكومية أو ما يطلق عليه أحيانا مدفوعات الفوائد. [2]

- **الإنفاق الرأسمالي (نفقات التجهيز)**: نقصد به تلك النفقات المتعلقة بزيادة القدرة على توفير الخدمات العامة ويدخل في ذلك بناء المستشفيات وبناء المدارس وإقامة السدود ومد خطوط السكك الحديدية.....الخ. [3]

الفرع الثاني : الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

تؤثر النفقات العامة في عدة مجالات اقتصادية منها:

أولا: تأثير النفقات على الاستهلاك : يمكن للنفقات العامة أن تزيد الاستهلاك من السلع والخدمات التي تدعمها الحكومة كما يمكن أن يزيد استهلاك المجتمع من جراء إعانات البطالة والمعاشات أو من خلال الإنفاق على إنشاء مشاريع تستوعب عمالا يتقاضون أجورا تذهب إلى الاستهلاك.

ثانيا : تأثير الإنفاق العام على الإنتاج تتجلى هذه الآثار في النقاط التالية: [4]

---

[1] فهد بن خميس العنزي ، " الإنفاق العام.....وتكنولوجيا الإنتاج **جريدة الشرق الأوسط** العدد 11592 ، 1999/1420.

[2] عبد الرزاق الفارس ، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة و أثارها الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية**. بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1997 ، ص 62.

[3] أحمد الأشقر، **الاقتصاد الكلي**. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر، 2002، ص 186.

[4] نعمت عبد اللطيف مشهور، مرجع سابق، ص (267-268).

- تؤدي النفقات الرأسمالية أو الإنتاجية بالإضافة إلى تكوين رؤوس الأموال العينية التي تحدث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري ، تقاس بمقدار الاستثمارات الجديدة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية.

- تؤدي النفقات العامة الاجتماعية التي تتمثل في النفقات المخصصة لإنتاج الخدمات العلمية والطبية والثقافية والتعليمية ونفقات التعليم الفني والتدريب المهني والأبحاث العلمية والإعانات الاجتماعية إلى زيادة الناتج القومي الجاري وزيادة المقدرة الإنتاجية لرأس المال البشري.

- تساهم الإعانات الاقتصادية الممنوحة للمشروعات إلى رفع أرباحها وبالتالي ارتفاع مقدرتها الإنتاجية.

ثالثا : التأثير على توزيع الدخل : حيث أن النفقات العامة على خدمات ومشاريع تستفيد منها طبقات ذوي الدخل المنخفض تعمل على تحقيق أهداف العدالة في توزيع الدخول حيث تموّل هذه النفقات من ضرائب ذوي الدخول المرتفعة ويستفيد منها ذوي الدخول المنخفضة.

المطلب الثالث : مفهوم عجز الموازنة العامة

قبل دراسة الأسباب المؤدية للعجز المالي والطرق المتبعة في تمويله ونظرا للغموض الذي يحيط بجوانب هذا المصطلح لابد في البداية من الإلمام بمفهومه وطرق قياسه وهذا في النقاط التالية:

- مفهوم وقياس عجز الموازنة العامة للدولة.
- العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة.

أولا : مفهوم وقياس عجز الموازنة العامة للدولة

يعتبر مصطلح عجز الموازنة العامة أو العجز المالي أو عدم توازن الموازنة ؛كما يتم تداوله عادة من المصطلحات الشائعة الاستخدام حديثا في المقالات وحين الحديث عن السياسات الاقتصادية الحكومية لتوضيح هذا المصطلح ، نتناول العناصر التالية:

- مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة.
- قياس عجز الموازنة العامة.

الفرع الأول : مفهوم عجز الموازنة العامة للدولة

هناك تعريفات متعددة ومختلفة لعجز الموازنة العامة تستخدم في مجالات وأغراض مختلفة ، كمؤشر مهم لأثر الموازنة على الاقتصاد من عدة نواح، فيتم تحديد مفهوم العجز وحسابه انطلاقا من الأثر المحدد الذي يراد قياسه ، أي أن حالة العجز أو الفائض في الموازنة العامة يمكن الوصول إليها فقط من خلال افتراض بعض المكونات على أنها مكونات توازن ، أي من خلال استبعادها من جانب المدخلات أو المصروفات وبذلك يتم عدم التوازن بين الدخل والنفقات.

وبالتالي يمكن القول بأن المفهوم العام لعجز الموازنة العامة للدولة يمثل الفرق بين جملة النفقات الحكومية والإيرادات الحكومية غير أن تحديد طبيعة مكونات كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة هو الذي يسمح بوجود مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله.

الفرع الثاني : قياس عجز الموازنة العامة

عند العودة إلى كتابات المالية العامة وبالرجوع إلى المنظمات والهيئات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير نلاحظ أنه لا يوجد تصور واضح حول قياس العجز المالي، بل توجد مقاييس مختلفة باختلاف الغرض المراد قياس العجز المالي من أجله[1]، لكن الأغلبية من الحكومات اعتمدت قياس العجز المالي على أنه الموارد المالية المستخدمة من طرف الحكومات خلال السنة المالية والتي تحتاج إليها لتمويل الإنفاق العام بعد استيفاء الإيرادات العامة.[2]

وفيما يلي أهم المقاييس المستخدمة في تعريف العجز المالي:

أولا : العجز التقليدي:

ويسمى العجز التقليدي أيضا العجز الشامل أو الإجمالي ويعرف بأنه الفرق بين إجمالي النفقات الحكومية النقدية بما فيها الفوائد المدفوعة على الدين العام مع استبعاد مدفوعات اهتلاك الديون الحكومية وبين إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية الضريبية وغير الضريبية مضافا إليها المنح مع استبعاد حصيلة القروض،ويستهدف قياس العجز على هذا النحو تزويد المسؤولين بمؤشر عن حجم الموارد الإضافية التي ينبغي على الحكومة أن تقترضها من القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي أو من الاقتراض من البنك المركزي.[3]

1Dubravko Mihaljek and Bruno Tissot . **Fiscal positions in emerging economies**: **central banks**. **perspectiv**e- BIS Papers No 20, part 2, October 2003. p02. See: **www.bis.org/publ/bppdf/bispap20b.pdf.01/05/2005**.

[2] Davina Jacobs, and authers . p 02

[3] فتحي خليل الخضراوي، «العجز المالي والسياسة النقدية في مصر » . **مجلة العلوم الاجتماعية** السنة 17، العدد الرابع- شتاء 1989، ص 46.

غير أن الأخذ بهذا المفهوم يستبعد عاملا خطيرا من عوامل عجز الموازنة العامة للدولة في البلاد المتخلفة ألا وهو مدفوعات الفوائد على الديون الخارجية التي أصبحت الآن عبئا كارثيا على هذه الدول. [1]

ثانيا : الدين العام:

و يقارب هذا المفهوم بشكل واضح المعنى القاموسي للإنفاق السالب أي إنفاق الإيرادات التي تم جمعها من خلال الإقتراض وها المقياس للعجز يعرف بأنه الفرق بين مجموع: (1) الإنفاق الجاري (2) وصافي امتلاك الأصول الرأسمالية المادية (3) وصافي امتلاك الأصول المالية من جهة والإيرادات الضريبية وغير الضريبية من جهة أخرى أي أن العجز في هذه الحالة يقيس صافي الاقتراض الحكومي معدلا بالتغيرات في الحيازة من النقود وبما أن هذه عادة ما تكون صغيرة فإن الموازنة تكون متوازنة وفقا لهذا المفهوم إذا كان صافي الاقتراض يساوي صفرا.[2]

ثالثا : العجز الجاري:

يعبر عن صافي مطالب القطاع الحكومي من الموارد والذي يجب تمويله بالاقتراض ويقاس بالفرق الإجمالي بين مجموع أنواع الإنفاق والإيرادات لجميع الهيئات الحكومية مطروحا منه الإنفاق الحكومي المخصص لسداد الديون المتراكمة من سنوات سابقة.[3]

وهناك من يرى بأن العجز الجاري يعبر عن الفرق بين المصروفات الجارية والإيرادات الجارية وهو بهذا الاعتبار يعطي وزنا مقداره صفر للمصروفات الرأسمالية والإيرادات الرأسمالية مثل بيع الأصول والمنطق الكامن في ذلك هو أن زيادة الإنفاق الحكومي على الإيرادات الحكومية في مجال الاستثمار لا تغير وضع صافي الأصول للحكومة وذلك لأن الدين الجديد تقابله أصول حكومية جديدة وفي الستينات من هذا القرن كانت القناعة السائدة هي أن الإنفاق الجاري ينبغي تمويله من خلال الضرائب.[4]

رابعا : العجز التشغيلي: [5]

ويسمى العجز التشغيلي أيضا بالعجز المصحح للتضخم لأنه يقيس العجز في ظروف التضخم ويتمثل العجز هنا في متطلبات اقتراض الدولة ناقصا الجزء الذي دفع كفوائد لتعويض الدائنين(للدولة) عن الخسارة التي لحقت بهم نتيجة للتضخم هذا الجزء يعرف بالمصحح النقدي للتضخم ويمكن قياسه بالمقدار:

---

[1] رمزي زكي، **الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**. القاهرة : سيناء للنشر، 1992، ص 106.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 120.

[3] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003، ص 206.

[4] عبد الرزاق الفارس، مرجع أعلاه ، ص121.

[5] فاروق صالح الخطيب، **المالية العامة في المملكة العربية السعودية: تخطيط – توزيع – تنمية**. مكتبة دار جدة، 1420 /2000، ص132.

$$MC / GDP = (D/GDP) (P/1 + P)$$

حيث:

MC: المصحح النقدي، أي تلك الكمية من النقود التي تدفع للمحافظة على القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي ويساوي في أية فترة معدل التضخم مضروبا في القيمة الاسمية للدين العام الداخلي.

GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

D : مقدار الدين العام الداخلي.

P : معدل التضخم.

يلاحظ من هذا المقياس ارتباط مقدار الدين العام الداخلي تلقائيا بالرقم القياسي للأسعار(أي بالتضخم)، مما يعني امكانية قياس القيمة الحقيقية للدين العام الداخلي وتطورها عبر الزمن.*

ثانيا:العوامل المؤدية لحدوث عجز الموازنة العامة للدولة

ويمكن تقسيم العوامل التي تؤدي عادة إلى حدوث عجز في الموازنة العامة لأي دولة إلى : عوامل تتعلق بنمو النفقات العامة لأسباب متنوعة منها ما هو ضروري كنتيجة لظروف طارئة ، مثل : الكوارث الطبيعية أو الحروب...، ومنها ما هو غير ضروري في معظم الأحيان كالنفقات المبالغ فيها في المباني الحكومية الفاخرة والاحتفالات.....وغيرها من النفقات التي تتحمل عبئها الموازنة العامة للدولة ، إضافة إلى عوامل أخرى تتعلق بتراجع في الإيرادات العامة ، خاصة ما يتعلق بالإيرادات الضريبية كنتيجة لضعف الجهاز الضريبي أو عدم مرونته...إلخ.

للإطلاع على هذه العوامل نتناول النقاط التالية:

- العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة.

---

* بالإضافة إلى المقاييس السابقة هناك مقاييس أخرى مختلفة للعجز قد تم تطويرها وعلى أساسها فإن مبادلات الموازنة لا تعطي وزنا مرجحا متساويا- العجز موزونا بأثر كل مبادلة على الطلب الكلي- العجز المحلي، ويعتبر مهما في الاقتصاديات المفتوحة – توازن السيولة – العجز الهيكلي ، والمصحح للتقلبات الدورية...الخ أنظر في ذلك:

Davina Jacobs, and authers, op – cit . pp 01-05 .

– العوامل المؤدية لتراجع الإيرادات العامة.

الفرع الأول: العوامل المؤدية لنمو النفقات العامة

قد يحدث عجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة لتزايد في حجم الإنفاق الحكومي وتجاوزه لحجم الإيرادات العامة هذه الزيادة في النفقات العامة تكون راجعة لعدة أسباب أهمها ما يلي:

1/– سياسة التمويل بالعجز:

والتي دعا التحليل الكينزي إلى اللجوء إليها في أوقات الأزمات خاصة الكساد حيث لجأت العديد من الدول النامية إلى هذه السياسة كوسيلة من وسائل التنمية عن طريق إحداث عجز مقصود في موازناتها العامة ، يمول عن طريق زيادة الائتمان المصرفي وطبع الأوراق النقدية وذلك على أساس أن هذه الدول توجد بها موارد عاطلة كثيرة : أراضي زراعية ، ثروات طبيعية ، أيدي عاملة عاطلة.[1]

وقد ثبت أن سياسة التمويل بالعجز قد فشلت في تحقيق أهدافها(تراكم رأس المال) وكانت مسؤولة عن تفاقم عجز الموازنة والوقوع في مشاكل التضخم والمديونية في عدد من البلدان النامية وذلك لعدة أسباب أهمها أن هذه الدول حقيقة كانت تعاني من بطالة ولكن لا يزامنها وجود جهاز إنتاجي غير مشغل ، بل إنه يرتبط بها عدم وجود جهاز إنتاجي نام ومرن لاستيعاب العمالة المتعطلة.[2]

2/–أثر التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود:

يؤدي التضخم أو تدهور القوة الشرائية للنقود إلى نمو الإنفاق العام ودفعه نحو التزايد من خلال الموازنة العامة وعلى نحو يزيد من عجز الموازنة العامة.

كما أنه مع اشتداد الضغوط التضخمية كثيرا ما تضطر الدولة إلى تقرير علاوة غلاء لموظفيها لتعويض الانخفاض الذي يطرأ على دخولهم الحقيقية كما تزداد مخصصات الدعم السلعي وترتفع كلفة الاستثمارات العامة.[3]

[1] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص93.
[2] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص44.
[3] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع أعلاه، ص 93..

3/- تزايد الإنفاق العسكري:

يعد نمو هذا النوع من الإنفاق ظاهرة عالمية ، في ظل استفحال علاقات الصراع والقوى في العالم ، غير أن دلالة هذا الإنفاق تكون بالغة في الدول المتخلفة التي يعيش الشطر الأكبر من سكانها في براثن الفقر والجوع والبطالة والمرض ، خاصة تلك التي تتعرض لتهديدات خارجية كبيرة (مثل دول الشرق الأوسط)، وخطورة هذا النوع من النفقات أنه لا يتم فقط بالعملات المحلية وإنما أيضا بالعملات الأجنبية.[1]

كما عرف العالم المعاصر ظاهرة جديدة عرفت بظاهرة السلم المسلح أو العسكرة الدائمة والتي يرجع سببها إلى تكرار الحروب بين الدول وفشل المحاولات المستمرة لحل الخلافات الدولية بالطرق السلمية فيما بينها لهذا فقد تسابقت الكثير من الدول في مضمار التسلح في غير حالات الحرب اعتقادا منها أن التسلح المستمر سيقضي على الحرب وويلاتها ورصدت في الموازنات العامة مبالغ كبيرة من أجل تمويل نفقات هذا السلم المسلح.[2]

4/- زيادة أعباء الدين العام المحلي و الخارجي:

كمفسر عظيم للنمو الذي حدث في النفقات العامة في غالبية البلاد النامية فمن المعلوم أن أعباء خدمة هذا الدين تظهر في الموازنة العامة فالفوائد المستحقة على الديون الداخلية والخارجية تحسب عادة ضمن المصروفات الجارية ، بينما تظهر مدفوعات أقساط الديون في باب التحويلات الرأسمالية وفي ضوء تفاقم الدين العام الداخلي من جراء طرح المزيد من أذون الخزانة والسندات الحكومية وفي ضوء إغراق كثير من هذه البلاد في الاستدانة الخارجية وبالذات في فترة السبعينات فقد حدث ما يشبه الانفجار في مدفوعات خدمة هذه الديون وعلى النحو الذي سبب لها إرهاقا ماليا.[3]

5/- تزايد نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي:

يرجع تزايد الإنفاق العام في الدول النامية إلى اتجاه حكومات هذه الدول إلى القيام بدور المستثمر ، تحقيقا للتنمية الاقتصادية ويرجع ذلك إلى ما تعانيه هذه الدول من نقص وتدهور شديدين في بنيتها الأساسية ، علاوة على افتقارها لعوامل جذب وحفز الاستثمار الخاص ، الأمر الذي انعكس على زيادة نسبة الاستثمار العام إلى الاستثمار الكلي. [4]

6/- سياسات التوظيف والأجور في الحكومة والقطاع العام:

---

[1] رمزي زكي ، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 52.

[2] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص (68 – 69).

[3] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص95.

[4] محمد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**. الإسكندرية: أليكس تكنولوجيا المعلومات، 2004، ص38.

في الوقت الذي يتحدد فيه الطلب على عنصر العمل في القطاع الخاص وفقا لتكلفة عنصر العمل ، بالنسبة لقيمة المخرجات وكذلك تكلفته النسبية مقارنة بالمدخلات الأخرى البديلة ، بما يضمن تعظيم الأرباح ، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن الطلب على عنصر العمل في الحكومة والقطاع العام بالدول النامية ؛ يبتعد بدرجة كبيرة عن الاقتصاد في التكاليف ، وذلك لأن زيادة التوظف في الحكومة والقطاع العام تتم باعتبارها عنصرا مستقلا عن أية زيادة في الطلب على مخرجات الحكومة والقطاع العام حيث ينظر إلى زيادة التوظف بوصفها هدفا سياسيا اجتماعيا ، وخاصة في الدول التي تعاني من كثافة سكانية عالية ، الأمر الذي انعكس في وجود ظاهرة بطالة مقنعة مصحوبة بتزايد الإنفاق العام على الأجور والمرتبات والمعاشات وغيرها من المزايا العينية. [1]

7/- تمويل شركات القطاع العام:

يؤدي تدهور الوضع المالي لشركات القطاع العام في الدول النامية إلي زيادة النفقات الحكومية ، لأنه يعني مزيدا من التحويلات الحكومية لهذه الشركات.

ويرجع تدهور الوضع المالي لهذه الشركات إلى العديد من العوامل منها عدم قيام بعضها على أساس اقتصادي سليم ، بالإضافة إلى سوء الإدارة ، كذلك فإن القطاع العام يكون في نظر الحكومة وسيلة لتحقيق أهدافها الاجتماعية مثل زيادة مستوى العمالة بصورة قد لا تتفق في كثير من الأحيان ، مع اعتبارات الكفاءة مما يؤدي إلى زيادة نفقات هذه الشركات.

بالإضافة إلى تدخل الحكومة في كثير من الأحيان في تحديد أسعار بيع منتجات شركات القطاع العام ، مما يحدث إختلالات سعرية تؤثر في تحويلات الحكومة للشركات ، وفي التمويل الذي يقدمه الجهاز المصرفي لهذه الشركات وفي التضخم في النهاية بالإضافة إلي ذلك تبني الشركات لخطط استثمار طموحة قد لا تتفق مع مواردها الذاتية المخصصة للاستثمار. [2]

8/- الإنفاق الحكومي المظهري:

ويرجع نمو الإنفاق العام في البلاد النامية أيضا إلى الإنفاق الحكومي المظهري غير الرشيد الذي يفترس موارد مالية عامة لا يستهان بها على إقامة مباني حكومية فاخرة و مطارات ضخمة...الخ.[3]

الفرع الثاني : العوامل المتعلقة بتراجع الإيرادات العامة

وتتجلى هذه العوامل بشكل بارز في الدول النامية ، حيث يمكن أن نلاحظ منها ما يلي :

---

[1] محمد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**. الإسكندرية: أليكس تكنولوجيا المعلومات، 2004، ص(38- 39).

[2] رمزي زكي ، الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، مرجع سابق، ص 52..

[3] رمزي زكي ، انفجار العجز، مرجع سابق ، ص (95-96).

1/–ضعف الطاقة الضريبية:

وتقاس بنسبة حصيلة الضرائب على اختلاف أنواعها إلى الناتج المحلي الإجمالي حيث تتجاوز هذه النسبة في البلدان الصناعية الكبرى (الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD) ضعف المستوى المناظر في العينة الممثلة للبلدان النامية (38 %من إجمالي الناتج المحلي مقابل 18 % من الناتج المحلي) .[1]

يرجع سبب هذا الضعف إلى انخفاض متوسط دخل الفرد ، وعدم خضوع أصحاب الدخول العليا وأصحاب الثروات للضرائب بسبب ما يتمتع به هؤلاء من نفوذ سياسي واقتصادي يمكنهم من منع أية إصلاحات في المالية العامة من شأنها أن تزيد من أعبائها الضريبية ، الأمر الذي يفسر عدم استغلال العديد من الدول النامية لضريبة الدخل الشخصي و الضريبة العقارية استغلالا كاملا وعدم قدرة نظمها الضريبية في الغالب على تحقيق التصاعدية بشكل مرض.[2]

إضافة إلى انخفاض الوعي الضريبي لدى الناس واتساع نطاق الاقتصاد السري أو الموازي الذي يحقق المشتغلون فيه دخولا عالية لا تخضع للضرائب بأي شكل من الأشكال.

2/–جمود النظام الضريبي:

وعدم تطويره وإثقاله بالتعقيدات التي تسهم بشكل كبير في إضعاف موارد الدولة السيادية.

3/–التهرب الضريبي:

يلعب هذا العامل دورا كبيرا في تردي حصيلة الضرائب في الدول النامية ويقصد به أن يقوم المكلف قانونا بدفع الضريبة من التخلص نهائيا أو جزئيا منها وهذا بامتناعه عن تقديم إقرار بدخله طبقا للقانون أو أن يقدم إقرارا غير صحيح يتضمن بيانات خاطئة لتقدر على أساسه الضريبة.[3]

ويساعد على تشجيع التهرب الضريبي عدة عوامل أهمها غموض القوانين الضريبية والثغرات الموجودة فيها ، بالإضافة إلى ضعف تأهيل الإدارة الضريبية ، حيث تلعب رشوة الموظفين بالجهاز الضريبي دورا أساسيا في هذا الخصوص. [4]

---

[1] فيتو تانزي وهاول زي ، **"البلدان النامية والسياسة الضريبية"** . سلسلة قضايا اقتصادية –27– صندوق النقد الدولي ، واشنطن : 2001 .ص 03 ، أنظر الموقع: **http** ://**www.imf.org** 20 / 04/ 2005

[2] المرجع سابق ص 02.

[3] عبد المنعم فوزي ، **المالية العامة و السياسة المالية**. بيروت: دار النهضة العربية، (دون تاريخ)، ص 223.

[4] عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 166.

4/–كثرة الإعفاءات والمزايا الضريبية دون أن يقابلها توسع في الأوعية الضريبية : حيث لعبت هذه الإعفاءات دورا خاصا في تنامي عجز الموازنة العامة في البلاد النامية ، حيث ظهرت في السنوات الأخيرة ظاهرة خطيرة تمثلت في تسابق الحكومات في منح إعفاءات ضريبية كبيرة ومزايا أخرى لنشاط رؤوس الأموال الأجنبية الخاصة ، أملا في اجتذابها بالرغم من أن كثيرا من تلك الإعفاءات لا ضرورة لها.

5/– ظاهرة المستحقات المتأخرة الدفع للدولة:التي تؤثر بشكل خطير في إضعاف وتدهور الموارد العامة للدولة وهنا تبرز أمامنا على وجه الخصوص:

أ/– مشكلة المستحقات الضريبية المتأخرة : والتي يقصد بها قيمة الضرائب الواجبة الأداء والمستحقة لمصلحة الضرائب دون سداد من جانب الممولين سواء كان ذلك بسبب إهمال موظفي مصلحة الضرائب أو بسبب ضعف الإمكانيات أو بسبب كثرة الإجراءات التي تتبعها مصلحة الضرائب أثناء عمليات تقدير وربط تحصيل الضرائب.[1]

وتشير بعض الدراسات إلى أن ارتفاع نسبة المستحقات الضريبية المتأخرة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية يعني أن تحصيل هذه المستحقات المتأخرة في سنوات ربطها كان سيكون له دور كبير في تقليص حجم عجز الموازنة العامة في سنوات الربط هذه وهو ما يوضح العلاقة القوية بين هذه المستحقات وحجم عجز الموازنة. [2]

ب/–مشكلة المستحقات المالية المتأخرة الدفع على بعض الخدمات المهمة التي تؤديها الدولة للمواطنين:مثل إيصالات التليفون والمياه والكهرباء...الخ.

المبحث الرابع : طرق تمويل عجز الموازنة العامة

إن ما يهمنا بالنسبة للعجز ليس مجرد وجوده في الموازنة العامة للدولة وإنما الوسائل المستخدمة في تمويله ، فمن المعروف أن القطاع الحكومي يقوم بتمويل نفقاته مستخدما في ذلك عددا من الوسائل يعكسها ما يسمى بـ" قيد الميزانية أو قيد الموازنة " ، وهو قيد يصور العلاقة بين التدفقات المالية الداخلة إلى القطاع الحكومي والخارجة منه وجبريا يمكن التعبير عنه على النحو التالي: [3]

$$D= (G- T) = dB+dC$$

[1] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص99.
[2] لبني مُحَّد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص85.
[3] فتحي خليل الخضراوي، مرجع سابق، ص 47.

حيث:

D : مقدار العجز الإجمالي ؛ أي إجمالي النفقات الحكومية النقدية (النفقات العامة) (G)، مطروحا منها إجمالي المتحصلات الحكومية النقدية (الإيرادات الجبائية) (T).

dB: هي حصيلة القروض الجديدة المقدمة للحكومة من القطاع الخاص المحلي أو من المصادر الأجنبية.

dC : تمثل النقود المصدرة حديثا للمساعدة في تمويل العجز.

فإذا مول الإنفاق الحكومي بالإيرادات العامة العادية فقط، أي أن : **dC = dB =0** فإن الموازنة العامة تكون في وضع توازن ؛ أما إذا أخذ أحد المتغيرات dB ، dC قيمة موجبة فإن الموازنة العامة تكون في حالة عجز.

وفي هذا الصدد سنتناول مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة في العناصر التالية:

- التمويل المحلي لعجز الموازنة العامة للدولة.
- التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة للدولة. [1]

أولا : التمويـل الداخلي لعجز الموازنة العامة

لنفترض أن ثمة عجزا في الموازنة العامة للدولة قد حدث لأي سبب من الأسباب وأن هذا العجز من الممكن تمويله محليا والتمويل المحلي يمكن أن يكون إما عن طريق : الاقتراض من الجهاز المصرفي أو من الجهاز غير المصرفي.

كما ينبغي التفرقة بين الاقتراض الذي يؤدي إلى تخفيض في القوة الشرائية في يد الجمهور والاقتراض الذي لا يؤدي إلى ذلك وعلى هذا الأساس نفرق بين ثلاث أنواع من الاقتراض المحلي:

- الاقتراض من البنك المركزي.
- الاقتراض من البنوك التجارية.
- الاقتراض من القطاع غير المصرفي.

[1] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص .53

الفرع الأول : الاقتراض من الجهاز المصرفي

ويتمثل الاقتراض من الجهاز المصرفي في الاقتراض من البنك المركزي ومن البنوك التجارية.

1. الاقتراض من البنك المركزي:

ويمكن القول بأن الاقتراض من البنك المركزي ليس له أثر انكماشي مباشر على الطلب الكلي ؛ لأن البنك المركزي لا يعمل تحت قيد ضرورة تقليل الائتمان الممنوح للآخرين إذا توسع في منح الائتمان للحكومة ومن هنا يقال بأن الإنفاق المحلي المصحوب بالاقتراض من البنك المركزي له أثر توسعي في الطلب الكلي.[1]

والزيادة في عرض النقود المتضمنة في تمويل عجز الموازنة يمكن أن تكون أكثر من الزيادة المطلوبة في الأرصدة النقدية الحقيقية الناتجة عن الزيادة في الدخل المتولد من الزيادة في الإنفاق الحكومي وفي هذه الحالة فإن محاولة الوحدات الاقتصادية التخلص من الزيادة في الأرصدة النقدية سوف تؤدي إلى رفع الأسعار في أسواق السلع والخدمات والأصول المالية وهو ما يطلق عليه بضريبة التضخم وهو ما يزيد- أيضا- من سوء ميزان المدفوعات.[2]

أما إذا كان الاقتراض من البنك المركزي لتمويل مدفوعات الحكومة في الخارج ، فهو يزيد من مطلوبات البنك من الحكومة في الوقت الذي يقلل فيه من صافي الأصول الأجنبية لديه وبالتالي لا يؤثر في عرض النقود.[3]

2.الاقتراض من البنوك التجارية:

تمويل عجز الموازنة عن طريق بيع السندات الحكومية للبنوك التجارية ، أو الحصول على تسهيلات ائتمانية منها ، لن يؤثر سلبيا على الطلب الكلي إذا كان لدى البنوك احتياطيات زائدة والإنفاق المحلي الذي يمول من الاقتراض سيكون له أثر توسعي شبيه بالإنفاق الممول من البنك المركزي. [4]

---

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

[2] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص .53

[3] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 53.

[4] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

أما إذا لم تكن البنوك التجارية تملك هذه الفوائض ، فإن تمويل عجز الموازنة سوف يؤثر على الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أي مزاحمة القطاع الخاص وهو ما يزيل الأثر التوسعي للزيادة في الإنفاق الحكومي ويمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة على الاستثمار الخاص لا سيما وأنه مع ضيق وعدم نمو الأسواق المالية في الدول النامية يعد الائتمان الممنوح للقطاع الخاص عاملا هاما في استثمار هذا القطاع.1

وبدلا من الحد من الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يمكن للبنوك التجارية اللجوء للبنك المركزي لمساعدتها وإذا ما قام هذا الأخير بتوفير هذا الائتمان للمصارف التجارية فإن النتيجة ستكون مشابهة للحالة التي تحصل فيها الحكومة على هذا الائتمان من البنك المركزي.2

الفرع الثاني : الاقتراض من القطاع غير المصرفي

يأخذ تمويل عجز الموازنة من القطاع غير المصرفي صورة الاقتراض من صناديق التأمينات والمعاشات وعمليات السوق المفتوحة مع هذا القطاع و كذا من الأسواق المالية لبيع السندات الحكومية.

فإذا كان إقراض القطاع غير المصرفي للحكومة يأتي من موارد مخصصة للاستهلاك فإن هذا الاقتراض سوف يكون له تأثير انكماشي على طلب القطاع الخاص ، أما إذا كانت هذه الموارد مخصصة للادخار فإن التأثير الانكماشي المحتمل لهذا الاقتراض يكون غير مباشر ومن خلال الجهاز المصرفي.

أما إذا كان اقتراض القطاع غير المصرفي يأتي من موارد معطلة – أي من اكتناز فإنه لن يكون له أي تأثير انكماشي على طلب هذا القطاع ولكنه يؤدي إلى زيادة في مستوى الطلب والإنفاق الكلي مما قد يزيد عن قدرة العرض وهو ما يعني ارتفاع مستوى الأسعار ومع فرض أن التمويل بالسندات لا يتزامن معه توسع نقدي – فإن ارتفاع الأسعار سوف يقلل من القيمة الحقيقية للمعروض النقدي ويمارس تأثيرات سلبية على الدخل والإيرادات الحكومية ويعوق انخفاض العجز ، مما يعني أن العجز الممول بالسندات يؤدي بالاقتصاد إلى حالة من عدم الاستقرار قد تستمر لفترات طويلة يعاني خلاله الاقتصاد من التضخم ، أو من البطالة والكساد وفقا للوضع التوازني الأولي وسلوك الأسعار مع تزايد التمويل بالسندات. 3

[1] لبنى محمد عبد اللطيف، مرجع سابق، ص 53.
[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص134.
[3] لبنى محمد عبد اللطيف أحمد، مرجع سابق، ص 54.

والطريقة الأولى من الاقتراض – الاقتراض من البنك المركزي أو خلق النقود – تختلف عن الثانية والثالثة في أنها لا تؤدي إلى أية زيادة في حجم الديون ولذا فهي تشبه الضرائب من حيث الآثار وبالمقابل فإن الدين الواقع على الحكومة إذا ما اختارت تمويل العجز من خلال الطريقة الثانية والثالثة سيترتب عليها تحمل مدفوعات الفوائد ولذا فإن صافي المساهمة التي يقدمها هذا التمويل للعجز تعتبر أقل من المساهمة الكلية.1

ثانيا: التمويل الخارجي لعجز الموازنة العامة

قد تلجأ الدول في بعض الحالات إلى التمويل الخارجي ، لتغطية عجزها المالي وهذا إذا عجزت مواردها المحلية عن ذلك فتلجأ للاقتراض الخارجي إذا عجزت عن الاقتراض الداخلي ، سواء من الجهاز المصرفي أو من الأفراد والمؤسسات غير المالية ، هذا العجز الذي يرجع عادة لأسباب متعددة ، ربما أهمها ضعف الادخار المحلي ، وعدم مرونة الجهاز الإنتاجي لامتصاص إصدار نقدي جديد.

كما يمكن للدولة أن تستفيد من المساعدات والهبات الخارجية في تمويل عجز موازنتها العامة ، لكن هذه المساعدات لا يمكن الاعتماد عليها كثيرا ، لأنها عادة ما تكون مقيدة بشروط خاصة يصعب الاستفادة منها بالشكل المراد له ، كما أنها تكون خاضعة في معظم الأحيان لعوامل سياسية أكثر منها اقتصاديه أي تبعا لعلاقة الدولة المانحة مع الدول الممنوحة.

وفي هذا المطلب نحاول الإطلاع أكثر على العوامل التي يمكن أن تدفع بالدول إلى اللجوء إلى التمويل الخارجي ، وكذا على أهم مصادر هذا التمويل ، ودورها في تغطية عجز الموازنة العامة للدول.

الفرع الأول : مبررات اللجوء إلى التمويل الخارجي

تتسم العديد من الدول النامية بانخفاض في معدل الادخار المحلي ؛ والذي يرجع إلى مجموعة من العوامل التي يصعب التأثير فيها في الأجل القصير فاضطرت هذه البلاد إلى اللجوء إلى العالم الخارجي لكي تسد الفجوة القائمة بين المدخرات المحلية وحجم الاستثمارات المطلوب تنفيذها لمتطلبات التنمية ، ويتفاوت حجم هذه الفجوة بين البلاد النامية تبعا لتفاوت الظروف السائدة فيها مثل درجة النمو الاقتصادي ، وحجم الناتج الإجمالي ، وعدد السكان ، والميل للادخار....الخ.[2]

كما أن حجم هذه الفجوة يتأثر بمدى الأهداف الاستثمارية التي يقررها المجتمع للوصول إلى معدل معين للنمو ، فطبقا لمبادئ المحاسبة القومية نجد أن فجوة الموارد المحلية (الادخار والاستثمار)لابد وأن تتساوى مع فجوة التجارة الخارجية(الواردات والصادرات)منظورا إليهما في أية فترة ماضية بمعنى أن:[3]

[1] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص 134.

[2] سمير محمد عبد العزيز، **التمويل العام–المدخل الإدخاري و الضريبي، المدخل الإسلامي– المدخل الدولي**. مطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ط2، ص304.

[3] المرجع السابق، ص 304.

(الاستثمار– الادخار) = (الواردات – الصادرات)

ويمكن إثبات ذلك بالرجوع إلى المعادلات التعريفية الآتية: [1]

$$Y + M = C + I + X \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

حيث:

Y = الناتج المحلي أو الناتج الداخلي.

M = الواردات من السلع والخدمات.

C = الاستهلاك الخاص.

X= الصادرات.

I = الاستثمار الخاص.

وتشير المعادلة (1) إلى أن حجم السلع والخدمات التي توضع تحت تصرف المجتمع خلال فترة معينة والتي تتكون من الناتج المحلي(Y) والواردات (M)، إنما تستخدم في ثلاثة أغراض رئيسية هي : الاستهلاك الجاري(C) والاستثمار(I) والصادرات(X).

من هذه المعادلة ، يمكن أن نستنتج المعادلة التالية:

$$Y = C + I + X - M \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

ولما كان الناتج المحلي يولد دخلا مساويا له ، وأن هذا الدخل يستخدم في تمويل الاستهلاك الجاري (C)وتكوين المدخرات (S)، فإن:

$$Y = C + S \cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots\cdots(3)$$

ومن المعادلتين : (1) و(3)، يتبين لنا أن:

$$X - M + S = I \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

[1] رمزي زكي. **المديونية الخارجية، رؤية من العالم الثالث**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1978، ص ص 42-43.

ولما كان الفائض (أو زيادة) الواردات عن الصادرات يظهر في صورة عجز في الميزان التجاري وميزان مدفوعات الدولة، وأن هذا العجز لابد وأن يمول من خلال صافي تدفقات رأس المال الأجنبي (F)، أي أن:

$$X - M = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(5)$$

ومن هنا يمكن أن نعيد كتابة المعادلة (4) في الصورة التالية:

$$I - S = M - X = F \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(6)$$

وهذه المعادلة تعني ببساطة أن الاستثمارات التي ينفذها الاقتصاد الوطني خلال فترة معينة بشكل يزيد عما يمكن تدبيره من المدخرات المحلية لابد وأن يمول عن طريق انسياب صافي رأس المال الأجنبي إلى الاقتصاد القومي خلال نفس الفترة.

ويتضح مما سبق أن حتمية التمويل الخارجي إنما تنشأ لقصور حجم المدخرات المحلية عن الوفاء بحجم الاستثمارات المطلوبة وقصور حصيلة الصادرات عن تغطية قيمة الواردات ومن ثم لابد من تغطية هذه الفجوة عن طريق الموارد المالية الأجنبية الإضافية.

و يمكن أن يكون هذا النوع من التمويل منح أجنبية أو قروض خارجية.

الفرع الثاني : المنح الأجنبية

تحتل المنح والمساعدات الخارجية أهمية كبرى بالنسبة لبعض الدول ، خاصة النامية منها ، الأمر الذي جعل بعضا من هذه الدول ، تعتمد بشكل كبير على هذه المساعدات في تمويل عجز موازنتها العامة سواء كان العجز مؤقتا أو مزمنا.

أولا : مفهومها ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

المنح الأجنبية عبارة عن تحويلات نقدية وعينية تقدمها بعض الدول لغيرها لاعتبارات سياسية أو اقتصادية أو إنسانية وهي تحويلات لا ترد[1]، و هي تعتبر موردا هاما في إيرادات بعض البلدان النامية مثل الأردن وتونس و عمان والمغرب واليمن ؛ حيث بلغت نسبة المنح الخارجية إلى إجمالي الموارد ما بين(7-15) % في البحرين وعمان والمغرب والصومال.[2]

وتساهم هذه المنح في تمويل العجز المالي في موازنات العديد من الدول ، حيث يمكن أن تكون على شكل نقدي ؛ حيث تقوم الدولة المانحة بتوفير حجم معين من النقد الأجنبي لدولة أخرى تعاني العجز ،كما يمكن أن تأخذ شكل مساعدات سلعية كمواد غذائية أو مواد سلعية أخرى ، وهذه السلع تباع محليا ، ويتم استخدام المبالغ المتحصل عليها لتمويل العجز.[3]

ويمكن أن تكون المنح مخصصة لتمويل مشروعات تنموية أو لاستكمال بعض مشروعات البنية الأساسية ، بهدف مساعدتها على زيادة معدل التنمية الاقتصادية ، وهذا بدوره يساعد الحكومة المستلمة للمساعدة على تخصيص بعض موارد الميزانية لمعالجة العجز.

ثانيا : الانتقادات الموجهة للمنح والإعانات الأجنبية:

على الرغم من الجوانب الإيجابية التي يمكن أن تلعبها المنح والمساعدات الخارجية ، خاصة المقدمة منها للدول النامية ؛ في توفير قدر من احتياجاتها التمويلية ، تساعدها في تغطية عجز موازناتها العامة ، وتلبية احتياجاتها ؛ غير أنه يؤخذ على هذه المنح بعض الانتقادات ، يمكن أن نورد أهمها في النقاط التالية:[4]

1- المعونات المقيدة : من المآخذ الواضحة على المنح والمساعدات الخارجية أن المعونات الثنائية كثيرا ما تكون في شكل معونات مقيدة حيث تلتزم الدول المتلقية للمعونة توجيهها إلى شراء السلع و المستلزمات من الدول المانحة ، وكانت هذه المعونة تشكل 25% من المعونات الثنائية في 1972 إلا أنها زادت لتبلغ 66 % في الوقت الحاضر ، والدول المانحة تعتبر المعونات بمثابة صادرات وهذا الأمر له أهمية في توازن ميزان المدفوعات ، وهنا تتضرر الدول الفقيرة عندما تلتزم بشراء سلع ليست بالضرورية في أغلب الأحيان.

---

[1] يونس أحمد البطريق ، **السياسات الدولية في المالية العامة**. الإسكندرية : الدار الجامعية، بدون سنة نشر، ص9.

[2] عبد الرزاق الفارس، مرجع سابق، ص ص95- 96، نقلا عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و(آخرون)، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، 1980.

[3] نفس المرجع السابق، ص 133.

[4] محمد علي الليثي، محمد عبد العزيز عجمية، **التنمية الإقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**. الإسكندرية : الدار الجامعية، 2001، ص 284.

2- تسييس المعونات : تتجه المساعدات الأمريكية في الآونة الأخيرة نحو تمويل المشروعات وليس البرامج وعلى الأخص بعد إنشاء مكتب خاص بالمشروع الخاص.

3- تكون المساعدات عادة في صالح سكان المدن وليس الأرياف.

الفرع الثالث : القروض الخارجية ودورها في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

ويقصد بالقروض العامة الخارجية تلك القروض التي تحصل عليها الدولة من الأفراد والمؤسسات الحكومية الأجنبية والهيئات الدولية ، ويترتب على هذا النوع من القروض وضع قوة شرائية جديدة تحت تصرف الدولة المقترضة ، وبالتالي زيادة كمية الموارد الاقتصادية الممكن استخدامها فورا.[1]

ويعد الاقتراض الخارجي أحد الوسائل غير التضخمية التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لسد جانب من عجز موازناتها العامة وخاصة ذلك الجزء المتعلق بنفقاتها بالنقد الأجنبي مثل دفع التعويضات الأجنبية وأعباء الديون الخارجية، ومشتريات السلاح والسلع الأجنبية اللازمة لتنفيذ مشروعات الحكومة والقطاع العام.....الخ وتعتبر الموارد التي تحصل عليها الدولة من هذا المصدر من قبيل الموارد الحقيقية غير التضخمية ؛ التي لا تسبب عند مجيئها للبلد ضغطا تضخميا.[2]

وخلال حقبة السبعينات ، وإلى حد ما حتى أوائل الثمانينات توسعت أغلبية الدول النامية ذات العجز المالي إلى اللجوء إلى مصادر الاقتراض الخارجي كالقروض الحكومية الثنائية ، والقروض من مصادر خاصة مثل البنوك التجارية ، والقروض متعددة الأطراف*، وآنذاك كانت هناك تخمة في السيولة الدولية ، وفيض كبير من المدخرات في الأسواق العالمية تبحث عن تصريف لها، وخاصة بعد تدوير الفوائض النفطية والنمو العارم الذي حدث في السوق الأوروبي للدولار.[3]

ومما سبق يتبين لنا أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي ، هو من بين أهم الأسباب التي أدت إلى تفاقم عجز الموازنة العامة في الدول النامية ، نتيجة لتراكم حجم الديون وفوائدها ، وتجاوزها الحدود المعقولة ، وبقاء هذه الدول في حلقة مفرغة بين زيادة الاستدانة لسداد فوائد القروض السابقة.

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص420.

[2] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص130.

* يقصد بالقروض الثنائية تلك القروض التي تعقدها بشكل رسمي الدولة المانحة مع الدولة المستفيدة؛ أي في إطار من التفاوض والإتفاق بين الحكومات المعنية، أما القروض متعددة الأطراف فهي القروض التي تقدمها المنظمات والهيئات الدولية المتعددة الأطراف للدول النامية مثل:IBRD - IMF

[3] رمزي زكي، انفجار العجز، مرجع سابق، ص 130.

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي لميزان المدفوعات والميزان التجاري

المطلب الأول : تقديم ميزان المدفوعات

هناك عدة تعاريف لميزان المدفوعات

–التعريف الأول : يعرف ميزان المدفوعات أنه سجل لمسجل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في الدولة معينة و غير المقيمين فيها ، و ذلك لمدة معينة غالبا ما تكون سنة[1]

التعريف الثاني : ميزان المدفوعات هو سجل منظم لجميع العمليات التجارية و المالية و النقدية بين المقيمين و غير المقيمين في دولة معينة لفترة زمنية عادة ما تكون سنة[2].

–تعريف صندوق النقد الدولي FMI : ميزان المدفوعات هو سجل يعتمد على القيد المزدوج و يتناول أخصائيات فترة زمنية معينة بالنسبة لتغيرات في مكونات أو قيمة أصول اقتصاديات دولة ما بسبب تعاملها مع بقية الدول الأخرى أو بسبب هجرة الأفراد و كذا التغيرات في قيمة و مكونات ما تحتفظ به من ذهب نقدي و حقوق سحب خاصة من الصندوق و حقوقها و التزاماتها تجاه بقية دول العالم ، حيث أن صندوق النقد الدولي استعمل أسلوبا وظيفيا ، بمعنى عدد الوظائف التي يتعين على الميزان توضيحها و بالتالي هو أكثر عمقا .

المطلب الثاني : عناصر ميزان المدفوعات :

ينقسم ميزان المدفوعات أفقيا إلى قسمين هما3 :

1–الجانب الدائن : و تسجل فيه كل عملية يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية ، أي أن الصادرات و كل ما من شأنه خلق حقوق للدولة قبل المستوردين الأجانب أو دخول لرأس المال يقيد في الجانب الدائن .

2–الجانب المدين : و تسجل كل عملية يترتب عنها عملية دفع أو التزام بالدفع للدول الأخرى ، أي أن الواردات و كل ما من شأنه خروج للعملة الأجنبية من الدولة إلى الدول الأخرى يقيد في الجانب المدين .

---

[1] Pabentantoine, balance des painemts et politique , économique, nothan, france,1996,p 5

[2] Samuel donalain, économie . internationale, contemporaine,(o.p.u Alger , 1993,p27.

[3] الفار ابراهيم مُحَّد ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق (دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991) ص 84

أما عموديا ففلا توجد تقسيمات موحدة لميزان المدفوعات تتبعها جميع الدول ، لذا حاول صندوق النقد الدولي توحيد طريقة إعداد ميزان المدفوعات فقسمه إلي ما يلي :

1-الحساب الجاري (حساب العمليات الجارية) :

يعتبر الحساب الجاري أهم مكونات ميزان المدفوعات ، و يضم الميزان التجاري ، ميزان الخدمات و ميزان التحويلات من جانب واحد .

أ-الميزان التجاري :

و يسمى أيضا ميزان التجارة الخارجية و يشمل صادرات وواردات الدولة من السلع فقط ، أي ما يدخل ضمن التجارة المنظورة فقط .

ب-ميزان الخدمات :

و يضم عمليات التجارة غير المنظورة من نقل ، تأمين ، خدمات البنوك و السياحة ، نفقات أعضاء البعثات الدبلوماسية ، نفقات البعثات التعليمية ، و عوائد الاستثمارات .....الخ التي نقوم بها الدولة مع دول أخرى .

ج-حساب التحويلات من جانب واحد : تشمل هذه التحويلات الهبات ، التبرعات ، الإعانات ، التعويضات و تحويلات المهاجرين و العاملين في الخارج إلى ذويهم ، و سميت بالتحويلات من جانب واحد لأنه لا يترتب عنها على الدولة المستفيدة أي التزام بالسداد ، و قد تكون هذه التحويلات خاصة أو حكومية[1] فالتحويلات الخاصة مقدمة أو مستلمة من الأفراد و المؤسسات و الهيئات الخاصة مثل تحويلات المهاجرين و هبات المؤسسات الخيرية .....الخ

و التحويلات الحكومية هي المقدمة أو المستلمة من طرف الحكومات مثل : المنح التي تقدم لتدعيم برامج التنمية الاقتصادية أو للاعانته من الكوارث الطبيعية أو لتحويل شراء معدات حربية ....الخ

أما عن كيفية تسجيل هذه العمليات فهي كالتالي :

تفيد في الجانب الدائن من حساب التحويلات من جانب واحد ، و في الجانب المدين لحساب السلع أو الخدمات المقدمة ، هذا بالنسبة للدولة المستفيدة

أما بالنسبة للدولة المانحة فالعكس أي تسجل في الجانب المدين لحساب التحويلات من جانب واحد ، و في الجانب الدائن لحساب السلع أو الخدمات الممنوحة .

2-حساب رأس المال :

[1] بكري كامل ، مبادىء الاقتصاد (الدار الجامعة ، بيروت ، 1986) ص 364

يضم هذا الحساب جميع المعاملات الدولية التي يترتب عنها انتقال رأس المال سواء كانت أصولا حقيقية أو مالية من دولة لأخرى و عادة ما يتقسم الى قسمين [1]

أ–حساب رأس المال طويل الأجل :

يشمل هذا الحساب العمليات الرأسمالية التي تفوق مدتها سنة ، و نجد فيه :

عملية الاستثمار المباشر في الخارج ، و تتقيد هذه الاستثمارات باعتبارها تصديرا لرأس المال ، في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل ، و يقابله قيد في الجانب الدائن من حساب رأس المال قصير الأجل

عملية الاستثمار الأجنبي في الداخل ، و تقيد هذه الاستثمارات في الجانب الدائن من حساب رأس المال طويل الأجل و الجانب المدين من حساب رأس المال قصير الأجل و ذلك باعتبار هذه العمليات استيراد لرأس المال

عمليات الاقتراض طويل الأجل ، و تقيد في الجانب الدائن ، باعتبارها استيرادا لرأس المال ، و يقابلها قيد في الجانب المدين لحساب رأس المال قصير الأجل .

عمليات الإقراض طويل الأجل ، و تقيد في الجانب المدين ، باعتبارها عملية تصدير لرأس المال ، و يقابلها قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل .

حصة الدولة في المنظمات الدولية و في ملكية العلاقات التجارية و براءات الاختراع ، و تقيد قيمة ما يحققه المقيمون من أنصبة في الاستثمارات المذكورة في الخارج في الجانب المدين من حساب رأس المال طويل الأجل ، لأنها تصدير رأس المال ، و يقابله قيد في الجانب الدائن لحساب رأس المال قصير الأجل .

- **ب –حساب رأس المال قصير الأجل :** يشمل العمليات الرأسمالية التي تقل مدتها عن سنة ، كالأصول النقدية و الكمبيالات و أرصدة السماسرة و القروض تحت الطلب و سندات الحكومة قصيرة الأجل ، كمال يتضمن أيضا كل زيادة في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج أو نقص في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية ، حيث ينشأ عن هذه العمليات قيد في الجانب المدين ، و يترتب عن كل زيادة في أرصدة الأجانب المودعة في البنوك المحلية أو نقص في أرصدة البنوك المحلية المودعة في الخارج تسجيل في الجانب الدائن من هذا الحساب [2]

[1] قريصة صبحي تادرس العقاد مدحت محمد ، النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية (دار النهضة العربية بيروت 1983 ص 326

[2] الفار إبراهيم محمد ، سعر الصرف بين النظرية و التطبيق ، مرجع سابق ، ص 86

و يشمل هذا الحساب أيضا حركات الذهب و يعامل استيراد و تصدير الذهب في ميزان المدفوعات تماما مثل معاملة استيراد و تصدير السلع ، و ينطبق هذا الكلام على الدول المنتجة للذهب كجنوب إفريقيا إلا أن الأمر بالنسبة لمعظم الدول الأخرى ، حيث يعتبر الذهب أصلا من الأصول النقدية التي تستخدم لتسوية المعاملات الدولية ، فالذهب وسيلة معترف بها دوليا للدفع[1]

3-حساب التسويات الرسمية :

يضم الحساب صافي التغيرات الدولية الرسمية ، و التغيرات في الأصول و الخصوم الدولية للسلطات النقدية الرسمية للدولة خلال السنة 2. و الغرض من هذا الحساب هو التسوية الحسابية لميزان المدفوعات ، وذلك عن طريق تحركات الاحتياطات الدولية (الذهب ، العملات القابلة للتحويل ، حقوق السحب الخاصة ، و حصة البلد في المؤسسات الدولية)

المطلب الثاني :مفهوم ميزان التجاري وأهم اقسامه

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياساتها الاقتصادية المالية والنقدية ويعتبر ميزان المدفوعات واحدا من أهم هذه الأدوات . كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية ويعتبر ميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات أنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية

1 مفهوم الميزان التجاري

تعددت مفاهيم حول الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد و يمكن إبراز كما يلي :

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات . وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري استخدامه حاليا.

الميزان التجاري يمثل الصادرات مطروحا منها المستوردات،وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات وواردات البلد. ويعبر عنها بالمعادلة التالية

رصيد الميزان التجاري=إجمالي صادرات (x) -إ جمالي الواردات(m)

الميزان التجاري يشكل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما ،كما يمكن إن يطلق عليه الميزان التجاري الدولي لهذا البلد

وهو يقتفي اثر تدفقات المواد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج وتتعلق البنود الرئيسية لهذا الحساب بمعاملات المنظور (السلع) وغير منظورة(الخدمات) ويمكن أن يكون موجب أو سالب

[1] قريصة صبحي تاردس ، مرجع سابق ، ص 327

[2] سلفاتور دومينيك الاقتصاد الدولي ، سلسلة نشوم ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1984 ، ص 125

2 مفهوم الصادرات والواردات

تعرف الصادرات على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني فالصادرات تعرف بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول خارجية متحركة من الدول المنتجة لها ويمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية وقد تكون تدفقات لأصول رأسمالية .مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات.

حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي فكلما تنوعت مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الانتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية. وعلى عكس ذلك فكلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات و ارتفعت درجة تركزها ، دلت على تخلف الهيكل الانتاجي. أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية ، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة

ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي ، دلت على حالة التبعية للاقتصاد القومي بالإضافة الى حالة التخلف .

أما الواردات فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدود هذه الدول ، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة و تصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع .فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل ، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن. إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي و درجة ارتباطه وتبعيته للخارج ، فإنه يعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية .ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة واليها ، حيث تسجل صادرات السلع في حساب دائن وواردات السلع في حساب مدين.

3 أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين القسم الأول هو الميزان التجاري السلعي أما القسم الثاني هو الميزان التجاري الخدمي .

الميزان التجاري السلعي:ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظور ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات،الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

الميزان التجاري الخدمي:ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير منظورة ،وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل،السياحة التامين دخول العمل عوائد رأس المال) .

4 الميزان التجاري وأثره الاقتصادي

وعلى الرغم من أن الميزان التجاري ليس إلا جزءا من ميزان المدفوعات ولا يشمل صفقات الخدمات و الأموال ويعد مع ذلك ذا دلالة كبيرة في رصيده الإيجابي والسلبي. فعندما تتجاوز قيمة الصادرات قيمة الواردات في الميزان التجاري هذا يعبر عليه بالعجز ، وهو يعبر عن عوامل صحية في الاقتصاد المعني ، فهو يشير أولا إلى الطاقة الإنتاجية الواسعة والفائضة عن الحاجات الداخلية ، كما يشير إلى القدرة التراكمية للسلعة المصدرة وهذا يعني أن الكفاءة في عملية الإنتاج من حيث التكلفة و الجودة والتلاؤم مع الأذواق في السوق الخارجية وبما يفوق السلع المماثلة الآتية من البلدان الأخرى ، كما يعني الفائض حصول البلد المعني على عملة أجنبية يضيفها إلى احتياطاته من هذه العملة لضمان تمويل مستورداته و تسديد التزاماته الخارجية و تقوية مكانة عملته في أسواق الصرف الدولية والمحافظة على قيمتها الشرائية ، كما يعني تشغيل اليد العاملة التي لولا القدرة على التصدير لما أمكن تشغيلها ، كما يعني الاستمرار في بناء قدرات إنتاجية جديدة لتوسيع طاقات البلد لتلبية حاجاته و زيادة صادراته.

ويمثل عجز الحساب الجاري تحويلا حقيقيا إلى الأجانب أي زيادة قيمة السلع والخدمات المستوردة من الخارج عن قيمة الصادرات إلى الخارج وهو يكشف عن مواطن الضعف في اقتصاد البلد الذي يعانيه ويعبر عن قصور الطاقات الإنتاجية فيه عن تلبية حاجاته ، الأمر الذي يضطره إلى الاستيراد لتوفير هذه الحاجات ، كما أن نوعية المواد المستوردة تكشف عن طبيعة الهيكل الإنتاجي.

فاستيراد المواد الغذائية يبين قصور إنتاج الغذاء فيه عن توفير متطلبات الأمن الغذائي واستيراد الآلات والتجهيزات يكشف عن قصور صناعة الآلات و التجهيزات فيه ، كما أن العجز المستمر في الميزان التجاري يستنزف احتياطات البلد من العملات الأجنبية و يؤدي به إلى الاستدانة من الخارج ، كما أن العجز يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية و قوتها الشرائية مما يحدث أزمات اقتصادية و اجتماعية غير مستحبة .

وأخيرا إذا كان هناك توازنا أو فائضا في الميزان التجاري فإن هذا يشير إلى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية. أما إذا كان عجز فهذا يشير إلى أن الدولة لا تعتمد على مواردها الذاتية[1].

[1] نسيمه ناصر ،دراسة تحليليه للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005_2012 ،مذكرة ماستر في العوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد محمّد خيضر بسكرة ، 2013_2014 ، ص ص24،25

المطلب الثالث : الاختلال والتوازن في الميزان التجاري وطرق معالجة اختلالاته

1 حالة العجز والفائض في الميزان التجاري[1]

يعتبر الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الاقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة وما حظيت به مؤخرا من أهمية وتركيز من قبل المستثمرين.تعتبر أهمية هذا الرقم نابعة من كون أن الدولة التي يكون عندها فائض في الميزان التجاري فستكون تصدر أكثر مما تستورد مما يعني أن حجم الانتاج سيكون فيها عاليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك عن زيادة في الانتاج سيكون فيها عليا وأن بضائعها المنافسة سعرا وجودا في السوق المحلي وفي السوق الخارجي وما يصاحب ذلك عن زيادة في الانتاج المحلي وزيادة نسبة الوظائف وزيادة مستوى الرواتب مما يؤدي بالنهاية إلى زيادة الانفاق الكلي في السوق والذي يحرك عجلة الاقتصاد نحو النمو وينعكس على أسواق الأسهم بالإيجاب .

ولكن مع ذلك فإن هناك فترات نمو معينة والتي يصاحبها قوة عملة تلك الدولة نتيجة لقوة اقتصادها مما يجعل التصدير عليها أصعب نتيجة لغلاء عملتها مقابل العملات الأخرى فقد يكون عجز الميزان التجاري أمرا مفهوما على الأقل ويسهل تفسيره من قبل الاقتصاديين.

التأثير يعتبر طردي مع كل من العملة ومؤشرات الأسهم الفائض في الميزان التجاري جيد للاقتصاد بشكل عام لأنه يظهر بأن الانتاج والتدفقات النقدية الداخلة للبلد أكثر من التدفق النقدي الخارج بسبب ارتفاع الصادرات عن الواردات مما يعني مصدر دخل آخر للاقتصاد. وفي هذه الحالة ترتفع أسعار الأسهم مترافقة مع إقبال الناس إلى شراء الأسهم ذات العوائد المرتفعة وحتى يقوم المستورد بشراء السلع والصادرات من إحدى البلدان فإنه يحتاج لشراء عملة ذلك البلد مما يزيد من الطلب عليها ويرفع سعر العملة ، لكن مع استمرار ارتفاع سعر العملة سوف يصل ذلك حدا تصبح فيها قيمة البضائع مرتفعة بالنسبة للمستورد مما سوف يؤدي إلى تقليص قيمة التبادل التجاري. أما العجز في الميزان التجاري فهو يعبر عن صادرات قليلة مقارنة بالواردات مما يؤدي إلى تدفق نقد إلى خارج أقل مما يدخل الدولة ، فإن كان العجز مستمرا ومرتفع ، فهذا يدل على احتمال انخفاض الانتاجية وارتفاع

معدلات البطالة والتي تعود بالسلب إجمالا على الاقتصاد وعلى العكس من حالة الفائض في الميزان التجاري ، فقيمة العملة في حالة العجز التجاري سوف تنخفض بسبب تغلب قوى العرض على الطلب مقابل طلب عملات أجنبية لتغطية ثمن الواردات . إجمالا تؤثر نتيجة الميزان التجاري على قيمة العملة وأسواق الأسهم ويكون تأثير الفائض ايجابيا على كليهما أكثر من أن يكون عجزا لكن في حال كان هنالك عجز في الاقتصاد فهذا لا يعني بأن الاقتصاد ليس جيدا في حالة تحسن أو ارتفاع الفائض في الميزان التجاري

[1] أحلام غزال ، وأخرون ،أثر تقلبات اسعار الصرف الحفيقي على الميزان التجاري مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015-2016 ، ص ص 25 ،26

يعنى ذلك المزيد من الانتاج والوظائف والاستثمارات وهذا في النهاية يقود إلى ارتفاع العملة وكذلك ترتفع قيمة الأسهم بسبب ارتفاع العوائد للشركات والذي يؤدي إلى إقبال أكثر على شراء أسهمها .[1]

2 طرق معالجة اختلال في الميزان التجاري

2-1مدخل يعتمد على المرونات Approach Elasticity

قد يعود جزء كبير من مشاكل ميزان المدفوعات الى عدم التوازن في التدفقات التجارية المادية ، أي في الصادرات والواردات من السلع والخدمات . وهذا يمكن تحليله على أساس المرونات الجزئية للصادرات والواردات ، فضلاً عن دور سعر الصرف في تكييف ميزان المدفوعات لتخفيض معين في قيمة العملة .

– دور الأسعار النسبية ومعدلات التبادل التجاري في تصحيح الاختلال

تعتمد عملية تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، سواء أكانت من خلال تغير سعر الصرف أم من خلال أية تأثيرات أخرى على الأسعار على أثر الأسعار النسبية للسلع المحلية والخارجية على التدفقات التجارية مع بقية العالم ، ويتحدد السعر النسبي – الذي يعرف بمعدل التبادل التجاري – بنسبة أسعار الصادرات الى الواردات . وقد تختلف معدلات التبادل التجاري بسبب التغير في الأسعار المعبر عنها بالعملات الوطنية ذات العلاقة و/أو بسبب التغيرات في سعر الصرف ، فالانخفاض في سعر الصرف مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها يجعل السلع المحلية أرخص بالأسواق الأجنبية والسلع الأجنبية أغلى في السوق المحلية، والعكس صحيح في حالة ارتفاع قيمة العملة.[2]

ويتضح ذلك من خلال اثرين:[3]

أثر الحجم : يقصد به أثر انخفاض سعر الصرف على زيادة كمية الصادرات بسبب ارتفاع تنافسيتها السعرية وانخفاض كمية الواردات بسبب انخفاض تنافسيتها السعرية ، الأمر الذي يسهم في تحسين الحساب الجاري

أثر السعر : ويقصد به تدهور معدل التبادل التجاري بعد تخفيض سعر الصرف بسبب انخفاض أسعار الصادرات وارتفاع أسعار الواردات معبر عنها بالعملة المحلية ، الأمر الذي يؤدي الى تردي وضع ميزان الحساب الجاري .

أما الأثر الصافي على الحساب فيعتمد على غلبة أي من الأثرين المذكورين .

[1] أحلام غزال ،وآخرون ،مرجع سابق ، ص ص 25 ،26

[2] هجير عدنان زكي ، "**الاقتصاد الدولي** "، دار الفكر ، دمشق ، ، 2008، ص 274 .

[3] عماد علي محمد ، "**مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية** "، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2008 ، ص40 .

ويمكن التعبير رياضياً عن علاقة مرونات الصادرات والواردات وأثرها في إحداث التحسن في الميزان التجاري وفق الصيغة الآتية:[1]

حيث أن :

$$BF = V_{f_x}\frac{ex(nx-1)}{ex+nx} + V_{f_m}\frac{nm(em+1)}{nm+em} \rangle 0$$

التغير في الميزان التجاري = BF

قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية = V_{fx}

قيمة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية = V_{fm}

مرونات عرض الصادرات المحلية على افتراض أنها لانهائية :ex

مرونة عرض الواردات الأجنبية : em

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات : nX

مرونة الطلب المحلي على الواردات : nm

توضح العلاقة الرياضية السابقة أن المرونات تمثل الحلقات الرئيسة التي تحك م ألي ،ة تخفيض سعر صرف العملة وأثرها في الميزان التجاري على وفق افتراضات دالة مارشال لينركوندشن .

2-2 مدخل يعتمد على الامتصاص (الاستيعاب) Approach Absorption[2]

على وفق مفهوم الامتصاص (الاستيعاب) يعرف ميزان المدفوعات على أنه الفرق بين المحصلات الكلية للمقيمين في دولة ما وبين المدفوعات الكلية أو (الإنفاق الكلي) لهؤلاء المقيمين (فيما عدا السلطات النقدية) . وبمعنى آخر فإن الميزان هو الفرق بين الدخل القومي والإنفاق القومي لاقتصاد ما ، ومعنى ذلك أن ميزان المدفوعات في نطاق مدخل الامتصاص يبين الفرق بين ما ينتجه المجتمع وما يستوعبه من هذا الإنتاج ، وبهذا المفهوم فالعجز في الميزان يعني أن الانفاق القومي يزيد عن الدخل القومي ، والعكس صحيح في حالة الفائض ، أي أن الدخل القومي يزيد عن الإنفاق القومي .

من المعلوم أن مشاكل ميزان المدفوعات تنشأ بسبب الاختلال بين الدخل المحلي و الانفاق لذلك فإن هذا المدخل يركز على الحقيقة القائلة بأن اختلالات الميزان التجاري يمكن أن تعتبر فرقاً بين الناتج المحلي والإنفاق المحلي (الاستيعاب).

[1] نوزاد عبد الرحمن الهيتي و د .منجد عبد اللطيف الخشالي ، دار المناهج ، عمان ،2006 ، ص 73

[2] هجير عدنان زكي ، مرجع سبق ذكره ، ص ص 278- 279 .

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$B = X - M$$

$$A = C + I + G$$

$$B = y - A$$

حيث إن :

وضع الميزان التجاري: Current Account **B**

الصادرات : Exports **X**

الواردات : Imports **M**

الناتج القومي : National Product **Y**

الامتصاص أو الاستيعاب أو الإنفاق القومي : Absorption A

وتعد معرفة الكيفية التي يؤثر فيها تخفيض قيمة العملة على كل من الدخل والاقتصاد مسألة حاسمة بالنسبة الى مدخل الامتصاص .

المطلب الرابع : تحليل العلاقة بين التوازنات الداخلية والخارجية

من المعلوم أن سياسة الموازنة المفرطة تساهم إلى حد كبير في اختلال ميزان المدفوعات سواء بمراقبة أو بدون مراقبة للتجارة الخارجية في البلاد ، ففي إطار اقتصاد مصغر يتميز بسعر صرف ثابت فإن زيادة عجز الموازنة العامة يترتب عنه ارتفاع في الطلب الداخلي الذي يتم احتواؤه بواسطة الواردات مما يسبب تدهور في الحساب الجاري.[1]

إن عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات هي كميات اقتصادية كلية يمكن دراسة العلاقة بينهما في أية فترة زمنية ماضية في إطار التوازنات الكلية المعمول بها في المحاسبة الوطنية.

وفي اقتصاد مفتوح وعلى ضوء النفقات العامة يمكن أن يفسر الناتج الداخلي الخام ، كما يلي:[2]

$$Y = C + I + G + X - M \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(1)$$

[1] عبد القادر باغوس ، " **دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(1982-1997)**" .رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 1998/ 1999، ص 158، نقلا عن:

Mustafa Kara, **Deficits budgétaires et stabilisations** . Expert au FMI, 1990, p p160- 162.

[2] هجير عدنان زكي ، المرجع السابق، ص ص158-159.

وكذلك يعطينا الناتج الداخلي الخام، وعلى ضوء الموارد(المداخيل) المعالة التالية:

$$Y = C + S + T \quad \ldots\ldots(2)$$

بطرح المعادلة (1) من المعادلة (2) نتحصل على:

$$(X - M) = (T - G) + (S - I) \text{ أو } (M - X) = (I - S) + (G - T) \quad \ldots\ldots(3)$$

أي أن: عجز الموازنة + عجز الادخار = عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات.

مما سبق يتبين لنا أن عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات يعادل العجز الموازني مضافا إليه عجز ادخار القطاع الخاص لكنها لا تبين وجود علاقة سببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الحساب الجاري و يؤيد الاقتصاديون الجدد لمدرسة كامبريدج: " New Cambridge school " وعلى أساس عدد من الفرضيات السلوكية أن عجز الحساب الجاريُ يحدد بعجز الموازنة العامة للدولة، وبالأخص هم يرون أن العرض للسلع والخدمات يكون غير مرن في المدى القصير وأن عجز الموازنات العامة خارجي و(عجز أو فائض) القطاع الخاص ضئيل، ثابت.

ويتم تفسير تأثير عجز الموازنة العامة للدولة على الحساب الجاري بكون الارتفاع في مستوى النفقات العامة له تأثير مضاعف يؤدي إلى نمو الناتج الداخلي الخام، وبما أن المداخيل ترتفع فينتج عنه ارتفاع في الطلب فتزداد الواردات لأن العرض غير مرن على المدى القصير ومن ثم ارتفاع الكتلة النقدية(الناتجة عن تمويل عجز الموازنة العامة بالإصدار النقدي) ومنه تدهور في الحساب الجاري وبنفس الطريقة فإن الخفض في الاقتطاع وتسجيل عجز جبائي، يترجم ارتفاع مستوى الطلب للسلع والخدمات التي كانت توجه عادة إلى التصدير، مما يترتب عنه تدهور في الحساب الجاري في جانب الواردات والصادرات.[1]

وأما مناصري المدرسة النقدية، فيفسرون ذلك على النحو التالي:

بافتراض أن الحساب الجاري يساوي التغيرات في الأرصدة الأجنبية الصافية للنظام البنكي فإن:

$$X - M = \Delta AEN \quad \ldots\ldots(4)$$

فحسب المعادلة (3) لدينا:

$$\Delta AEN = X - M = (T - G) + (S - I) \quad \ldots\ldots(5)$$

[1] عبد القادر باغوس ، المرجع السابق، ص 159.

تعبر هذه المعادلة على أن العجز الموازني، وفائض القطاع الخاص يعادل حيازة الأصول على بقية العالم فضلا عن ذلك فإن الحالة النقدية للنظام البنكي تكون كالآتي:

$$\Delta M=\Delta AEN + \Delta DC.$$

وإن التغيرات في الكتلة النقدية(M) تساوي لتغيرات الأرصدة الأجنبية الصافية(AEN)، مضافا إليها التغيرات في القرض الداخلي(DC)، الذي يساوي:

$$\Delta DC = \Delta cp + \Delta cg - cp$$

حيث أن :

cg = قروض القطاع العام.

cp = قروض القطاع الخاص.

نعتبر أن عجز الموازنة العامة يتم تمويله بالقروض البنكية والخارجية وباستعمال المعادلتين (5)، (6)، نتحصل على:[1]

$$\Delta AEN= (T- G - \Delta AENg) + (\Delta M -\Delta cp)$$

إن التغيرات التي تطرأ على الأرصدة الأجنبية الصافية للنظام البنكي، تساوي إلى ارتفاع في القروض الممنوحة للقطاع الخاص أو للتمويل النقدي للعجز الموازني.

إن تفاقم الكتلة النقدية الناتج عن عجز التحصيل الضريبي يترجم بارتفاع الطلب على السلع والخدمات واستخدام السلع المخصصة للتصدير من أجل إشباع هذا الطلب.

[1] عبد القادر باغوس، مرجع سابق، ص 160.

خلاصة الفصل الأول :

ومما تقدم يتضح لنا أن هناك علاقة وثيقة بين العجز الحادث في الموازنة العامة للدولة، والعجز الموجود في الميزان التجاري لميزان المدفوعات باعتبار أن العجز الثاني هو غالب الأحوال صدى للعجز الأول، وقد لجأ عدد كبير من الدول النامية لسد العجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى زيادة الاقتراض الخارجي، مما جعلها تدخل في حلقة مفرغة : إفراط في الطلب ، تخفيض في الصادرات ، تخفيض في احتياطي الصرف ، تطبيق مراقبة صارمة.

الفصل الثاني

تحليل الموازنة العامة للدولة
ورصيد الميزان التجاري الجزائري
خلال الفترة 2001 – 2015

تمهيد

سوف نحاول في هذا الفصل تبيين تحليل وضعية الموازنة العامة للدولة و رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2015/2001 وقمنا بتقسيمه الى مبحثين و تطرقنا في المبحث الاول الى تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري من خلال عرض للبيانات الصادرات والواردات وذالك خلال الفترة المذكورة وتحليل حجم النفقات العامة والإرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) و تطرقنا في المبحث الثاني الى دراسة تحليل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة لدولة (2001-2015) حيث قمنا بتحليل حول رصيد الميزان التجاري والأسباب التي أدت الحدوث العجز فيه وكذا تحليل وضعية الموازنة العامة للدولة و أسباب تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة وفي الأخير قمنا بتركيب بينهما وتقديم بعث السياسات المنتهجة من الدولة لمعالجة عجز الموازنة و عجز الميزان التجاري

المبحث الأول : تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري وتحليل حجم النفقات العامة والإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

المطلب الأول : تحليل التركيبة السلعية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

أولا :تحليل تركيبة الصادرات خلال الفترة (2001-2015)

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات، وأن معظم مشاريع التنمية التي تشهدها الجزائر حاليا هي تمويل عائدات الجزائر من الصادرات. ومن ثم فالاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي، وبالتالي لا يمكنه المساهمة في تحقيق نمو دائم. هذا لأن البترول من المواد الناضبة، وطاقة ملوثة تسعى الدول المتقدمة من تخفيض الاعتماد عليها في تشغيل اقتصادا وذلك بتطوير بدائل لطاقة نظيفة ومستدامة و بأقل التكاليف. والتالي الاعتماد على عائدات البترول يبقي الاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار هذا المورد برغم الجهود المبذولة من طرف الجزائر في سبيل تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات، وذلك عن طريق تحفيز ودعم قطاعات خارج قطاع المحروقات كقطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن خلال إحصائيات عن التجارة الخارجية، يمكن الحكم على مدى فعالية السياسة الاقتصادية الجزائرية في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

ومنه نستعين بالجدول رقم (01) لتوضيح التركيبة السلعية لصادرات الجزائر لفترة (2001-2015).

جدول رقم (01):تطور التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية خلال فترة (2001-2015)

الجدول رقم (01)

التركيبة السلعية لصادرات الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة مليون دولار

البيان السنوات	الطاقة والمحروقات		نسبة الصادرات من المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية	المجموع
2001	قيمة	18484	%96.72	28	37	504	-	45	12	19110
2002	قيمة	18091	%96.20	35	51	551	-	50	27	18805
2003	قيمة	23939	%97.26	48	50	509	-	30	35	24611
2004	قيمة	31302	%97.56	59	90	571	-	47	14	32083
2005	قيمة	45588	%98.04	67	134	656	-	36	14	46495
2006	قيمة	53608	%96.78	73	795	828	-	44	43	55391
2007	قيمة	59605	%97.84	92	153	988	-	44	34	60916
2008	قيمة	77192	%97.53	121	340	1390	-	69	34	79146
2009	قيمة	44411	%97.69	113	170	692	-	25	49	45460
2010	قيمة	56143	%97.19	305	165	1089	-	27	33	57762
2011	قيمة	71662	%97.19	357	162	1495	-	36	16	73728
2012	قيمة	70571	%97.17	314	167	1519	-	30	18	72619
2013	قيمة	62960	%96.90	402	109	1458	-	28	17	64974
2014	قيمة	60304	%95.89	323	109	2121	-	16	11	62884
2015	قيمة	32699	%94.32	235	106	1597	-	19	11	34667

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http/www.bank-of-algeria.dz

انطلاقا من معطيات الجدول (01) نقوم بتحليل كل من صادرات قطاع المحروقات وصادرات خارج قطاع المحروقات، كل واحدة على حدى وهي كالآتي:

1 – صادرات قطاع المحروقات: شهدت قيمة صادرات قطاع المحروقات انتعاشا مستمرا حيث قدرت أعلى قيمة لها ب 77192 مليون دولار أمريكي سنة 2008 أي بنسبة 97.53% من إجمالي الصادرات إلا أنه تتخللها بعض الانخفاضات الطفيفة حيث كانت أدنى قيمة لها تقدر ب 44411 مليون دولار أمريكي عام2009 بسبب انخفاض سعر البترول وهذا راجع إلى

الأزمة المالية العالمية، وكذلك ما سببته من كساد اقتصادي عالمي، إلا أنها كانت تغطي نسبة 97.66% من إجمالي الصادرات لهذا العام وشهدت عوده ب 71662 مليون دولار أمريكي عام 2011 وتذبذب في 2013 واستمر في الانخفاض في السوق الدولية انطلاقا من النصف الثاني من 2014، بحيث انخفض متوسط السعر السنوي للبرميل من النفط الخام من 100,23 دولار للبرميل في 2014 إلى 53,07 دولار للبرميل في 2015، أي انخفاض قدره 1 ،47 ٪.[1]

وقد أدّت هذه الأزمة النفطية المستمرة إلى انخفاض كبير في قيمة الصادرات من المحروقات في 2015، مقارنة بتلك المسجلة في 2014، بنسبة 43,4٪، علما أن الكميات المصدرة قد شهدت انخفاضا طفيفا (-0.3 ٪). بالفعل تراجعت الصادرات من المحروقات من60304 مليون دولار في 2014 إلى 32699 مليون دولار فقط في 2015 . وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 قلّت عن تلك المسجلة خلال 2014.

بالإضافة إلى ذلك، فإن قيمة الصادرات من المحروقات في 2015 سجلت مستوى يقل بنسبة 27.4٪ عن ذلك المسجل في 2005، بالرغم من تقارب سعري النفط خلال هاتين السنتين (54,64 دولار للبرميل في 2005 و53,07 دولار للبرميل في 2015)، مما يعكس الانخفاض الحاد في كميات المحروقات المصدرة خلال العقد الماضي.

ونوضع هذا التطور في الشكل التالي:

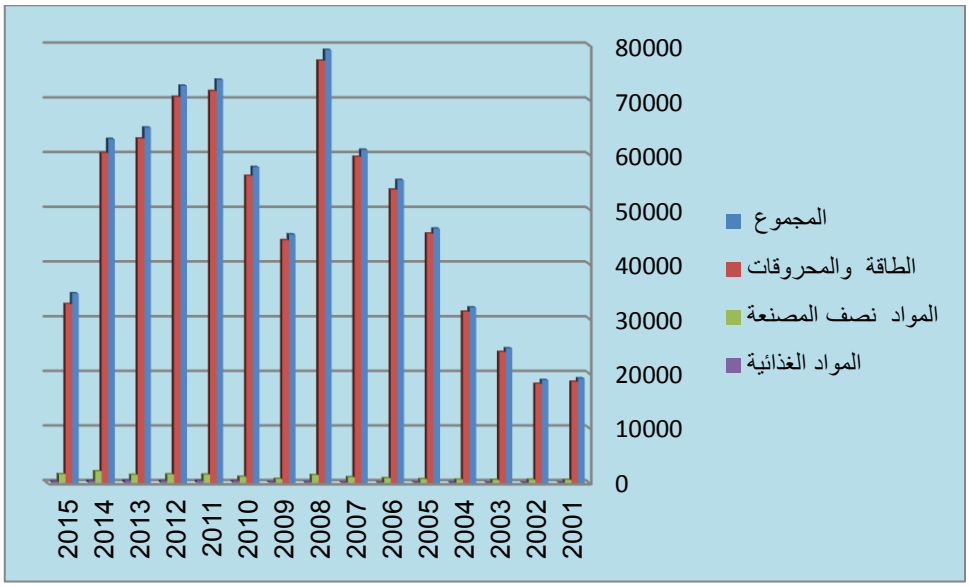

شكل رقم(01): تطور الصادرات خارج قطاع المحروقات للفترة(2001-2015)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (01).

[1] **نسيمه ناصر ،دراسه تحليليه للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005_2012** ،مذكرة ماستر غير منشورة ،تخصص العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة ، 2013_2014 ، ص (24،25)

2- الصادرات خارج قطاع المحروقات:

نقوم بتحليل كل سلعة من الصادرات على حدى ومن ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات كالتالي:

- **المواد نصف المصنعة** : تحتل المواد نصف المصنعة المرتبة الأولى في قطاع الصادرات خارج المحروقات من خلال الملاحظة في الجدول رقم (01)، وقد شهدت انتعاشا مستمرا في قيمتها حيث انتقلت من 656 مليون دولار أمريكي عام 2005 إلى قيمة تقدر بـ1390 مليون دولار أمريكي عام 2008 ثم تراجعت قيمتها إلى أن تصل إلى 692 مليون دولار أمريكي عام 2009 ثم سجلت انتعاشا مرة أخرى ابتداء من عام 2010 حيث انتقلت من 1089 مليون دولار أمريكي إلى 1519 مليون دولار أمريكي إلى عام 2012 وارتفاع الى 2121 مليون دولار أمريكي في سنة 2014 وقد سجلت تراجع في سنة 2015 بقيمة1597 مليون دولار .

- **المواد الأولية**: تحتل المرتبة الثانية في قطاع التصدير غير النفطي كما هو ملاحظ في الجدول (**01**) حيث نلاحظ أن قيم الصادرات من المواد الأولية هي منخفضة عامة، فالملاحظ أن قيمة الصادرات للمواد الأولية كانت تقدر ب134 مليون دولار أمريكي في سنة 2005 ومن ثم شهدت انتعاشا في قيمتها حيث قدرت ب 795 مليون دولار أمريكي عام 2006 ثم تراجعت إلى قيمة 153 مليون دولار أمريكي عام 2007 ثم كان انتعاش في قيمتها فوصلت عام 2008 إلى قيمة تقدر ب340 مليون دولار أمريكي وهي أعلى قيمة سجلت في هذه الفترة، ثم تراجعت تراجعا مستمرا ابتداء من سنة 2009، حيث قدرت هذه القيم ب(170، 165 162 167) مليون دولار أمريكي لسنوات (2009,2010,2011,2012) على التوالي وبقية تتذبذب الي غاية 2015.

- **المواد الغذائية**: تحتل المنتجات الغذائية المرتبة الثالثة في قطاع الصادرات من سنة لأخرى حيث شهدت تحسنا طفيفا من عام (2005-2008) فكانت تقدر قيمتها 67 مليون دولار أمريكي و 121 مليون دولار أمريكي على التوالي أي نسبة 0.15% لعام 2008 من إجمالي الصادرات، ثم شهدنا انخفاض عام 2009 في قيمة صادرات المواد الغذائية تقدر ب 113 مليون دولار أمريكي، ثم تبدأ القيمة بالتزايد لتصل عام 2010 على قيمة 305 مليون دولار أمريكي ثم 357 مليون دولار أمريكي عام 2011 ثم نلاحظ انخفاضا نسبيا عام 2012 وعوده بقيمة 402 مليون دولار أمريكي في سنة 2013 وتراجع كبير القرابة النصف في سنة 2015 بقيمة 235 مليون دولار أمريكي.[1]

- **التجهيزات الصناعية**:وتحتل المرتبة الرابعة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث سجلت أعلى قيمة لها تقدر ب 69 مليون دولار أمريكي لعام 2008 أي بنسبة 0.09% من إجمالي الصادرات لهذا العام.

[1] **بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، تخصص التجارة الدولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، المركز الجامعي بغرداية 2011/2010 ، ص 160

•**السلع الاستهلاكية:** تأتي المواد الاستهلاكية في المرتبة الخامسة في قطاع الصادرات خارج المحروقات حيث شهدت ارتفاعا إلى 49 مليون دولار أمريكي سنة 2009 مقارنة بقيمة تقدر ب34 مليون دولار أمريكي سنة 2008، ثم تراجعت في قيمتها ابتداء من عام 2010، حيث حققت أدنى قيمة لها سنة 2015 تقدر ب11 مليون دولار أمريكي.

التجهيزات الفلاحية : تحتل المرتبة الأخيرة في قطاع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أي لم تعتمد الجزائر على تصدير التجهيزات الفلاحية فكانت شبه معدومة.

أما الصادرات من السلع خارج المحروقات، فتبقى مستوياتها ضعيفة هيكليا وبعيدة عن القدرة الكامنة للاقتصاد الوطني في هذا المجال.

ثانيا : تحليل تطور الواردات للفترة(2001–2015)

سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل تطور الواردات، وذلك بتقديم الهيكل السلعي للواردات للجزائر خلال الفترة الممتدة من (2001-2015).

التركيبة السلعية للواردات

إن الحديث عن الواردات يعني أن حجم الإنتاج المحلي لم يستطع تلبية حاجيات المستهلك، وقد يعود عدم القدرة هذا إلى قلة حجم الإنتاج لسعره أو لنوعيته أو لأن الوضع الاقتصادي الحالي المتميز بتسهيل الواردات جعل هذه الأخيرة محل تفضيل على المنتوج المحلي حتى ولو كان هذا الأخير في درجة من الجودة.

و نستعين بالجدول رقم (02) لتوضيح التركيبة السلعية لواردات الجزائر لفترة (2001-2015) حيث يبين الجدول قيمة الواردات لكل سنوات الدراسة .

جدول رقم (02):تطور التركيبة السلعية للواردات.

الجدول رقم (02)

التركيبة السلعية الواردات الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

الوحدة : مليون دولار

البيان		الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع	المجموع
السنوات									
2001	قيمة	139	2395	478	1872	155	3435	1466	9940
2002	قيمة	145	2740	562	2336	148	4423	1655	12009
2003	قيمة	114	2678	689	2857	129	4955	2112	13534
2004	قيمة	173	3597	784	3645	173	7139	2797	18308
2005	قيمة	212	3587	751	4088	160	8452	3107	20357
2006	قيمة	244	3800	843	4934	96	8528	3011	21456
2007	قيمة	324	4954	1325	7105	146	10026	3752	27632
2008	قيمة	595	7796	1378	9154	86	15434	5036	39479
2009	قيمة	549	5863	1201	10165	234	15140	6145	39297
2010	قيمة	945	6027	1404	9944	330	15573	5987	40210
2011	قيمة	1164	9805	1776	10431	229	15951	7944	47300
2012	قيمة	4955	9023	1839	10692	329	13604	9997	50439
2013	قيمة	4340	9580	1832	11223	506	16172	11199	54852
2014	قيمة	2879	11005	1891	12852	658	18961	10334	58580
2015	قيمة	2376	9316	1560	12034	6064	17076	8676	57102

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http/www.bank-of-algeria.dz

يمكن ترجمة الجدول رقم(02) في الشكل التالي:

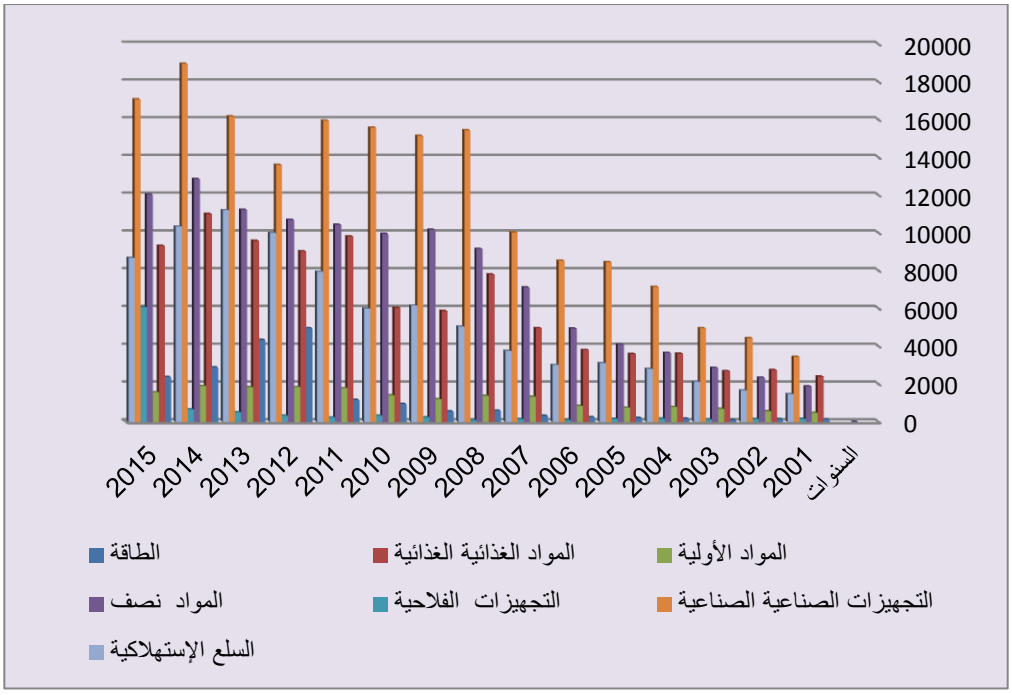

شكل رقم (02):تطور الواردات الجزائرية لفترة (2001-2015)

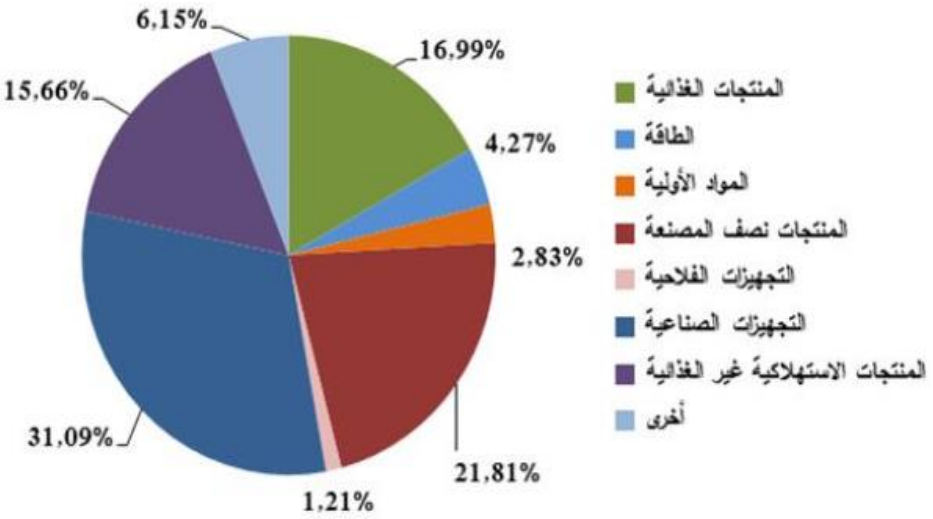

شكل رقم (03):تطور الواردات الجزائرية خلال سنة2015

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول رقم (02).

نلاحظ من الشكل رقم (02) وبالاعتماد على الجدول رقم (02) أن الواردات الجزائرية قد عرفت تزايد في قيمتها بشكل تصاعدي خلال الفترة (2001-2012)، حيث قدرت أقل قيمة لها ب 9940 مليون دولار أمريكي سنة 2001، وأخذت أعلى قيمة لها ب58580 مليون دولار أمريكي سنة 2014، وهذه الزيادة في الواردات تدل على الارتباط الكبير بالأسواق الخارجية خاصة أن اتفاقية الجزائر مع الاتحاد الأوربي دخلت حيز التنفيذ ابتداء من سنة 2005، إلا أن هذا التزايد يتخلله انخفاض طفيف لقيمة الواردات الجزائرية سنة2009،حيث قدرت قيمتها ب39297 مليون دولار أمريكي، مقارنة بسنة 2008 حيث كانت قيمتها 39479 مليون دولار أمريكي، ثم رجعت قيمة الواردات بالتزايد في السنوات المقبلة.

وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية التي شهدتها هذه الفترة حيث انخفض سعر البترول وهذا بسبب الأزمة المالية العالمية. حيث نلاحظ أن من بين المجموعات السلعية الأكثر تضررا هي المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، حيث انخفضت نسبة المواد الغذائية والتجهيزات الصناعية، حيث انخفضت نسبة المواد الغذائية المستوردة من16.43%إلى 14.92% سنة 2008، 2009 على التوالي. أما التجهيزات الصناعية انخفضت نسبتها من 41.40% إلى 38.53% سنة 2008، 2009 على التوالي.

بعد مرور أكثر من أربعة عشرة (14) سنة من الارتفاع دون انقطاع، باستثناء الركود النسبي المسجل في سنة 2009، انخفضت الواردات من السلع بشكل كبير في سنة 2015، مسجلة 8667 مليون دولار مقابل 10334 مليون دولار في 2014، أي بانخفاض قدره1667 مليون دولار. حصل هذا الانخفاض المعتبر للواردات جميع فئات المنتجات، ولكن تشير دراسة هيكل الواردات من السلع حسب فئات المنتجات أن أربعة (04) من ثمانية (08) مجموعات للمنتجات المستوردة تفسر ما يقرب 83 ٪ من الانخفاض في الواردات.[1]

أما من ناحية الأهمية فيمكن ترتيب المواد المشكلة للواردات الجزائرية كالتالي:

التجهيزات الصناعية: تحتل المرتبة الأولى بالنسبة للمجموعات السلعية الأخرى من حيث أهميتها. لمواصلة العملية الإستراتيجية التنموية التي اتخذتها الدولة للنهوض بالاقتصاد، خاصة لخدمة التصنيع من أجل التصدير لتشجيع صادراتها، والمتمثلة أساسا في الآلات ومعدات النقل...الخ، حيث أخذت قيمها بالتزايد من أدنى قيمة لها خلال سنة 2001 ب3435 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 41.52% من إجمالي الواردات. أما أعلى قيمة لها كانت سنة 2014 المقدرة ب18961 مليون دولار أمريكي أي بنسبة 27% من إجمالي الواردات ، حيث انخفضت إلى 17076 مليون دولار في 2015. ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر، من تراجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا، إلى تناقص واردات مركبات نقل الأشخاص والبضائع (-817 مليون دولار).

المواد نصف المصنعة: تحتل المنتجات نصف المصنعة والمتمثلة أساسا في قطع الغيار ومنتجات أخرى المرتبة الثانية في قائمة المواد المستوردة بعد سلع التجهيزات الصناعية، فهي من بين المنتجات اللازمة لمواصلة تشغيل عجلات الانتاج في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وقد بلغت قيمتها ب 1872 مليون دولار أمريكي سنة 2001 أي بنسبة 20.08%،و بحصة نسبية قدرها 21,81 ٪ من إجمالي الواردات، تراجعت واردات هذه السلع من 12852 مليون دولار في 2014 إلى 12034 مليون دولار في 2015، أي بانخفاض يتجاوز 819 مليون دولار، مما يفسر 11.7 ٪ من الانخفاض في إجمالي الواردات من السلع .

[1] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة نوفمبر 2015 ص 37

المواد الغذائية: تحتل المواد الغذائية الرتبة الثالثة بعد التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة في قائمة المواد المشكلة لمجموع الواردات من حيث الأهمية، وتتمثل أساسا في الحبوب، السكر والحليب بالإضافة إلى مواد غذائية أخرى، وقد أخذت أدنى قيمة لها سنة 2001 بقيمة 2395 مليون دولار أمريكي أي نسبة 17.62% من إجمالي الواردات، وأخذت أعلى قيمة لها 11005 مليون دولار في 2014 **إلى** 9316 مليون دولار في 2015 ويرجع هذا الانخفاض ، الذي كانت قيمته 1689 مليون دولار أمريكي من تراجع إجمالي الواردات من السلع أساسا إلى انخفاض واردات مسحوق الحليب (-874 مليون **دولار**).

أما بالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية المواد الأولية الطاقة والتجهيزات الفلاحية فتحتل الرتب الأخيرة من حيث الأهمية، وهذا نظرا لتوفر البترول من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة بالإضافة إلى الطاقة والزيوت.....الخ.

بلغت واردات هذه السلع 8240 مليون دولار في 2015 مقابل9890 مليون دولار في 2014، أي بانخفاض يتجاوز 1650 مليون دولار ، ويرجع هذا الانخفاض، الذي يفسر 23.5% من تراجع إجمالي الواردات من السلع، أساسا، إلى انخفاض كل من الواردات من السيارات السياحية (-997 مليون دولار) وبدرجة أقل، الواردات من الأدوية (-212مليون دولار). ساهم وضع قيد التنفيذ، ابتداء من 2015، للتدابير الهادفة لاحتواء الارتفاع المفرط في الواردات، في انخفاض مستواها، تشمل هذه التدابير تشديد المتطلبات من حيث المعايير وكذا تحضير تدابير تأطير الواردات.[1]

فمن خلال تحليل التركيبة السلعية للواردات نجد أن المواد الأكثر استيرادا من حيث الأهمية هي التجهيزات الصناعية، والمواد نصف مصنعة. أما الصادرات نجد أن الطاقة والمحروقات هي في صدارة السلع المصدرة، فمن خلال هذه القيم التي سجلتها الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي نلاحظ أنه تعود أهمية الصادرات للناتج المحلي الإجمالي للمكانة المميزة التي تحتلها المحروقات في الصادرات والتي يتم تحديد الطلب عليها معظم الدول الصناعية.

[1] **نسيمه ناصر ،دراسة تحليليه للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005_2012** ،مذكرة ماستر غير منشورة ،تخصص العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة ، 2013_2014 ، ص،24

المطلب الثاني : تحليل تطور حجم النفقات العامة و الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2015/2001

أولا : تحليل تطور حجم النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2015/2001

لقد شهدت السياسة الإنفاقية تغيرا جذريا عما كانت عليه في فترة الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ، فبعدما كانت سياسة تقشفية أصبحت سياسة توسعية جراء انتعاش إيرادات الجزائر بحيث ارتفعت النفقات العامة خلال هذه الفترة ارتفاعا معتبرا مقارنة بالفترة السابقة فبنت الجزائر مشاريع تنموية ضخمة شملت العديد من القطاعات الحيوية والحساسة الهادفة إلى رفع النمو وتحسين المستوى المعيشي للأفراد ما أدى إلى تزايد نفقات التسيير ونفقات التجهيز على حد سواء.**أنظر ملحق رقم 1**

وهذا الجدول يمثل تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة من 2001 إلى 2015

جدول رقم (03)تطور النفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى 2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	اجمالي النفقات العامة	نمو النفقات العامة (%)	نفقات التسيير	مساهمة نفقات التسيير في النفقات العامة (%)	نفقات التجهيز	مساهمة نفقات التجهيز في النفقات العامة
2001	1321	12,1%	963,6	72,95%	357,4	27,05%
2002	1550,6	17,4%	1097,7	70,79%	452,9	29,21%
2003	1690,2	9%	1122,8	66,43%	567,4	33,57%
2004	1891,8	11,9%	1251,1	66,13%	640,7	33,87%
2005	2052	8,47%	1245,1	60,68%	806,9	39,32%
2006	2453	19,5%	1437,9	58,62%	1015,1	41,38%
2007	3092,7	26,1%	1672,6	54,08%	1420,1	45,92%
2008	4191	35,5%	2217,7	52,92%	1973,3	47,08%
2009	4246,3	1.30%	2300	54,16%	1946,3	45,83%
2010	4466,9	5.10%	2659	59,52%	1807,9	40,47%
2011	5853,6	31.22%	3879,2	66,27%	1974,4	33,72%
2012	7058,1	20.50%	4782,6	67,76%	2275,5	32,23%
2013	6024,2	14.64% -	4131,6	68,57%	1892,6	31,41%
2014	6995,7	16.12%	4494,3	64,24%	2501,4	35,75%
2015	8419	9.44%	4972	60,3%	3447	39,69%

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر
http/www.bank-of-aalgeria.dz

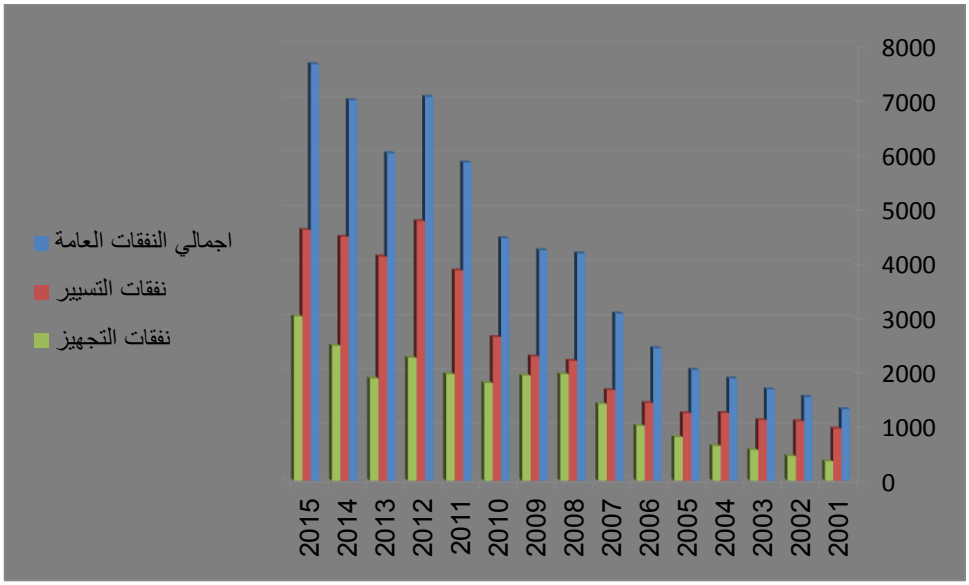

شكل رقم (04)تطور النفقات العامة في الجزائر من 2001 إلى 2015

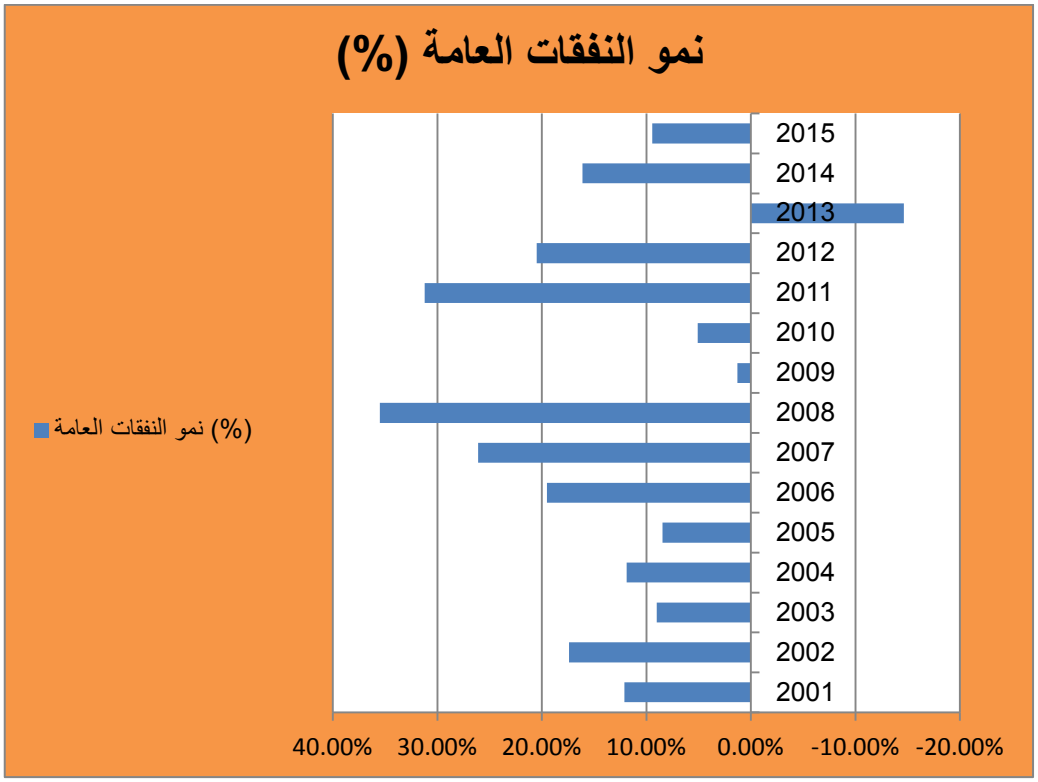

شكل رقم (05)نمو النفقات العامة بنسبة المئوية في الجزائر من 2001 إلى 2015

من خلال الجدول رقم (03) والشكلين (04) (05) نلاحظ أن:

1 نفقات التسيير :

شهدت هذه تزايد مستمر وذلك من سنة 2001 إلى غاية 2015 لقد ارتفعت من 963,6 مليار دينار سنة 2001 و وصلت إلى 3879,2 مليار دينار سنة 2011 و 4782,6 مليار دينار سنة 2012 و هي زيادة كبيرة جدا ولقد مثلت النسبة الأكبر من الإنفاق طيلة هذه الفترة ويرجع سبب ارتفاعها إلى العديد من العوامل أبرزها هو ارتفاع أعباء الأجور والتحويلات الاجتماعية إضافة إلى ذلك القيام بتسديد الدين العمومي ، بحيث يظهر هذا الارتفاع الهائل خصوصا بعد سنة 2008 والتغيرات الحاصلة على الأجور بحيث ارتفعت هذه النفقات بشكل كبير ولقد ارتفعت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام من 52.94 % سنة 2008 إلى أن وصلت 66.25 % سنة 2011 و حوالي 69 %سنة 2012 هو ارتفاع كبير يدل على توسع الإنفاق على هذا المجال نتيجة للسياسات الاقتصادية التي انتهجتها الدولة خلال هذه الفترة ، خصوصا السياسات المتعلقة بالتحويلات الجارية وتعويضات العاملين وأجورهم. فلقد عرفت الأجور ارتفاعا كبيرا، فبعدما كانت تمثل نسبة 30 % من إجمالي الإنفاق سنة 2000 ارتفعت هذه النسبة لتصل 2010 حوالي 36 % إضافة إلى ذلك من بين الأسباب الرئيسية لنمو نفقات التسيير هو قيام الحكومة برفع الحد الأدنى المضمون للأجر والذي كان يقدر بـ 6000 دج حتى سنة 2012 أين وصل إلى 18000 دج ، إضافة إلى ذلك الزيادات في أجور القطاع الحكومي والمنح والعلاوات حسبت على أساس 2008 بحيث تم تسديد هذه الزيادات لأثر رجعي وهو ما أدى إلى ارتفاع هذه النفقات خصوصا سنة 2011 حيث وصلت نفقات التسيير إلى حوالي 3800 مليار دينار فنمت نفقات التسيير [1]خلال سنتي 2010 و 2011 نموا كبير جراء هذا الإجراء فقفزت نسبتها من إجمالي الإنفاق العام لتصل إلى 66.25 % وهي ضعف في سياسة التوظيف حيث قامت بفتح عشرات الآلاف من مناصب الشغل في معظم القطاعات الحكومية سواء مناصب دائمة أو مؤقتة كعقود ما قبل التشغيل وعقود الإدماج ... الخ. أما فيما يخص التحويلات الجارية فعرفت هي الأخرى زيادات كبيرة بسبب الزيادة في الإعانات الاجتماعية والتحويلات بجميع أنواعها وعلى الطبقات الاجتماعية المحرومة ، بحيث ارتفعت نسبة التحويلات الجارية من إجمالي الإنفاق من 35.8 % سنة 2000 إلى 48% بحيث وصلت سنة 2010 إلى 52.83% و يعود السبب في هذا الارتفاع إلى تولي الحكومة الإنفاق على المتضررين من الكوارث الطبيعية التي حدثت خلال تلك الفترة (الفيضانات ، الزلازل)، ومن أهم الأسباب الأخرى التي زادت من التحويلات هي دعم الحكومة لصيغ معينة من السكن بحيث خصصت تحويلات وإعانات للأفراد من أجل حصولهم على السكنات وبالتالي دعم الحكومة لهذا القطاع من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تزايد هذه النفقات ، وعموما يمكن القول أن اتجاه الدولة للتكفل بالطبقات الاجتماعية المحرومة ورفع القدرة الشرائية للأفراد من أهم الأسباب التي أدت إلى تزايد النفقات التحويلية خلال هذه الفترة، وعموما فان نسبة النفقات الجارية الى إجمالي الناتج الداخلي قد استقرت

[1] **زكاري محمد ،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970/ 2012**، شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2014/2013 ، ص (85 90)

سنة 2010 في حدود 22.3% مقابل 22.9%سنة 2009 و ما تجدر إليه الإشارة الى انه بقي معدل تغطية نفقات التسيير بإيرادات خارج المحروقات مستقرا سنة 2010 في حدود 54.8% بعد انخفاض من سنة 2006 إلى 2008 ، أما في سنة 2012 تواصل تراجع معدل تغطية النفقات الجارية بالإيرادات خارج المحروقات ليصل إلى 45.1% بعدما كان 55.6% سنة 2010 وذلك تحت استمرار التوسع القوي لهذه النفقات وخصوصا التحويلات الجارية والمتمثلة في دعم الأسعار والتحويلات للجماعات المحلية ...الخ ، فلجوء الجزائر إلى رفع النفقات الجارية في الوقت الذي تواصل فيه التوسع في نفقات رأس المال أدى الى تواصل ارتفاع هذا الإنفاق ويرجع هذا الى ارتفاع نفقات المستخدمين والتحويلات الجارية فبلغ هذا البند الأخير 1150.3 مليار دينار في السداسي الأول لسنة 2011 وبارتفاع قدره 70.3%مقارنة بمبلغها في السداسي الأول لسنة 2010، وأصبحت هذه النفقات لا تغطى بالإيرادات العادية سوى بواقع 82.6% سنة 2012 بعدما كانت تغطى ب 102.1% سنة 2011 ويبين هذا التطور غير الموائي نقطة ضعف معتبرة لميزانية الدولة وفي سنة 2015 استهلكت نفقات التسيير بواقع 92.9% وبواقع 78,2 ٪ بالنسبة لنفقات التجهيز. بعد أن انخفضت في 2013 بنسبة 13.6 ٪، ارتفعت النفقات الجارية من جديد في سنة 2014 (+8,8%) وواصلت نموّها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة (+2,7٪) لتبلغ 972 4 مليار دينار. عكس سنة 2014، نتج عن هذا الارتفاع في النفقات الجارية لتبلغ (122,7 +)مليار دينار كليا عن الارتفاع في نفقات المستخدمين ، في وضع اتسم بتراجع طفيف للتحويلات الجارية(– 68.2) مليار دينار، بما في ذلك الخدمات الإدارية.[1]

2 نفقات التجهيز:

عرفت بدورها نفقات التجهيز ارتفاعا محسوسا خلال هذه الفترة والسبب في ذلك هو قيام الجزائر بتجسيد العديد من المشاريع التنموية خلال هذه الفترة ، بحيث دخلت الجزائر سنة 2001 في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ،العديد من المشاريع التنموية من أجل دفع التنمية الاقتصادية والرفع من نسب النمو الاقتصادي ، فخصصت له ميزانية قدرها 525 مليار دينار ، وكان التركيز في هذا البرنامج على للقطاع الفلاحي خصوصا والقطاعات الأخرى عموما ، فكانت الدولة تسعى من خلال هذا البرنامج لدعم الاقتصاد عن طريق دعم القطاعات الإنتاجية فكانت سياسة الدولة من خلال هذا البرنامج إعادة الحركية للقطاع الفلاحي بواسطة الدعم الفلاحي وإعادة بعث الروح للقطاع الصناعي من خلال إرساء قاعدة صناعية كانت البداية بتشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها القاعدة الأساسية لنجاح ذلك لتمتد بعد ذلك إلى المشاريع الصناعية الكبرى وعموما يمكن تلخيص أهداف البرنامج فيما يلي:

- تحقيق معدل نمو يصل إلى ما بين 5 و6 % سنويا على مدى أربع سنوات.
- العمل على تحقيق التوازن الجهوي وإنعاش الاقتصاد الوطني.

[1] **أمينة عتو ،انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر** ،مذكرة غير منشورة ماستر أكاديمي ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي ، جامعة قاصدي مرباح ،2013/2012 ص(24 25)

- إنشاء مناصب شغل بهدف القضاء على البطالة .
- العمل على المحافظة على التوازنات المالية بواسطة استغلال القروض الخارجية التنازلية والعمل على تحسين مرودية الجباية العادية.
- العمل على تهيئة المنشآت القاعدية والتي لها دور فعال في تحريك النشاط الاقتصادي وتلبية الحاجيات الاجتماعية للسكان .
- انتهاج الدولة سياسة حماية مدروسة وموجهة نحو المجالات التي تمتلك قدرة نمو كبيرة وقدرة تنافسية عالية.
- العمل على تنشيط الطلب الكلي ودعم النشاطات المنتجة للثروة والقيمة المضافة والموفرة لمناصب عمل وعلى رأسها قطاع الفلاحة والصيد البحري والمؤسسات المنتجة وخصوصا المشاريع المتوسطة والصغيرة من أجل دعم التنمية الاقتصادية.

ومع اعتماد الحكومة لهذه السياسة ولهذا البرنامج ارتفعت نفقات التجهيز وذلك جراء التوسع في حجم الإنفاق العام والموجه أساسا للعمليات الاستثمارية ، بحيث اتضحت أسس وقواعد هذه السياسة بداية من 2001 والتي سجل فيها الإنفاق الاستثماري زيادة من الإنفاق الإجمالي ، ولقد واصلت نسبة نفقات التجهيز في الارتفاع لسنوات متتالية حيث بلغت نسبتها سنة 2003 حوالي 35 % من الإنفاق الإجمالي ورغم انخفاضها سنة 2004 أين وصلت إلى 33.87 % بسبب ارتفاع نفقات التسيير إلا أنها واصلت ارتفاعها مع مواصلة الحكومة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي في شقه الثاني بحيث ارتفع مبلغها من 806.9 مليار دينار سنة 2005 ليصل إلى 1015.1 مليار دينار سنة 2006 و الشيء الذي ميز هذه الفترة هو نمو القروض المتوسطة والطويلة الاجل والموجهة لتمويل الاستثمار والتي تأتي كعنصر مكمل لتدفق التمويل القوي المتأتي من حقل الموازنة العامة بعنوان المدفوعات المنفذة في اطار ميزانية التجهيز.[1] **أنظر ملحق رقم 2**

ففي سنة 2007 سجلت نفقات التجهيز توسعا كبيرا بحوالي 40% خصصت أساسا لنفقات الهياكل القاعدية الاقتصادية والإدارية و ايضا تلك الخاصة بقطاع السكن وهو الامر الذي ساهم في النمو المستمر في القطاعات خارج المحروقات ب 6.3 % في 2007 مقابل 5.6 %سنة 2006، وهي قفزة نوعية ونفس الشيء بالنسبة للسنوات الموالية أين وصلت إلى 1973.3 مليار دينار سنة 2008 وانخفضت الى 946.3 مليار دينار سنة 2009 وهو مبلغ معتبر جدا بالنسبة الإجمالي الإنفاق العام حيث وصلت نسبته سنة 2008 إلى 47.08 %، أما سنة 2010 فبلغت قيمتها 1807.9 مليار دينار ، فارتفاع إجمالي نفقات الميزانية بنسبة 6.3% سنة 2010 بعد استقرار نسبي في 2009 في حين تراجعت نفقات التجهيز في كل من 2009 و 2010 ب 1.4% و 6% على التوالي بعد ارتفاعها الكبير منذ سنة 2005 وقد بلغ معدل نمو نفقات التجهيز اقصى مستواه سنة 2007 و بنسبة 3. 41%لمقابل 37.5 % سنة 2008 ومنه وبعد عدة سنوات من التطور المتزايد انخفضت نسبة نفقات التجهيز الى اجمالي الناتج الداخلي بحيث انتقلت من 19.4 %سنة 2009 الى 15.1% سنة 2010.

وعموما في هذه المرحلة انعكست هذه الزيادة على تغير التوجه في الإنفاق العام فكان التوجه لصالح نفقات التجهيز جراء إقامة المشاريع الاستثمارية بحيث وصلت نسبة نفقات التجهيز من إجمالي الإنفاق العام سنة 2010 إلى 40.47 %

[1] **أمينة عتو ،مرجع سابق** ، ص(24 25)

كما استمرت في اتجاهها التصاعدي، المنتهج منذ سنة 2011، باستثناء سنة 2013، ولكن بوتيرة أقوى حدة من وتيرة ارتفاع النفقات الجارية. بالفعل، وبعدما انخفضت في سنة 2013، عادت نفقات التجهيز للارتفاع من جديد في سنة 2014 (32,2 ٪) واستمرت في ارتفاعها في سنة 2015 بوتيرة 21,5 ٪، لتبلغ 3 447 مليار دينار، ممثلة 18.3 ٪ من إجمالي الناتج الداخلي مقابل 14.5 ٪ في سنة 2014 و11,4 ٪ في سنة 2013.

نتج هذا الارتفاع القوي في نفقات التجهيز (+537,9 مليار دينار)، أساسا، عن الارتفاع في نفقات البنية الاقتصادية والإدارية (214,2 مليار دينار) وقطاع السكن (187,4 مليار دينار). أما نفقات قطاع المناجم والطاقة (التوزيع العمومي للكهرباء والغاز) التي انتقلت من 2,9 مليار دينار في 2013 إلى 1,7 11 مليار دينار في 2014، فقد ارتفعت قليلا خلال 2015، لتبلغ 114,7 مليار دينار.**أنظر ملحق رقم 3**

من الجانب الهيكلي، تبقى نفقات البنية التحتية الاقتصادية والإدارية تمثل أعلى نسبة إلى نفقات التجهيز، متبوعة بالنفقات الخاصة بالسكن وبالفلاحة وبالتربية والتكوين وبالبند «نفقات متفرقة». ومن ناحية التطور يجدر الذكر بشكل خاص بارتفاع حصة النفقات الموجهة إلى قطاع السكن، التي انتقلت من 13,5 ٪ في سنة 2013 إلى 20.3 ٪ في سنة 2015. [1]

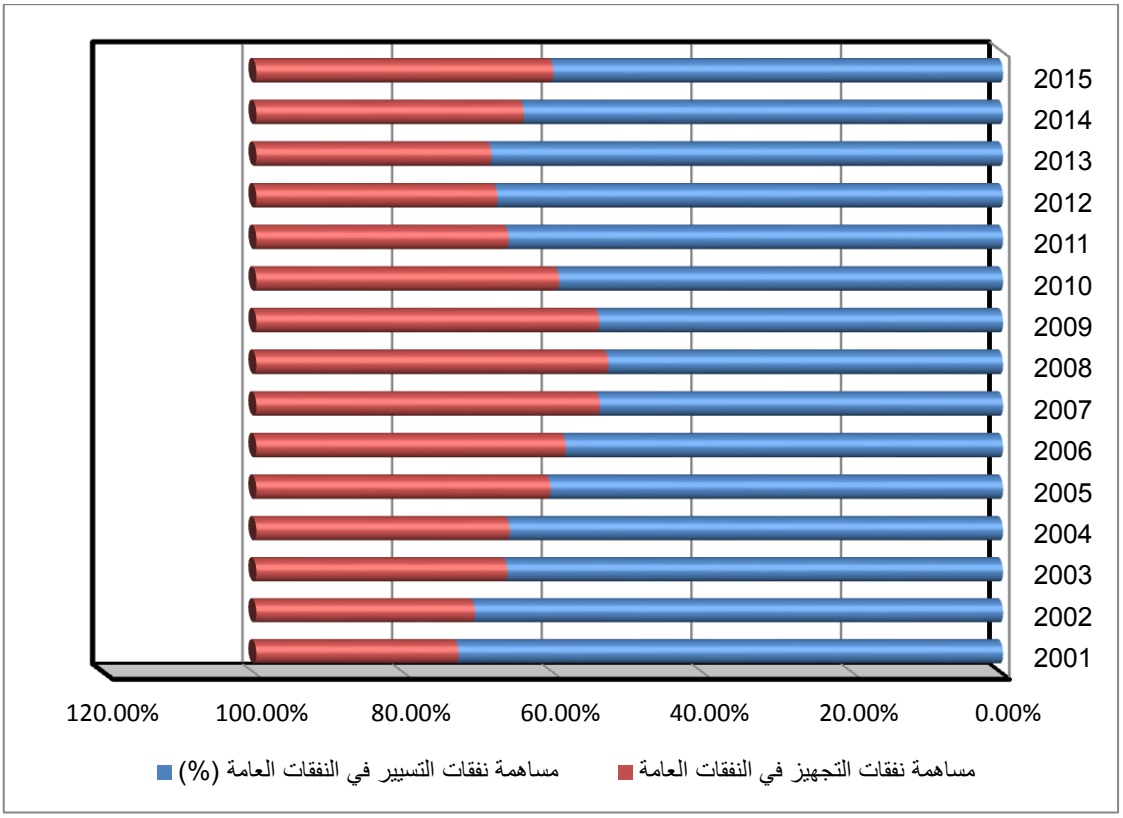

شكل رقم (06) نسبة المئوية من نفقات التسيير وتجهيز بالنسبة الى النفقات العامة بفي الجزائر من 2001 إلى 2015

ثانيا: تطور الإيرادات العامة في الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة(2001 – 2015)

[1] http/www.bank-of-algeria.dz

تعتبر الإيرادات العامة عصب الأساس للموازنة العامة للدولة فهي التي تضع الأسس الرئيسية للسياسة الميزانية ، ومع انتعاش أسعار النفط في الأسواق العالمية انتعشت معها إيرادات الموازنة العامة للدولة حيث عرفت هذه الإيرادات ارتفاعا منذ 1999 إلى غاية 2011 وهو ما انعكس إيجابا على وضعية الموازنة العامة للدولة خصوصا وعلى التوازنات المالية للدولة عموما وسوف نتطرق إلى تطور مكونات الإيرادات في الموازنة العامة للدولة في الجزائر سواء إيرادات الجباية العادية أو إيرادات الجباية البترولية.

جدول رقم (04) تطور الإيرادات العامة الجزائرية من 2001 إلى 2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	الإيرادات العادية	الإيرادات الضريبية	إيرادات المحروقات	مجموع الإيرادات	نسبة مساهمة الإبرادات من المحروقات
2001	90,3	398,2	1001,4	1489,9	67,21%
2002	112,2	482,9	1007,9	1603	62.87%
2003	99,4	524,9	1350	1974,3	68,37%
2004	72,1	580,4	1570,7	2223,2	70,65%
2005	83,8	640,4	2352,7	3076,9	76.46%
2006	119,7	720,9	2799	3639,6	76,90%
2007	116,4	883,1	2796,8	3796,3	73,67%
2008	136,4	985,2	4088,6	5210,2	78,47%
2009	115,8	1146,6	2412,7	3675,1	65,64
2010	182,8	1287,4	2905	4375,2	66,39
2011	283,3	1527,1	3979,1	5789,5	68,72
2012	246,4	1908,6	4184,3	6339,3	66%
2013	248,4	2031	3678,1	5957,5	61,73%
2014	251,9	2078,7	3388,3	5718,9	59,24%
2015	374,9	2354,7	2373,5	5103,1	46,51%

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http/www.bank-of-algeria.dz

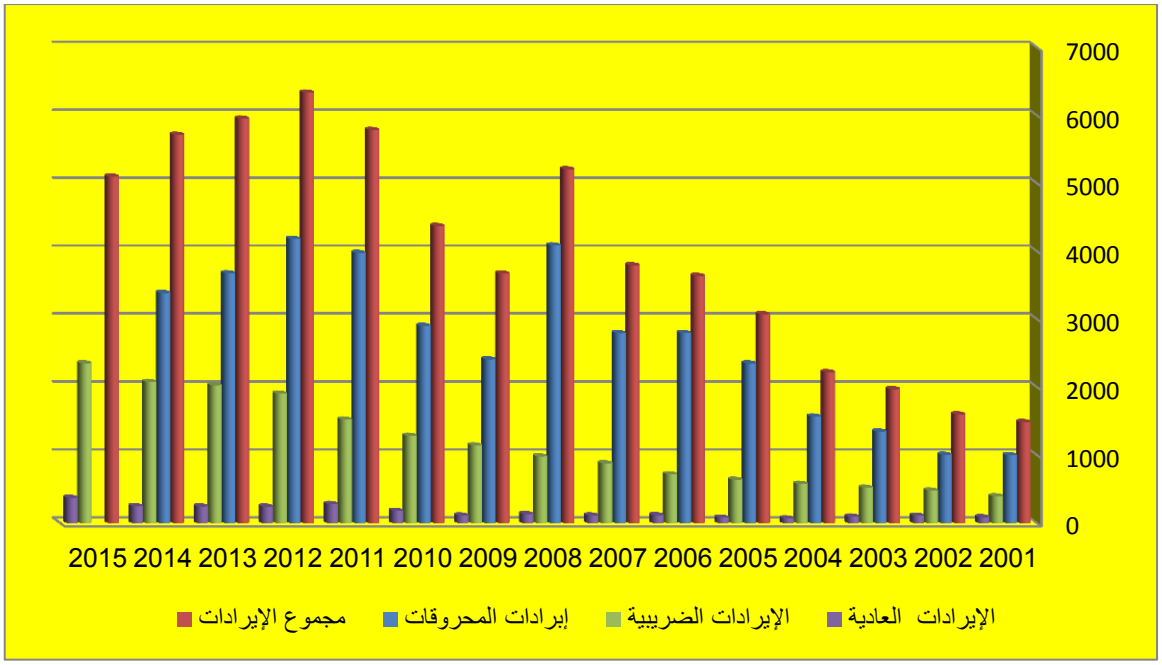

شكل رقم (07) تطور الإيرادات العامة الجزائرية من 2001 إلى 2015

من خلال الجدول (04) وشكل(07) نلاحظ أن

1 **مداخيل الجباية البترولية** [1]: في سنة 2001 وصلت إلى قيمة 1001 .4 مليار دينار جزائري ولقد استمرت إيرادات الجباية البترولية ارتفاعها نتيجة لانتعاش الطلب العالمي على النفط وارتفاع أسعاره واستقرارها خلال هذه الفترة حيث وصلت الإيرادات من الجباية البترولية سنة 2004 ما يقارب 1570 مليار دينار بعدما كانت 1350 سنة 2003 في حين وصلت نسبتها من إجمالي الإيرادات 78.77 % سنة 2008 وذلك بقيمة تقدر بـ 4088.6 مليار دينار جزائري وهو ما يدل ويبين مدى تركز إيرادات الميزانية العامة للدولة على إيرادات الجباية البترولية فكل سنة تزداد هذه النسبة ففي سنة 1995 لم تكن تمثل سوى 61.89% بينما وصلت هذه النسبة إلى 78.77 % سنة 2008 ولقد انخفضت قيمة هذه الإيرادات سنة 2009 الى 2412.7 مليار دينار بسبب انخفاض اسعار المحروقات في الاسواق العالمية ولكن ارتفعت بعد ذلك لتصل الى 2905 مليار دينار سنة 2010 و 3979.7 مليار دينار جزائري سنة 2011 و ارتفعت لتصل الى 4184,3 مليار دينار سنة 2012 فخلال كل هذه السنوات تعتبر سنة 2009 هي السنة التي شهدت انخفاضا كبيرا لإيرادات الجباية البترولية بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 و انعكاساتها على الأسواق العالمية بشكل عام وأسواق النفط بشكل خاص بحيث سادت حالة ركود كبير في أسواق العالم بعد تلك الفترة وهو ما أثر على أسعار النفط بحيث انخفضت أسعار البترول خلال هذه الفترة انخفاضا كبيرا ولكن لم تؤثر على وضعية الموازنة العامة للدولة بسبب السعر المرجعي الذي تعتمده الدولة في تقدير الإيرادات الذي يعتبر بعيد عن السعر الحقيقي للبرميل بحيث لم ينخفض سعر البرميل إلى ما دون 55 دولار بينما السعر المرجعي فهو في حدود 37 دولار ولكن تلك الانخفاضات انعكست على الإيرادات الإجمالية فلقد انخفضت من 190.5 5 مليار دينار سنة 2008 إلى 3676 مليار دينار سنة 2009 ولكن ارتفعت بعد ذلك لتصل الى 3. 1 641 مليار دينار سنة 2012، فلقد ارتفعت إيرادات المحروقات سنة 2010 ب 20.4% لتبلغ

[1] **خالد منه ،دراسة تحليلية ونقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات منذ سنة 1990** ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03، 2015/2014 ، ص(175 178)

66.3 %من إجمالي إيرادات الميزانية ومغطية لـ 64.4%من إجمالي نفقات الميزانية فبعدما كان سعر البرميل حوالي 62.2 دولار سنة 2009 ارتفع ليصل الى 112.94 دولار للبرميل سنة 2011و حوالي 1.05 11 دولار للبرميل سنة 2012 ، وانخفضت إيرادات المحروقات في 2015 بنسبة 30٪ (مقابل انخفاض بـ 7.9% في 2014) منتقلة من 388,4 3 مليار دينار في 2014 إلى 373,5 2 مليار دينار في 2015. أصبحت الضريبة البترولية لا تمثل إلا 1,4 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الميزانية لسنة 2015، على أساس السعر المرجعي (37 دولار للبرميل) مقابل 2.15 مرة في سنة 2014. نسبة إلى إيرادات الميزانية الكلية، بلغت إيرادات المحروقات 46,5٪ في سنة 2015، مقابل 59 ٪ في 2014 و61,7٪ في 2013، وتغطي 31 ٪ من نفقات الميزانية الكلية مقابل 48,4٪ في 2014 و 61,1 ٪ في 2013. وبالمثل وبعدما كانت هذه الإيرادات من المحروقات تمثل 75,4٪ من النفقات الجارية في سنة 2014، أصبحت لا تمثل سوى 51,4٪ منها في سنة 2015، مما يعكس تدهوراً في تغطية النفقات الجارية من طرف إيرادات المحروقات.

2 الجباية العادية [1]: لقد عرفت الجباية العادية هي الأخرى ارتفاعا وانخفاضا من سنة 2002 وانخفضت في سنة 2008 لتصل إلى 23. 21 % من إجمالي إيرادات الجباية العادية ثم ارتفعت لتصل سنة 2011 إلى 30.22 % وبالتالي نلاحظ من خلال هذه النسب أن نسبة إيرادات الجباية العادية بالنسبة لإجمالي الإيرادات غير مستقر تماما رغم ارتفاع حصيلة هذه الإيرادات إلا أن هذه الحصيلة تبقى بعيدة عن الحصيلة التي تحققها الجباية البترولية ، فتجد أن عوائد الإيرادات من الجباية العادية ارتفعت لتصل إلى 595.3 مليار دينار سنة 2003 وواصلت الارتفاع لتصل سنة 2005 إلى 729.9 مليار دينار وفي 2008 وصلت إلى 9. 1101 مليار دينار إلى أن وصل مقدارها سنة 2011 إلى 1810.1مليار دينار لتصل سنة 2012الى 2227.2 مليار دينار ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع مكونات الجباية العادية بسبب انعكاس السياسة الضريبية التي انتهجتها الجزائر خلال هذه الفترة بحيث حاولت الجزائر أن تجعلها سياسة ضريبية مرنة تتماشى والأوضاع الاقتصادية للجزائر وانفتاحها على العالم الخارجي وتحريرها للتجارة الخارجية فنجد أن حصلتها قد ارتفعت إيراداتها من 86.3 مليار دينار سنة 2000 لتصل إلى 133.1 مليار دينار سنة 2007 و 164.9 مليار د سنة 2008 و 170.2 مليار دينار سنة 2009 و 181.9 مليار دينار سنة 2010 أما في سنة 2011 فلقد وصلت إلى 222.4 مليار دينار ووصلت سنة 2012 إلى 355.2 مليار دينار نفس الشيء بالنسبة للضرائب المباشرة فلقد كانت 4.8 1 3 مليار دينار سنة 1999 ارتفعت لتصل سنة 2008 الى 965 .2مليار دينار و 1146.6 مليار دينار سنة 2009 وارتفعت لتصل الى 1298 مليار دينار سنة 2010 و 1527.1 مليار دينار سنة 2011 أما في سنة 2012 فوصلت إلى 1984.3 مليار دينار.

أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة فحصيلتها معتبرة مقارنة بالأنواع الأخرى فنلاحظ أنها ارتفعت من 308.8 مليار دينار سنة 2005 ووصلت سنة 2011 إلى 572.6 مليار دينار أما في سنة 2012 فوصلت قيمتها إلى 684.8 مليار دينار ، ومنه نلاحظ أن هناك ارتفاع ملحوظ لنسبة الإيرادات خارج المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية فقد ارتفعت ب 16.5 %سنة 2010 بعدما كانت 14.6 %سنة 2009 في حين بلغت الحصة النسبية للإيرادات الضريبية 87.6 % ومن جهة أخرى بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات الى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة سنة 2010 وذلك في حدود 18.7 %، فخلال الفترة 2004–2010 تغير هيكل الضريبة خارج المحروقات فقد عرفت الاقتطاعات من المداخيل والأجور وارباح الشركات ارتفاعا أسرع نسبيا من الاقتطاعات من النشاط الاقتصادي اي الضرائب على السلع والخدمات والحقوق الجمركية رغم الزيادة الهامة في وعاء

[1] **خالد منه ،مرجع سابق** ، ص(175 178)

هاتين الأخيرتين ، أما في سنة 2012 فلقد بلغت الإيرادات خارج المحروقات نسبة الى اجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات 20.9%بعدما استقرت سنة 2011 في حدود 19.5 % في حين استقر اجمالي الايرادات بنسبة 40.5%من اجمالي الناتج الداخلي ومنه ارتفعت الايرادات الضريبية بنسبة 29.9%سنة 2012 لتبلغ نسبة 89.1 %من الايرادات خارج المحروقات بعدما كانت 84.4% سنة 2011 ناجمة أساسا عن تزايد كل من الضرائب على المداخيل والحقوق الجمركية و بلغت إيرادات الميزانية في سنة 2015، 103,1 5 مليار دينار مقابل 738,4 5 مليار دينار في 2014، أي بانخفاض قدره 635,3 مليار دينار (-11,1 ٪). نتج هذا الانخفاض المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية كليا عن الانخفاض في إيرادات المحروقات (-014,9 1 مليار دينار أي ما يعادل -30 ٪)، وذلك بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات من غير إيرادات المحروقات بمبلغ 379,7 مليار دينار(16,2 ٪). نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي، تراجعت الإيرادات الكلية في 2015 لتبلغ 30.8 ٪ مقابل ٪33,3 في 2014 و35,8 ٪ في سنة 2013، في ظرف يتسم بانخفاض في قيمة إجمالي الناتج الداخلي، بينما بقيت نسبة الإيرادات خارج المحروقات إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مستقرة نسبيا، متراوحة بين 19.5 ٪ في 2013 و18,7 ٪ في 2014 وبالغة 20,3 ٪ في سنة 2015.[1]

[1] **لحسن دردوري، سياسة الميزانية وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنه الجزائر _ تونس** ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية ،جامعة الشهيد محمد خيضر بسكرة ،2013/ 2014 ص (261 - 262)

المبحث الثاني : دراسة تحليل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة للدولة

المطلب الأول: تحليل رصيد الميزان التجاري(2001-2015).

لقد مرت الجزائر بعدة تغيرات وتحولات اقتصادية خلال الفترة (2001-2015)، من بينها سير تنفيذ عقد شراكة الجزائر مع الاتحاد الأوربي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت في 2008، وظهرت آثارها على الاقتصاد الجزائري في 2009. ومنه وكذا مواصلة تحقيق التدهور الناتج عن تهاوي أسعار البترول في 2014 سنقوم بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري خلال هذه الفترة. والجدول التالي يبين رصيد الميزان التجاري وهو كما يلي.

جدول رقم(05): رصيد الميزان التجاري للفترة (2001-2015).

رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (2001-2015)

الوحدة : مليون دولار أمريكي

السنة	صادرات	واردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية
2001	19132	9940	9192	192
2002	18825	12009	6816	157
2003	24612	13534	11078	182
2004	32083	18308	13775	175
2005	46001	20357	25644	226
2006	54613	21456	33157	255
2007	60163	27631	32532	218
2008	79298	39479	39819	201
2009	45194	39294	5900	115
2010	57053	40473	16580	141
2011	73489	47247	26242	156
2012	71866	50376	21490	143
2013	64974	55028	9946	118
2014	62886	58580	4306	107
2015	34667	57102	-22435	-139

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائرhttp://www.banc-of-algeria.dz/

- (2005-2009): النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 11، سبتمبر 2010,21/12/2013، 19:01.
- (2010-2012): النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2014، 2014,21:23/05/09.
- (2012-2015): النشرة الإحصائية الثلاثية، رقم 25، مارس 2016، 2016,21:00/05/09.

يمكن ترجمة رصيد الميزان التجاري في الشكل البياني التالي:

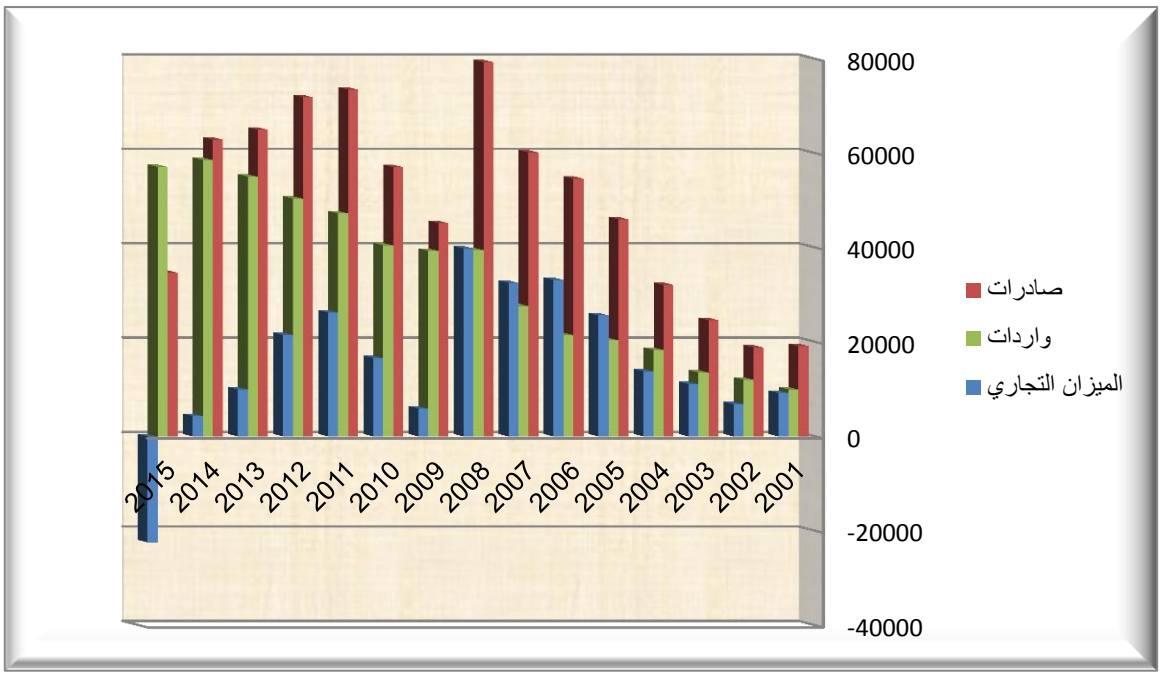

شكل رقم (08): تطور رصيد الميزان التجاري للفترة (2001-2015)

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (05)

من خلال الجدول والشكل السابقين، يتبين لنا أن الميزان التجاري سجل طيلة الفترة(2001-2015) فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2008 بقيمة 39819 مليون دولار وأدنى قيمة له عام 2009 بقيمة 5900 مليون دولار وما يفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل ()حيث أخذت الصادرات أدنى قيمة لها في هذا العام مما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها. ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 16580 مليون دولار وتراجع كبير في سنة 2014ب قيمة 4306 يعود هذا إلى سب تخوف الدولة من الأزمة وتهاوي أسعار البترول في السوق الدولية ومع مواصلة تراجعه حتي يحقق أدنى مستوي و في حالة عجز كبير ب قيمة 22435- سنة 2015 و هذا بنظر إلى قيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت ها الصادرات مقارنة بالسنوات السابقة.[1]

أسباب العجز الميزان التجاري الجزائري :

1. ارتفاع أسعار الغذاء في السوق الدولي : تعد الجزائر من أكبر المستوردين عالمي المادة القمح، و 2.5 مليون طن من القمح اللين و2.6 مليون طن من القمح الصلب، كما تتميز الجزائر بتموضعها في مقدمة الدول المستوردة للسكر في العالم ب267.9

[1] **بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، تخصص التجارة الدولية ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، المركز الجامعي بغرداية 2011/2010 ، ص 155

مليون دولار كل عام. إضافة إلى الحليب الذي تنتجه الجزائر بمعدل 2.2 مليار لتر سنويا، بينما يبلغ إجمالي الاستهلاك ثلاثة ملايين لتر من الحليب، ما يمثل عجز اضخم " لا، يتم معه إنفاق 600 مليون دولار سنويا، للوفاء بالطلبات المتزايدة على هذه المادة الحيوية. وقد أدت ارتفاع أسعار الغذاء في الأسواق الدولية إلى الرفع من فاتورة الاستيراد في الجزائر" . وقد أصبح ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق الدولية أحد الهواجس بالنسبة للدول التي تعتمد بشكل كبير على تلبية حاجيات سكاغا بالسلع المستوردة من الخارج، و هذا ما صرح به رئيس البنك الدولي – روبرت زوليك – في 23 جوان 2011 على هامش اختتام قمة وزراء الزراعة في باريس قائلا: «... إن العالم يمر بمرحلة غير عادية في تقلبات أسعار المواد الغذائية الأمر الذي يندر بالخطر الفعلي والحقيقي في وقوع أضرار يصعب أيجاد حلول لها وبالتالي فإن أعظم تحديد يواجه الدول النامية خاصة الضعيفة منها هو تقلبات الأسعار في السوق الدولية...»

2 انعكاسات اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي[1]: وقعت الجزائر في أفريل 2002 على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وذلك بهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية في ما بينها وإلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية. وعموما ان عدم تنوع الصادرات الجزائرية وضعف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة وعدم تطور القطاع الخاص بشكل كاف أدى إلى الإضرار بالجزائر كثيرا جراء توقيع اتفاق تجاري بحجم الشراكة مع رقعة اقتصادية تضم إليها 27 دولة منها ثاني دولة مصدرة في العالم وهي ألمانيا التي تساوي في منطق التجارة بين الدول نسبة 38% من إجمالي التجارة العالمية، وتشكل أول قطب صناعي في العالم بنسبة 26% من الناتج العالمي أي 15 تريليون دولار و هو ما يعادل 100 مرة الناتج الداخلي الخام في الجزائر. و قد خسرت الجزائر مند العمل بالتزامات الاتفاقية إلى غاية 2011 ما يقدرب 2.5 مليار دولار لصالح الجانب الأوروبي دون أن تجني من ذلك شيئا يستحق اذكر". كما أن آخر الإحصائيات المقدمة من طرف مصالح الجمارك الجزائرية تشير إلى أنه خلال عام 2013 استوردت الجزائر ماقيمته 28.58 مليار دولار من الاتحاد الأوروبي أي مايعادل 52.11 بالمائة من إجمالي الواردات الجزائرية ، في حين صدرت للاتحاد ماقيمته 42.77 مليار دولار (معظمها غاز ونفط) ، مايعادل 64.89 بالمائة من إجمالي صادراتها. وهو ما يوضح ارتباط الاقتصاد الجزائري الكبير في معاملاته التجارية مع دول الاتحاد. أما إذا تم استثناء قطاع المحروقات فان الميزان التجاري يظهر اختلالا كبيرا في معدلات التبادل حيث تستورد الجزائر من الاتحاد 8 دولار مقابل كل دولار تصدره إليه".

3 تقويض فرص نمو الصادرات خارج المحروقات وتنويع الاقتصاد: يسهم الإفراط في الاستيراد في إغراق السوق الجزائري بالسلع الأجنبية ومن ثم عزوف المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المنتجة ما يعرقل تمو الإنتاج الوطني ومن ثم فرص تنويع الاقتصاد الجزائري بعيدا عن المحروقات وبالتالي عدم إنشاء فرص العمل الكافية لمكافحة البطالة المنتشرة في البلاد لاسيما بين الشباب.

إن الميزان التجاري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية البلد الاقتصادية، وهذا عد معرفة وتحديد حالته التي تكون إما فائض أم عجز.

وبعد تحليل كل من الواردات والصادرات وجدنا أن الواردات تربط الجزائر بالخارج عن طريق استيراد مستلزمات وحاجيات لم تستطع تلبيتها وتغطيتها على المستوى الدولي، وتعمل الصادرات على جلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية حيث ترتبط الصادرات والاستثمارات بعلاقات تشابكيه تبادلية،فالاستثمار يأتي بالتكنولوجيا الحديثة التي تساهم في تنويع المنتج وتحسين جودته وربطه بالأسواق الخارجية، والصادرات تسمح بزيادة رأس المال الذي يؤدي إلى التوسع في الإنتاج وإنشاء صناعات جديدة.

[1] مراد يونس ، عبد الحميد مرغيت ، **مستقبل الإنفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو الفرط للواردات** ، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"،المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل الجزائر يوم 25أفريل2016.

المطلب الثاني :تحليل وضعية الموازنة العامة في الجزائر في الفترة 2001_2015

يعبر رصيد الميزانية العامة عن الفرق بين الإيرادات العامة والنفقات العامة خلال فترة زمنية محددة عادة سنة، ويمكن لهذا الرصيد أن يكون سالبا (عجز)، أو موجبا (فائضا) أو صفرا.

و المتتبع للموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015) يلاحظ أن العجز قد طغى عليها في معظم سنوات هذه الفترة، والجدول الموالي يوضح رصيد الموازنة العامة خلال الفترة (2001-2015):

جدول رقم (06)رصيد الموازنة العامة في الجزائر من 2001-2015

مليار دينار جزائري

السنة	الإيرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
2001	1489,9	1321	168,9
2002	1603	1550,6	52,4
2003	1974,3	1690,2	284,1
2004	2223,2	1891,8	331,4
2005	3076,9	2052	1024,9
2006	3639,5	2453	623,9
2007	3679,9	3092,7	587,2
2008	5190,2	4191	999,2
2009	3675,1	4246,3	-571
2010	4375,2	4466,9	-917
2011	5790,1	5853,6	-635
2012	6339,3	7058,1	-719
2013	5957,5	6024,2	-667
2014	5718,9	6995,7	-1277
2015	5103,1	7656,3	-2553

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http/www.bank-of-algeria.dz

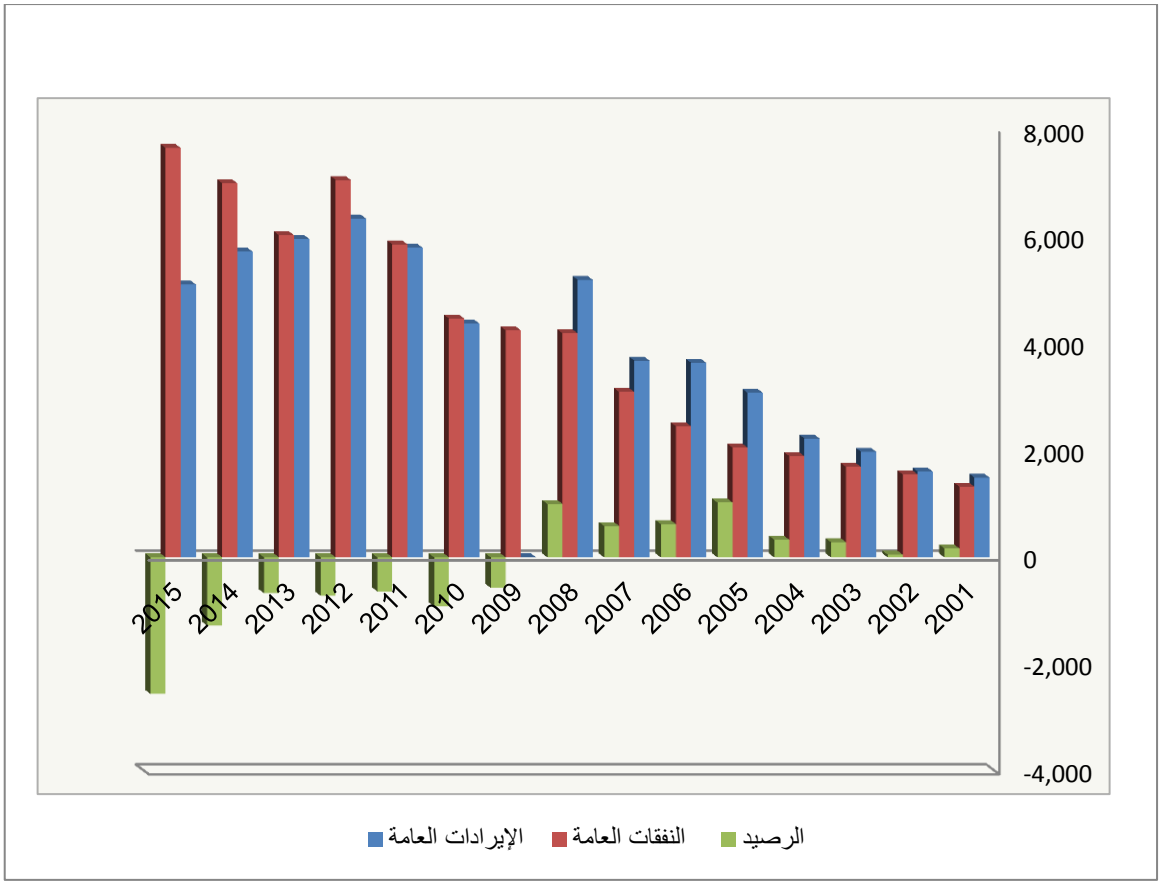

شكل رقم (09)رصيد الموازنة العامة في الجزائر من 2001-2015

تطور رصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر لقد كان للسياسة الميزانية للجزائر خلال الفترة 2001/2015 أثرها الواضح على الوضعية العامة للموازنة ، فانتهاج سياسة إنفاقية توسعية أدى إلى تزايد كبير في حجم الإنفاق العام خصوصا وأن الجزائر شرعت في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي عبر عدة مراحل خلال هذه المرحلة وهو ما تطلب غلافا ماليا ضخما يساهم بشكل كبير في ارتفاع النفقات العمومية للميزانية ومن جهة أخرى نلاحظ أنه خلال هذه الفترة انتعشت أسعار البترول وهو ما انعكس إيجابا على الوضعية المالية للدولة حيث استغلت هذه الفوائض المالية في إنجاز المشاريع التنموية.[1]

و قد كان رصيد الموازنة فائض خلال السنوات المالية السابقة إلى غاية 2009 ، ففي سنة 2001 حققت الموازنة العامة للدولة فائض بمقدار168.9مليار دينار جزائري وارتفع هذا الفائض ليصل إلى 1024.9 مليار دينار سنة 2005 أما في سنة 2006 فلقد حققت الموازنة العامة فائضا يقدر بـ 623.9 مليار وبعد ذلك تقلص هذا الفائض خلال 2007 و2008 ليصل إلى 87.2 مليون دينار و 999.2 مليار دينار على التوالي ، حيث كانت سنة 2009 نقطة التحول في رصيد الموازنة فبعد الأزمة المالية العالمية شهد العالم ركودا اقتصاديا مس معظم دول العالم وانخفض الطلب العالمي على النفط وهو ما أدى إلى انخفاض أسعارها ما أثر على إيرادات الجباية البترولية حيث انخفضت سنة 2009 إلى 3675.1 مليار دينار بعدما كانت5210.2 مليار دينار سنة 2008. ولكن في سنة 2010 ومع الارتفاع المحسوس لأسعار النفط ارتفعت معها إيرادات الجباية البترولية حيث وصلت الى 4375.2

[1] **زكاري محمد ،دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الاقتصادي في الجزائر 1970/ 2012**، شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ،جامعة امحمد بوقرة بومرداس 2014/2013 ، ص 85

مليار دينار وهو ما أدى إلى انخفاض العجز الموازني ليصل –74 مليار دينار ومع انتعاش أسعار النفط سنة 2011 واصل عجز الارتفاع إيرادات الجباية البترولية اما سنة 2012 فارتفع العجز بشكل كبير ليصل الى 58.6 مليار دينار جراء الارتفاع الكبير في الانفاق العام فقد ارتفع من 5853.6 مليار دينار سنة 2011 الى 7169.9 مليار دينار سنة 2012 و إذا كان عجز الميزانية المعتبر لسنة 2015 قد حدث إثر الانخفاض المفاجئ والواسع لأسعار البترول فإنه يجدر التذكير أن العجز لسنة 2014، الذي لا يقل اعتبارا، قد وقع في الوقت الذي كان سعر البرميل يجاور 100 دولار. إن هذه الهشاشة المعتبرة ، التي تبينها العجوزات المتتالية للمالية العامة ناتج على حد السواء ، عن انخفاض الجباية البترولية وعن ضعف الضريبة العادية وكذا عن الارتفاع الواسع للنفقات العمومية بدءاً من سنة 2010.

و منه وبعد قرابة عشرية من الفوائض سجل إجمالي رصيد عمليات الخزينة عجزا والسبب يرجع إلى أن هذا العجز لم يكن عجز حقيقي أو فعلي وهذا ما بينته حسابات الخزينة العامة الجزائرية، حيث أن خزينة الجزائر عرفت فائضا منذ عام 2000 إلى 2007، وهذا بسبب ارتفاع إيرادات المحروقات ارتفاعا كبيرا عن ما كان يقدر في قوانين المالية السنوية بسبب ارتفاع اسعار البترول والجدول التالي (07) يوضح رصيد الخزينة العامة في الجزائر ابتداء من عام 2001 إلى 2015

جدول رقم (07)رصيد الخزينة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2001–2015

الوحدة : مليار دينار جزائري

السنة	ايرادات المحروقات	إيرادات خارج المحروقات	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	الفائض أو العجز النقدي
2001	1001,4	488,5	1489,9	1321	168,9
2002	1007,9	595,1	1603	1550,6	52,4
2003	1350	624,3	1974,3	1690,2	284,1
2004	1570,7	652,5	2223,2	1891,8	331,4
2005	2352,7	724,2	3076,9	2052	1024,9
2006	2799	840,5	3639,5	2453	623,9
2007	2796,8	883,1	3679,9	3092,7	587,2
2008	4088,6	1101,6	5190,2	4191	999,2
2009	2412,7	1262,4	3675,1	4246,3	-571
2010	2905	1470,2	4375,2	4466,9	-917
2011	3979,7	1810,4	5790,1	5853,6	-635
2012	4184,3	2155	6339,3	7058,1	-719
2013	3678,1	2279,4	5957,5	6024,2	-667
2014	3388,3	2330,6	5718,9	6995,7	-1277
2015	2373,5	2729,6	5103,1	7656,3	-2553

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر http/www.bank-of-algeria.dz

يلاحظ من الجدول أن رصيد الخزينة العامة خلال الفترة 2000 إلى 2007 كان موجب أي أن هناك فائض، ويرجع هذا الفائض إلى ارتفاع إيرادات المحروقات الناجم عن ارتفاع أسعار البترول ، وإزاء الارتفاع في أسعار البترول عن السعر المرجعي 19 دولار للبرميل الذي تقدر عليه الإيرادات البترولية أنشأت الجزائر صندوق لامتصاص الفائض من إيرادات المحروقات سمي " صندوق ضبط الموارد".

ما يلاحظ من الجدول (07)أن الرصيد السالب قد غطى على موازنات فترة الدراسة فخلال السنوات( ) تزايد العجز الموازني بدأ واضحا وهذا توازيا مع زيادة النفقات رغم الزيادة كذلك في الإيرادات التي لم تستطع تغطية النفقات الكلية خاصة نفقات التسيير التي تزايدت في هذه السنوات، وهذا عكس نفقات التجهيز الشكل رقم () فنفقات التسيير تستعملها الدولة في تسيير مصالحها العمومية من نفقات الموظفين والأعوان والمعدات المرتبطة بتسيير المرافق العمومية.

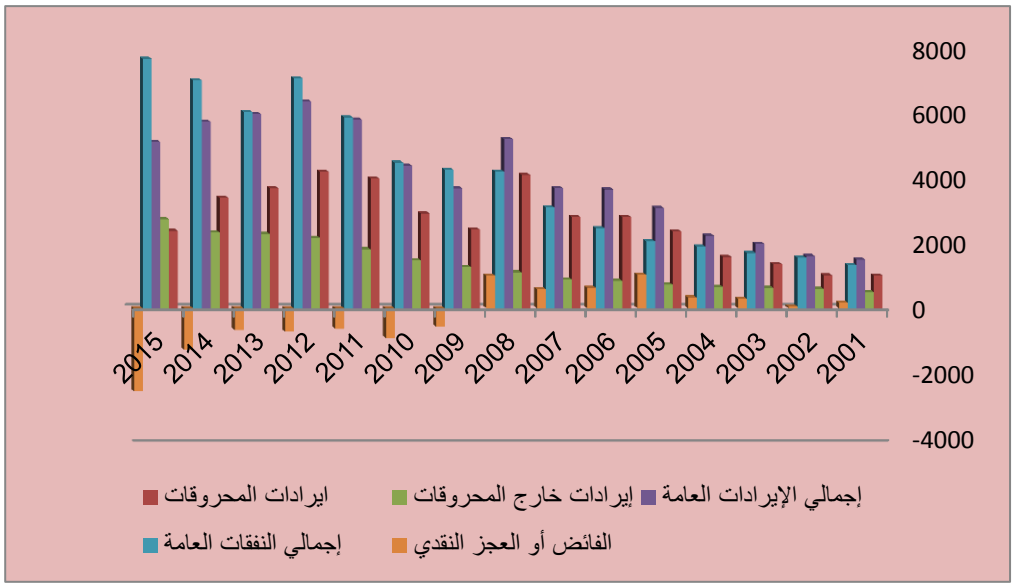

شكل رقم (10)رصيد الخزينة العامة في الجزائر خلال الفترة من 2001-2015

أما العامل الثاني فهو شروع الدولة بتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي وسياسة اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود عن طريق الزيادة في النفقات الموجهة خاصة إلى الاستثمار في البنى التحتية والمنشآت القاعدية ومشاريع الإسكان بالإضافة إلى تحسين مستوى المعيشة. وكله هذا نتيجة عودة الاستقرار السياسي

أسباب تفاقم العجز المزمن الملازم للميزانية العامة

لقد عرفت الميزانية العامة زيادة بوتيرة متصاعدة ، وقد صاحب هذا النمو عجز لازم الميزانية العامة في معظم الوقت ، بالنظر لتراكم أسبابه، والتي منها:[1]

أولا: صعوبة التحكم في حجم النفقات العامة التي تزداد تضخما سنة بعد أخرى، مما يستلزم عادة النظر في نجاعتها .

[1] **بن عزه محمد ،ترشيد سياسة النفقات العامة بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية وقياسية الجزائر** ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص تسيير المالية العامة، جامعة الشهيد بوبكر بلقايد ، 2015/2014 ص(124 127)

وذلك أن تسيير الأموال العمومية بصفة عقلانية ، يفرض حتما تسييرا أكثر عقلانية، يساهم في تحسين الفعالية ، وإضفاء المزيد من الشفافية على النفقات العامة ولا سيما نفقات التجهيز . إن النفقات العامة للميزانية مثل تخصيص الموارد لفائدة القطاعات الاقتصادية أو الفئات الاجتماعية في إطار ميزانية الدولة الاجتماعية تتطلب اتخاذ عدة إجراءات لإعادة التوازن الاقتصادي لصالح القطاعات الواعدة التي تزخر بإمكانيات نمو عالية ، وكذا لصالح الفئات الاجتماعية المحرومة.

ثانيا: اعتماد الميزانية العامة على عائدات الجباية البترولية لتمويل العجز ، وهي إيرادات غير عادية بالنظر لما يتمتع به هذا المصدر من حساسية عالية للتغير في سعر البترول.

ثالثا: ضعف حصيلة الجباية العادية ، لعدة أسباب تضعف من كفاءة النظام الضريبي . ولكن هل كان ممكنا للجباية العادية أن تحصل على نتيجة أفضل خلال هذه المرحلة ؟ . وهذا السؤال يحمل حتما على طرح إشكالية نوعية التحصيلات الجنائية ، خاصة وقد تم في الماضي إجراء دراسات كشفت عن عدم وجود متابعة جدية لدى كبار المكلفين بالضريبة وضيق قاعدة الجباية العادية .

رابعا: ثقل عبء الديون العمومية على الميزانية العامة للدولة ، ومما زاد في تفاقمها كون سياسة الميزانية وسياسات القرض في الجزائر تشكلان المصادر الرئيسية لتمويل النشاط الاقتصادي ، وينجر عن ذلك حتما اندماج خدمة المديونية بشكل قوي في الميزانية . علما إن الديون العمومية تتشكل من اجتماع ثلاثة عوامل هي:

1 – تطهير المؤسسات العمومية.

2– خسائر الصرف التي تحملتها الخزينة العمومية.

3– عملية حشد موارد مالية خارجية من أجل التسيير العادي.

خامسا: تنامي ظاهرة الاقتصاد الموازي[1]: يعتبر الإفراط في الاستيراد عاملا مساعدا في نمو الاقتصاد الموازي من خلال انتشار ثقافة العيش على هوامش قطاع التجارة الخارجية (الاستهلاكية) في ظل ارتفاع مستويات البطالة بين الشباب من جهة وجمود سوق العمل من جهة أخرى." ووفقا لتقرير وزارة المؤسسات الصغرى والمتوسطة والصناعات الصغرى والمتوسطة فإن الاقتصاد غير الرسمي أدى دور المتنفس في بيئة عرفت تطبيق مخططات إعادة الهيكلة الصناعية وتسريح العمال وتنازل الدولة عن الفضاء الاقتصادي" ، مما أدى إلى تنامي العديد من الآفات الاقتصادية مثل ظاهرة تقليد العلامات التجارية، وزيادة حدة التهرب الضريبي الذي قدر عام 2011 بمبلغ 220 مليار دج ".

[1] مراد يونس ، عبد الحميد مرغيت ، **مستقبل الإنفتاح التجاري في الجزائر في ضوء النمو الفرط للواردات** ، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"،المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة محمد الصديق بن يحيي جيجل الجزائر يوم 25أفريل2016.

المطلب الثالث :تحليل بين رصيد الميزان التجاري ورصيد الموازنة العامة للدولة في الجزائر في الفترة 2001_2015

جدول رقم (08) مقارنة رصيد الميزان التجاري مع وضعية الموازنة العامة في الجزائر من 2001-2015

مليار دينار جزائري

السنة	رصيد الميزان التجاري	رصيد الموازنة العامة	رصيد صندوق ضبط الموارد
2001	715.47	168.9	171
2002	548.15	52.4	27
2003	854.61	284.1	320
2004	1023.04	331.4	721
2005	1927.9	1024.9	1842
2006	2420.4	623.9	2931
2007	2297.3	587.2	3215
2008	2522.9	999.2	4280
2009	492.8	-571	4316
2010	1321.7	-917	4842
2011	1931.6	-635	5381
2012	1997	-719	5633
2013	931.6	-667	5563
2014	345.9	-1277	7226
2015	-1711.6	-2553	2072

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على موقع بنك الجزائر

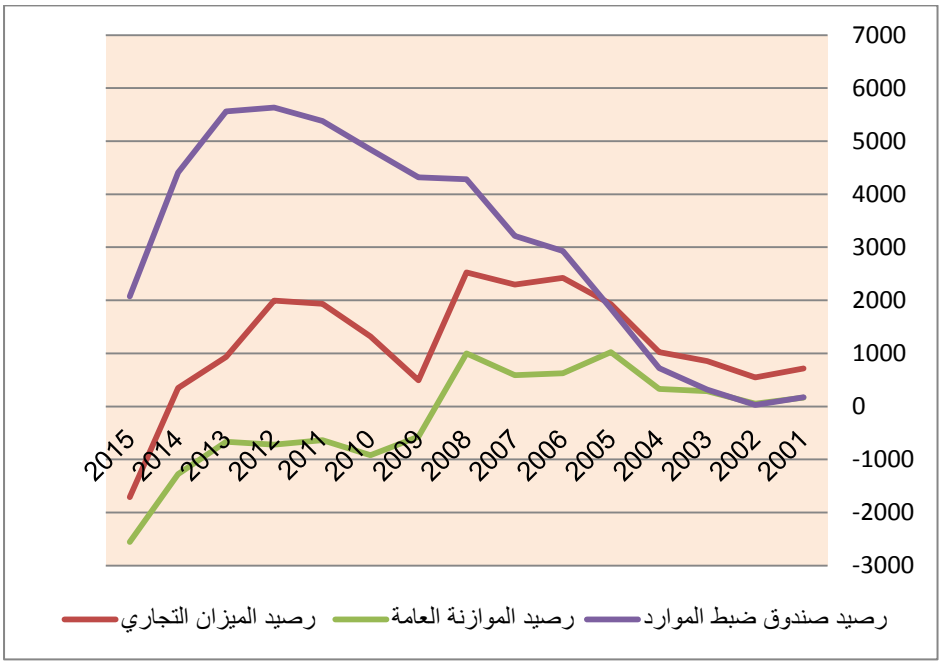

منحنى رقم (11) مقارنة رصيد الميزان التجاري مع وضعية الموازنة العامة ورصيد صندوق ضبط الإرادات في الجزائر من 2001-2015

إن الإيرادات الناجمة عن صادرات المحروقات التي شهدت تراجعا معتبرا خلال سنة 2015 43.7 % وكانت لها عواقب سلبية وعلى هدا الأساس فقد، زادت الوضع تفاقما مقارنة بسنة 2014 وحتى بالسنوات ما قبلها.

وتبين معطيات سنة 2015 المتعلقة بوضع الميزانية في العجز الكبير الذي أصاب الخزينة العمومية ، بينما لم يسجل صندوق تنظيم الإيرادات أية قيمة جبائية مضافة خلال نفس الفترة (مقابل 292 مليار دج من القيمة المضافة في جوان 2014) .يتوقع لموارد صندوق تنظيم الإيرادات أن تشهد تراجعا في 2015 بفعل اللجوء المفرط من اجل تغطية العجز المالي خلال تلك الفترة . إذ تقلصت موارد الصندوق بأكثر من 33 % مند جوان 2014 (3441.3 مليار دج ، منها أكثر من 967 مليار من الاقتطاعات إلى غاية نهاية شهر جوان 2015 (4408 مليار دج في 2014) .[1]

وفيما يخص تحصيل الضرائب فان المبلغ المحصل عليه يكشف على ركود الميزانية خلال سنة 2015 بمداخيل ضريبية اقل بالنسبة للفترة المتراوحة إلى غاية شهر مارس 2014 (-33.5 %) بمبلغ 1243 مليار دج فقط ومقابل هذا الانخفاض الشديد في حجم التحصيلات الضريبية للنفط ، استمر حجم العجز في الارتفاع من 755 مليار دينار في جوان 2014 إلى 1157 مليار دينار في نفس الفترة من 2015 (+53.2 %).

وبشان سياسة الميزانية المالية ، يبدو أن الحكومة تفضل رفع تحصيل الضرائب العادية لتعويض الخسائر وان كان هدا التعويض ضئيلا بالنسبة للعجز المسجل .

والسبب لهذا هو الانخفاض الهام في عائدات الميزانية لاسيما تلك الخاصة بالجباية النفطية المميزة التي شهد حجمها انخفاضا شديدا بالنسبة لسنة 2014 (1243 مليار دج أي بتنفيذ نسبته 72 % فيما يخص قانون المالية التكميلي لسنة 2015 مقابل 1577.7 مليار دينار في نفس الفترة)

ومقابل في الموارد العادية بنسبة 10.7 % (1409 مليار دج) مما يعكس إستراتيجية الحكومة المتعلقة بالسياسة المالية الرامية إلى تحسين جباية الضرائب العادية لتعويض الخسائر.

جدول رقم: وضعية عمليات الخزينة (مليار دينار)

	جوان 2014	جوان 2015
الجباية النفطية المنصبة في الميزانية	1577.7	1243.1
المواد العادية	1272.9	1409.4
نفقات الميزانية	3529.7	3807.8
التشغيل	2271	2428.9

[1] **المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة نوفمبر 2015 ص41**

المعدات	1258.6	1378.8
الرصيد الإجمالي للخزينة	755.2 –	1157.4–

إن لحجم النفقات العمومية التي هي المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي دخل كبير في تزايد العجز العمومي ، إذ أن مبلغها تجاوز 3807 مليار دينار إلى غاية نهاية شهر جوان 2015 ، أي بنسبة +7.8 % بالنسبة لسنة 2014 التي كانت النفقات فيها موجهة أساسا إلى التشغيل (+158 مليار دج) مقابل زيادة اقل في قيمة ميزانية المعدات وذلك رغم ارتفاع نسبته 9 % بالنسبة لنفس الفترة لسنة 2014 (1378 مليار دينار).

سوف تشهد قدرة تمويل الخزينة انهيارا شديدا في أواخر سنة 2015 بحيث أنها كانت قد بدأت في التقلص في نهاية سنة 2014 (4488 مليار دج) وذلك قبل انهيار قطاع النفط .

بناء على قاعدة سعر 100 دولار على مستوى السوق ، فقد توقع قانون المالية لسنة 2015 عائدات جبائية إجمالية تقدر ب 4684.6 مليار دينار (+ 11.6 % بالنسبة لاختتام سنة 2014) لميزانية ارتفعت نسبتها ب 15.7 % بالنسبة لقانون المالية لسنة 2014 .

ومن شأن هذا الفارق في النفقات والإيرادات أن يكون سببا في عجز مالي يقدر ب 173 4 مليار دينار ، أي بنسبة 22 % للناتج الداخلي الإجمالي .

وقد بلغت نفقات التشغيل زيادة قدرها 257,8 مليار دينار، أي ارتفاع نسبته 5,5%، منها 1711,7 مليار دينار مخصصة للتحويلات الاجتماعية والتي تمثل أكثر من 9% من الناتج الداخلي الإجمالي المتوقع.

واعتبارا للوضع الظرفي الصعب، وبشأن قانون المالية التكميلي لسنة 2015، فإن تحضيره على أساس سعر برميل النفط هو أكثر واقعية (60 دولار في السوق) من ذلك الذي حدده قانون المالية الأولي (100 دولار) قد أحدث تعديلات هامة في التقديرات الرسمية.

أول ما يقع عليه الضرر هي الميزانية العمومية والتعديل سيتم بالطبع في ميزانية المعدات، بحيث بقيت النفقات الجارية، التي غالبا ما لا يمكن تقليصها، مستقرة ولم تقلص إلا بمبلغ 104 مليار دينار نتيجة إعادة توزيع القروض في ميزانية التشغيل، بينما شهدت ميزانية المعدات انخفاضا نسبته 2,7%، إذ أنها انتقلت من 3885,8 مليار دينار في قانون المالية الأولي إلى 3781,45 مليار دينار في قانون المالية التكميلي لسنة 2015.[1]

[1] http/www.bank-of-algeria.dz

وكانت التوترات التي أصابت الأجور شديدة، لاسيما بخصوص مسألة التقويم الناجم عن إلغاء المادة 87 مكرر والذي تحتسب تكلفته بدءا من شهر جانفي 2015. كما أن عجز الخزينة المتوقع شهد هو الآخر تعديلا سلبيا في إطار القانون المالي التكميلي لسنة 2015، وقدر هذا الجزء بـ3801 مليار دينار، كما أنه تأثر إيجابا نتيجة التحسن الذي طرأ على إيرادات الميزانية المرتقبة لنهاية سنة 2015، الناتج عن بعض التعديلات من النوع التجاري العام و تحسين تغطية الموارد العادية.

إن الأزمة التي بدأت في جوان 2014 والتي يبدو أنها قد تؤثر سلبا على المالية العمومية إن لم تهيأ عناصر بديلة لنقص الموارد المالية. وتجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الدولي في تقريره عن الجزائر في 2014 كان قد حذر من تمديد فترة انهيار الأسعار وعواقبها على العجز في الميزانية وميزان المدفوعات و الميزان التجاري .

السياسات المنتهجة من الدولة لمعالجة عجز الموازنة [1]

أمام معضلة الانخفاض الحاد لعائدات البلاد نتيجة فقدان برميل النفط 45% من قيمته، اضطرت الحكومة لتحميل المواطن جزءا من الأعباء والعودة إلى فرض ضرائب جديدة أو رفع أخرى.

في قراءه لمشروع قانون المالية 2016 سلسلة من التدابير الجبائية التي ستساهم في ارتفاع أسعار بعض المنتجات، منها السيارات والوقود وأجهزة الإعلام الآلي. وهذه الزيادات ستمس أيضا قطاعات متصلة، مثل النقل العمومي بالنسبة لرفع سعر المازوت، والخدمات بالنسبة لأسعار أجهزة الإعلام الآلي، فضلا عن تسقيف استهلاك الطاقة الكهربائية للأسر.

وعلى ضوء هذه المعطيات، سيجد الجزائريون أنفسهم في مواجهة ارتفاع تكاليف العيش خارج ارتفاع أسعار مواد الاستهلاك والمواد الغذائية التي تواجه سنويا موجة تضخمية، حيث يتعين عليهم تسديد تذكرة أعلى في نقل عمومي لا يفي بالغرض أساسا نتيجة ارتفاع سعر المازوت، وزيادة أسعار المركبات نتيجة زيادة في قسيمات السيارات ، فضلا عن خدمات الإنترنت وأسعار الكهرباء وأعباء الهاتف النقال. ومن الواضح أن حكومة وجدت نفسها أمام عدة خيارات صعبة،لتحقيق التوازنات يتعين التعامل معها مع انهيار أسعار النفط بأكثر من 45% خلال سنة، وانخفاض الإيرادات، وارتفاع العجز في الميزانية والخزينة إلى حوالي 54 مليار دولار، مع تسجيل ارتفاع معتبر للتحويلات الاجتماعية التي بلغت في قانون المالية 2016 حوالي 17.2 مليار دولار، أو ما نسبته 9.8% من الناتج المحلي الخام، والجدل القائم حول مسألة الدعم المباشر وغير المباشر.وأمام هذه المعادلة الصعبة، ارتأت حكومة اعتماد نظام التسقيف في استهلاك المواد الطاقوية من كهرباء ووقود، ما يعني أنه من الآن فصاعدا من يستهلك أكثر سيدفع أكثر حسب الحكومة. وإن كان نظام التسقيف معتمدا من قبل في الكهرباء.

كما تم اتخاذ قرار بوقف عمليات التوظيف في الوظيف العمومي والقطاع التابع للدولة، وتفعيل عملية الإحالة على التقاعد بعد سن 60 سنة. علما أن كتلة أجور الوظيف العمومي تقدر بحوالي 35 مليار دولار.

التخلص التدريجي من الدعم الاجتماعي

وتتجه حكومة تدريجيا إلى مراجعة سياسة الدعم والتخلي عنها جزئيا، مع اعتماد نظام التسقيف خاصة في مجال استهلاك الطاقة،

[1] حفيظ صواليلي، مقال بعنوان **قانون مالية 2016 بداية السنوات العجاف في الجزائر**،جريدة الخبر ،عدد 82431 ،23 اكتوبر 2015

وإن كان قائما في مجال استهلاك الكهرباء من قبل، ففي مشروع قانون مالية 2016، تم تأكيد نظام التسقيف في استهلاك الكهرباء، مع فرض رسم على القيمة المضافة بـ7% لاستهلاك لا يتجاوز 125 كيلووات في الساعة، وهو معدل الأسر والعائلات على العموم، ورفع القيمة إلى 17% في حالة تجاوز السقف المذكور، وفي الواقع لا يختلف النظام المقترح عن ذلك الموجود حاليا، فبالنسبة للزبائن المستهلكين العاديين من الأسر فإن قيمة 125 كيلووات في الساعة تُفوتر بقيمة 1779 دينار جزائري دون حساب الرسوم، بالمقابل تتم فوترة باقي الاستهلاك بـ4179 دينار للكيلووات في الساعة، والمستجد هو فرض 17% على المستهلكين الكبار، وعليه فإن المواطن العادي غير معني إجمالا بالإجراء.

بالمقابل، فإن الحكومة تسعى، من خلال رفع الرسم على القيمة المضافة، لبيع ''المازوت'' بتقليص الفارق بين السعر الدولي والمحلي المدعم، وبتجميد السعر منذ سنوات، حيث نص قانون المالية 2016 على تعديل معدل الرسم على القيمة المضافة من 7 إلى 17%. فضلا عن ذلك تم تعديل الرسم على المنتجات البترولية من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 5 دينار للتر بالنسبة للبنزين الممتاز ودون رصاص، وإلى 4 دينار للبنزين العادي وتعديل الرسم بالنسبة للمازوت من 0.01 دينار للتر حاليا إلى 2 دينار للتر، وهو ما سيرفع البنزين بأنواعه من 1 دينار إلى 1.3 دينار في اللتر الواحد حسب الأنواع تقريبا، ولكن ارتفاع السعر يمكن أن تكون له انعكاسات على قطاعات النقل التي تستخدم هذا الوقود، فضلا عن الفلاحة، علما أن سعر المازوت يقدر حاليا بـ13.7 دينار للتر، بينما يقدر سعر البنزين الممتاز بـ23 دينار و21.2 دينار للبنزين العادي.

السياسات المنتهجة من الحكومة للحد من عجز الميزان التجاري:[1]

ويكشف قانون مالية 2016 عن توجه ''اضطراري'' للحكومة، أمام توقعات استمرار تدني أسعار المحروقات والعائدات، وتقليص الواردات بقرارات إدارية، مع فرض رخص الاستيراد على منتجات منها السيارات والإسمنت، بعد توقع عجز في الميزان التجاري يفوق 12 مليار دولار، إذ يتوقع قانون مالية 2016 انخفاض صادرات المحروقات التي تمثل حوالي 96%، وقيمة الصادرات إلى 26.4 مليار دولار، بتراجع نسبته 21.9%، مقابل واردات تصل إلى 54.7 مليار دولار دون حساب الخدمات.

1 تخفيض سعر صرف الدينار :

اعتمدت الحكومة في مشروع قانون المالية 2016 على سعر صرف معدل يقدر بـ98 دينارا لدولار واحد، بعد أن كان سعر الصرف في 2012 يقدر بـ77.55 دينار لكل دولار. ويتضح أن الحكومة تلجأ إلى تخفيض سعر صرف الدينار أمام زيادة العجز في الميزانية وميزان المدفوعات، فضلا عن محاولة ضبط الواردات، حيث فقد الدينار حوالي 20% من قيمته أمام الورقة الخضراء.

تبيّن الإحصائيات المعتمدة في عرض قانون مالية 2016، أن مراجعة صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار كان معتبرا خلال الفترة الممتدة بين 2012 و2015، وتعدى توقعات قوانين المالية التي اعتمدت على معدل سعر صرف يقدر بحوالي 79 دينارا لكل دولارا في قانون مالية 2015.

واستنادا إلى الأرقام المقدمة، فإن معدل سعر صرف الدينار عام 2012 بلغ 77.55 دينار، بينما بلغ المتوسط عام 2013 حوالي

[1] **خالد بوراس ، فؤاد دلول ،أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر** ، مذكرة ماستر غير منشورة ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد العربي التبسي ،2016/2015 ص (66 65)

79.38 دينار، ليرتفع إلى الصرف إلى 80.56 دينار للدولار الواحد عام 2014، ويتضح أن تقلبات صرف الدولار أمام الأورو انعكست على الدينار الجزائري الذي يعتمد على سلة من العملات لتقدير سعر صرفه، ومع ذلك، فإنه عرف أكبر فارق مع الدولار، ولكن انزلاق الدينار ينم أيضا عن توجه حكومي في محاولة لتقليص حجم وقيمة العجز المتنامي ولو حسابيا.

2 رفع قيمة الحقوق الجمركية

بالمقابل، قررت الحكومة فرض حقوق جمركية بـ15% على أجهزة الإعلام الآلي المستوردة، في محاولة منها تقليص الواردات للمادة النهائية والتوجه إلى التركيب والتجميع. تجدر الإشارة إلى أن التجهيزات المصنفة ضمن الموقع التعريفي الجمركي 8471، والذي يشمل تجهيزات الإعلام الآلي والكمبيوتر، تفرض عليها حقوق جمركية بـ5% ورسم على القيمة المضافة بـ17.%.[1]

[1] حفيظ صواليلي، مقال بعنوان **قانون مالية 2016 بداية السنوات العجاف في الجزائر**،جريدة الخبر ،عدد 82431 ،23 اكتوبر 2015

خلاصة الفصل الثاني

ومن خلال الدراسة التي قمنا بها في هذا الفصل والمتمثلة في تحليل التركيبة لسلعية للميزان التجاري الجزائر من الصادرات والواردات وتحليل النفقات والإرادات للموازنة العامة للدولة في المبحث الأول أما في المبحث الثاني فقد قمنا بتحليل رصيد الميزان التجاري(2001-2015) في المطلب الاول تبين أنه حقق عجز إلا في سنة 2015 وهذا بسبب أزمة تهاوي أسعار البترول في الأسواق العالمية الى جانب ارتفاع المستمر في الواردات أما في المطلب الثاني تعرضنا الى رصيد الموازنة العامة للدولة وتحقيقها للعجز منذ 2009 و الأسباب وراءها من صعوبات التحكم في حجم الإنفاق وغيرها من الأسباب وحاولنا في الأخير إبراز أهم السياسات والتدابير التي انتهجتها الحكومة للمواجهة العجوزات في كل من الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة .

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

هدفت الدراسة لإبراز العلاقة بين رصيد الميزان التجاري في تحديد وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2001-2015 ، وكذا للدور الذي يقوم به الفائض في الميزان التجاري في تمويل الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية وأسباب التراجعة وتحقيق الميزان التجاري العجز في 2015 والسياسات المتخذه لقليل الواردات من أجل مواجهة هذا العجز وانعكس ذالك بضرورة على الموازنة العامة من خلال تطبيق سياسات التقشف و تقليل نفقات وبصفه عامة ورفع الضرائب .

حاولنا في دراستنا الإّجابة على الإشكالية التي تدور حول إبراز الدور الذي يقوم به رصيد الميزان التجاري في تحديد وضعية الموازنة العامة للدولة واستخدمنا في ذالك المنهج الوصفي و التحليلي

1 نتائج اختبار الفرضيات:

ومن خلال الفصلان في هذه المذكرة وانطلاقا من الفرضيات الأساسية تم الوقوف على أهم جوانب الموضوع لهذا أردنا إختبار صحة الفرضيات من عدمها :

1 أحد أسباب تحقيق الموازنة العامة للدولة عجز هو النمو المستمر للنفقات والتراجع الارادات وتطبيق برامج نمو الإقتصادي والمشاريع الضخمة وقلة الرقابة على المال العام صحيحة ولكن ناقصة

2 الزياده في حجم الواردات وتراجع الصادرات بسبب تهاوى اسعار النفط هو سبب وقوع عجز في الميزان التجاري الجزائري وعدم تنوع هيكل الصادرات و الإعتماد على مصدر واحد ريعي لتمويل الإقتصاد صحيحه في الشق الأول وناقصة في الشق الثاني

3 وجود علاقة قوي تربط بين رصيد الميزان التجاري والموازنة العامة للدولة والمتمثلة بتحديد بصادرات من المواد الطاقوية و عائد من الجباية البترولية صحيحة ولكن ناقصة لأن عجز الميزانية منذ 2009 الى 2014 كان الميزان التجاري يحقق في فوائض ولكن في 2015 حقق عجز على إثره دقة الحكومة ناقوس التقشف أي علاقة مترابطة ومتشابكة وقوية لأن الصادرات النفطية 97 **%** تغذي إرادات الميزانية 60**%**

2 نتائج الدراسة :

1 للميزان التجاري دور فعال من خلال الرصيدة الموجب الذي يساعد تحقيق التنمية الإقتصادية للدولة

2 كما يبين الميزان التجاري مدى متانة هيكل اقتصاد البلد من خلال هيكل الصادرات والواردات السلعية

3 ان سياسة الإنفاقية المتبعه في الجزائر وخاصة في السنوات الأخيرة أثر بسلب على وضعية الموازنة العامة للدولة و الهدر هو السبب الرئيسي

4 يعتبر العائد من الجباية البترولية هو المغذي الرئيسي للموازنة العامة بنسبة 60 **%**

5 تردي وتراجع الكبير في موارد الجباية العادية والإرادات العادية

3 الاقترحات وتوصيات :

انطلاقاً من النّتائج السابقة يمكنّنا تقديم بعض الاقتراحات والتّوصيات وهي كما يلي :

1 تنويع هيكل الصادرات في الميزان التجاري بالإعتماد على موارد للتحقيق الميزة نسبية مثل المنتوجات الفلاحية وقطاع السياحة

2 ترشيد النفقات من خلال الرقابة عليها والزيادة في الإرادات وتنويعها

3 الزيادة في التسهيلات من خلال منح فرص الاستثمار في الجزائر

4 الأفاق المستقبلية :

وفي الأخير ورغم الصّعوبات التي واجهتنا لاستكمال هذا البحث إلاّ أنّنا حاولنا وبتوفيق من الله تعالى أن نلم بأهم جوانب البحث أملين أن نكون قد استوفينا جوانب الدّراسة، وكآفاق يبقى المجال مفتوح حيث يمكنّنا طرح الأسئلة التّالية :

ما أثر الصادرات النفطية في تحديد وضعية الموازنة العامة للدولة

ما هي السياسات الإقتصادية الواجب إتباعها من أجل تجنب العجز في الموازنة العامة

ما هي البدائل الممكنة من أجل تنويع هيكل الصادرات في الجزائر

دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة

المراجع

المراجع باللغة العربية

1 كتب

1 الفار ابراهيم مُحَّد ، **سعر الصرف بين النظرية و التطبيق** (دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1991)

2 أحمد الأشقر، **الإقتصاد الكلي**. عمان: الدار العلمية الدولية للنشر، 2002.

3 بكري كامل ، **مبادىء الاقتصاد** (الدار الجامعة ، بيروت ، 1986)

4 جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**. القاهرة: دار الفجر للنشر، 2004.

5حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ الإقتصاد العام**. مركز الإسكندرية للكتاب، 2001

6 رمزي زكي، **الصراع الفكري والإجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث**. القاهرة : سيناء للنشر، 1992

7 رمزي زكي، انفجار العجز، **علاج الموازنة العامة للدولة في ضوء المنهج الإنكماشي والمنهج التنموي**. دار المدى للثقافة 2000

8 رمزي زكي. **المديونية الخارجية، رؤية من العالم الثالث**. القاهرة: دار النهضة العربية، 1978

9 سعيد عبد العزيز عتمان، **مقدمة في الإقتصاد العام(مالية عامة) مدخل تحليلي معاصر**. الإسكندرية : الدار الجامعية 2003.

10 سلفاتور دومينيك الاقتصاد الدولي ، سلسلة نشوم ديوان المطبوعات الجامعية سنة 1984.

11 سمير مُحَّد عبد العزيز، **التمويل العام–المدخل الإدخاري و الضريبي، المدخل الإسلامي– المدخل الدولي**. مطبعة الإشعاع الفنية، 1998، ط2 .

12 عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للإقتصاد العام- مدخل لدراسة السياسات المالية العامة**. الإسكندرية : دار الجامعة الجديدة 2001.

13 عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الإقتصادية: تحليل جزئي وكلي**. القاهرة: مكتبة زهراء الشرق، 1997.

14 عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية**. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية،2003 .

15 عبد الرزاق الفارس، **الحكومة والفقراء والإنفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة و أثارها الإقتصادية والإجتماعية في البلدان العربية**. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997.

16 عبد المنعم فوزي، **المالية العامة و السياسة المالية**. بيروت: دار النهضة العربية، (دون تاريخ)،

17 عطية عبد الحليم صقر، **مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي، دراسة مقارنة بالنظام المالي الإسلامي**. القاهرة: جامعة الأزهر، 1416/ 1996

18 قريصة صبحي تادرس العقاد مدحت مُحَّد ، **النقود و البنوك و العلاقات الاقتصادية** (دار النهضة العربية بيروت 1983

19 فاروق صالح الخطيب، **المالية العامة في المملكة العربية السعودية: تخطيط– توزيع– تنمية**. مكتبة دار جدة، 1420 /2000،

20مُحَّد علي الليثي ، مُحَّد عبد العزيز عجمية، **التنمية الإقتصادية – مفهومها، نظرياتها، سياساتها**. الإسكندرية: الدار الجامعية، 2001

21 مُحَّد عمر حماد أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعلاج عجز ميزانية الدولة**. الإسكندرية: أليكس تكنولوجيا المعلومات، 2004

22 نعمت عبد اللطيف مشهور، **اقتصاديات المالية العامة الإسلامية والوضعية**. القاهرة: مطبعة العمرانية، 1988

23 نوزاد عبد الرحمن الهيتي و د .منجد عبد اللطيف الخشالي ، دار المناهج ، عمان ،2006 .

24 هجير عدنان زكي ، "**الإقتصاد الدولي** "، دار الفكر ، دمشق ، 2008.

25 يونس أحمد البطريق، **السياسات الدولية في المالية العامة**. الإسكندرية: الدار الجامعية، بدون سنة نشر

2 الرسائل والأطروحات الجامعية

1 أحلام غزال ،وأخرون ،أثر تقلبات اسعار الصرف الحفيقي على الميزان التجاري مذكرة ماستر في العلوم التجارية ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي ، 2015-2016 ، ص ص 25 ،26

2 أمينة عتو ،انعكاسات صادرات النفط الجزائرية على ميزانية الجزائر ،مذكرة غير منشورة ماستر أكاديمي ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي، جامعة قاصدي مرباح 2013/2012 ص ص 24 25

3 بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة ، تخصص التجارة الدولية ،كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التجارية ، المركز الجامعي بغرداية2011/2010 ، ص ص 155 157 160

4 بن عزه مُحَّد ،ترشيد سياسة النفقات العامة بإتباع منهج الإنضباط بالأهداف دراسة تحليلية وقياسية الجزائر ، مذكرة ماجستير غير منشورة ،تخصص تسيير المالية العامة، جامعة الشهيد بوبكر بلقايد ، 2015/2014 ص ص124 127

5 بلوافي عبد المالك ، أثر الإصلاح الاقتصادي على فعالية النظام الضريبي في الجزائري في الفترة 1992/ 2008 ، أطروحة الماجستير غير منشورة، تخصص مالية دولية ،جامعة وهران 2012/2011 ، 67 68 70 73 الارادات 77 79 النفقات 80 رصيد

6 خالد بوراس ، فؤاد دلول ،أثر الصادرات على النمو الاقتصادي دراسة قياسية حالة الجزائر ، مذكرة ماستر غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد العربي التبسي ،2016/2015 ص ص 66 69 65

7 خالد منه ،دراسة تحليلية ونقدية للسياسة الميزانية في الجزائر في ظل الإصلاحات منذ سنة 1990 ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، تخصص التحليل الاقتصادي ، جامعة الجزائر 03 ،2015/2014 ، ص ص 175 177 178

8 لبنى مُحَّد عبد اللطيف أحمد، العلاقة بين السياسة النقدية والمالية في ضوء تمويل عجز موازنة الدولة في مصر"، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد ، جامعة القاهرة، 1990 ، ص44.

9 عبد القادر باغوس، "دراسة تحليلية لعجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة(1982-1997)" .رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر، 1999/1998،

10 عماد علي مُحَّد ، "مدى فاعلية التصحيح التلقائي لاختلال ميزان المدفوعات في البلدان النامية "، رسالة ماجستير ، الجامعة المستنصرية ،2008

11 نسيمه ناصر ،**دراسه تحليليه للميزان التجاري في الجزائر للفترة 2005_2012** ،مذكرة ماستر غير منشورة ،تخصص العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة الشهيد مُحَّد خيضر بسكرة ، 2013_2014

12 سهام بن حنيش ،**فعالية صندوق ضبط الموارد كأداة لتوظيف مداخيل الثروة النفطية في الجزائر الفترة 2000-2011** مذكرة ماستر غير منشورة ،تخصص اقتصاد وتسيير بترولي ،جامعة قاصدي مرباح 2012.2013

13لحسن دردوري، سياسة الميزانية وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة دراسة مقارنه الجزائر _ تونس ، أطروحة دكتورة غير منشورة ، تخصص علوم اقتصادية ،جامعة الشهيد مُحَّد خيضر بسكرة ،2013/ 2014 ص ص 258 260 261 262

14 زبير طيوح ، أثر تحرير التجارة على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر 2013/1980 ،جامعة مُحَّد خيضر بسكرة 2015/2014

15 زكاري مُحَّد ،**دراسة العلاقة بين النفقات العمومية والنمو الإقتصادي في الجزائر 1970/ 2012**، شهادة الماجستير غير منشورة، تخصص اقتصاد كمي ،جامعة امُحَّد بوقرة بومرداس 2014/2013

3 دوريات ومجلات

1 فتحي خليل الخضراوي، «العجز المالي والسياسة النقدية في مصر » . **مجلة العلوم الاجتماعية** السنة 17 ، العدد الرابع- شتاء 1989.

2 http/www.bank-of-algeria.dz

3 المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي السداسي الأول من سنة نوفمبر 2015

4 فهد بن خميس العنزي " الإنفاق العام.....وتكنولوجيا الإنتاج". **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 11592، 1999/1420

4 التقارير والقوانين والمراسيم والقرارات

1 عبد الرزاق الفارس، نقلا عن: جامعة الدول العربية، الأمانة العامة و(آخرون)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1980.

2 الجريدة الرسمية عدد 40 بتاريخ 23 يوليو 2015

5 المؤتمرات والملتقيات

1 مراد يونس ، عبد الحميد مرغيت ، مداخلة مقدمة في إطار فعاليات اليوم الدراسي حول موضوع "البدائل التمويلية للاقتصاد الجزائري"،المنظم من طرف قسم العلوم الاقتصادية بجامعة مُحَّد الصديق بن يحيي جيجل الجزائر(يوم 25أفريل2016) .

6 المواقع الإلكترونية

1 فيتو تانزي وهاول زي ، **"البلدان النامية والسياسة الضريبية"** . سلسلة قضايا اقتصادية -27- صندوق النقد الدولي، واشنطن: 2001 .ص 03، أنظر الموقع: http **www.imf.org**:// 2005 / 04/ 20 /

2 حفيظ صواليلي ، مقال بعنوان قانون مالية 2016 بداية السنوات العجاف في الجزائر،جريدة الخبر ،عدد 82431 ،23 اكتوبر 2015 .

ثانيا المراجع بالغة الفرنسية

1 Dubravko Mihaljek and Bruno Tissot . **Fiscal positions in emerging economies: central banks. perspectiv**e- BIS Papers No 20, part 2, October 2003.. See: **www.bis.org/publ/bppdf/bispap20b.pdf.01/05/2005.** p02.

2 Jean Longatte, Paseal Vanhove, Chritophe Viprey, **Economie Générale**. 3 édition, Paris: DUNOD, 2002, p 90

3 nothan Pabentantoine balance des painemts et politique , économique, France,1996,p 5

4 Samuel donalain, économie internationale, contemporaine,(o.p.u Alger , 1993,p27.

5 Pierre Lalumiere, **Finances publiques**. Paris : Ed Armand Colin, 1973, p 68.

6 Paul A. Samuelson, William D. Nordhaus, **Economie**. seizième édition, Paris: ECONOMICA, p 645.

7 Pierre Lalumiere, **Finances publiques**. Paris : Ed Armand colin, 1973, p 68.

الملاحق

الملحق رقم(01)

الجدول (ب)

توزيع الاعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2015 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	8.387.854.000
مصالح الوزير الأول	3.683.124.000
الدفاع الوطني	1.047.926.000.000
الشؤون الخارجية والتعاون الدولي	42.251.388.000
الداخلية والجماعات المحلية	586.812.042.000
العدل	77.588.291.000
المالية	92.422.138.000
الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية	للبيـــــــان
الصناعة والمناجم	5.544.058.000
الطاقة	46.832.108.000
المجاهدين	252.333.450.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.068.643.000
التجارة	24.466.345.000
التهيئة العمرانية والسياحة والصناعة التقليدية	6.269.283.000
الفلاحة و التنمية الريفية	255.301.097.000
الموارد المائية والبيئة	21.364.492.000
السكن والعمران والمدينة	22.870.480.000
الأشغال العمومية	20.150.760.000
النقل	12.732.139.000
التربية الوطنية	746.643.907.000
التعليم العالي والبحث العلمي	300.333.642.000
التكوين والتعليم المهنيين	50.803.924.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	235.093.821.000
الثقافة	25.789.795.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	131.883.688.000
العلاقات مع البرلمان	276.609.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	381.972.052.000
الشباب والرياضة	40.641.561.000
الاتصال	18.985.961.000
البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال	3.985.130.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	2.417.248.000
المجموع الفرعي	**4.492.831.040.000**
التكاليف المشتركة	479.447.454.000
المجموع العام	**4.972.278.494.000**

الملحق رقم (02)

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2015 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	اعتمادات الدفع
الصناعة	5.195.000	5.541.000
الفلاحة والري	179.242.600	314.551.200
دعم الخدمات المنتجة	33.122.900	50.487.600
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	1.498.349.616	1.076.360.236
التربية والتكوين	199.689.840	233.044.300
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	119.416.500	197.569.800
دعم الحصول على سكن	97.972.145	264.748.000
مواضيع مختلفة	802.336.000	502.336.000
المخططات البلدية للتنمية	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**3.035.324.601**	**2.744.638.136**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد)	–	741.891.200
البرنامج التكميلي لفائدة الولايات	100.000.000	70.000.000
احتياطي لنفقات غير متوقعة	311.907.229	224.919.494
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**411.907.229**	**1.036.810.694**
مجموع ميزانية التجهيز	**3.447.231.830**	**3.781.448.830**

الملحق رقم (03)

الملاحق

الجـــدول (أ)

الإيرادات النهائية المطبقة على ميزانية الدولة لسنة 2015

إيرادات الميزانية	المبالغ (بآلاف دج)
1 – الموارد العادية	
1–1 الإيرادات الجبائية :	
201.001 – حواصل الضرائب المباشرة.....	980.740.000
201.002 – حواصل التسجيل والطابع.....	84.900.000
201.003 – حواصل الرسوم المختلفة على الأعمال.....	989.030.000
منها الرسم على القيمة المضافة على المنتوجات المستوردة.....	600.500.000
201.004 – حواصل الضرائب غير المباشرة.....	4.000.000
201.005 – حواصل الجمارك.....	557.700.000
المجموع الفرعي (1)	**2.616.370.000**
1–2 – الإيرادات العادية :	
201.006 – حاصل دخل الأملاك الوطنية.....	22.000.000
201.007 – الحواصل المختلفة للميزانية.....	152.000.000
201.008 – الإيرادات النظامية.....	—
المجموع الفرعي (2)	**174.000.000**
1–3 – الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى.....	439.390.000
المجموع الفرعي (3)	**439.390.000**
مجموع الموارد العادية	**3.229.760.000**
2 – الجباية البترولية :	
201.011 – الجباية البترولية.....	1.722.940.000
المجموع العام للإيرادات	**4.952.700.000**